

حاشية خاتمة المحققين ونادرة الفضلاء المدققين شيخ الاسلام وحبر
الانام اساتذنا الشيخ ابراهيم الباجوري على متن السلم
في فن المنطق للامام الاخضرى تفهما
الله برحمته واحسانه وأسكنهما
أعلى فرديس جناته
آمين

وبها مشهات تقرير المحقق العلامة المدقق الفهامة مولانا
الشيخ محمد الانبأى شمس الدين لزال سراجا منيرا فى العالمين

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 أجمعين (قوله ابتداء بالسملة) مصدرية يبنى ليعمل كدسرح دسرجة إذا قال بسم الله الخ على ما في الأصح أو إذا كتبها على
 ما في تهذيب الأزهرى فهي بمعنى النول أو الكتابة لكن أطلقوها على نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً من إطلاق المصدر
 على المقبول للعلاقة بالزوم ثم صارت حقة عرفية وهى من باب النعت وهو ان يختصر من كلمتين فأكثر كلمة

واحدة ولا يشترط فيه
 حفظ الكلمة الاولى بتمامها
 بالاستقراء خلافاً لبعضهم ولا
 الأخذ من كل الكلمات ولا
 موافقة الحركات والسكان كما
 يعلم من شواهدهم نعم يفهم من
 كلامهم اعتبار ترتيب الحروف
 ولذا عدم وقوع الشهاب الخفاشى
 فى شفاء الغليل من طبلىق بتقديم
 الباء على اللام إذا قال أطال
 الله بقاءك سبق قلم والقياس
 طبلىق والنعت مع كثرته فى كلام
 العرب سمى كما صرح
 به الشئبى ونقل عن فقه اللغة
 لابن فارس قياسيته ثم مراده انه
 ابتداء بالسملة نطقاً وكتابة أما
 الثانى فدليله المشاهدة وأما
 الاول فدليله ان من كتب
 شيئاً قلظ به غالباً (قوله اقتداء
 بالقرآن) أى بمنزل القرآن وذلك
 لأن المقتدى به فاعل المقتدى
 فيه وهو هنا الله سبحانه وتعالى
 والقرآن مبتدأ فيه موقود ورد
 ما فيه مطلب الاقتداء به سبحانه
 والتخلق باخلاقه فى الحديث
 تخلقوا باخلاق الله أى اتصفوا
 بصفات تماثل وقه وصفاته المثل
 الاعلى فى صدق العنوان صفاته
 بسم الله الرحمن الرحيم



الحمد لله الذى خص الانسان بالمنطق المفصح عما فى الضمير من المكنونات وأفاض على
 رياض عقله غيث صحاب التصورات والتصديقات والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد المؤيد بالبرهان الواضح والقول الشارح والآيات البينات وعلى آله وأصحابه
 المحررين على اقتفاء أثره فى الجزئيات والكليات (أما بعد) فى قول راجى العقوم
 الطبير اللطيف ابراهيم الباجورى الدليل الضعيف ابن محمد الجزاوى غفر الله له
 جميع المساوى قد سألتى بعض الاخوان أصلح الله لى وله الحال والشان كناية بديعة
 النظام تكشف عن المقدمة الشهيرة بالسلم اللثام على مؤلفها الرضا والاحسان من
 المولى الكريم الرحمن فانشرح صدرى لذلك والله أعلم بما هذا لك فجمعت ما جسر
 الله تعالى من تحقيقات شريفة وتدقيقات بديعة منيفة ونظمته فى سلك التصنيف
 وجعلته حاشية على هذا المتن المنيف فحاشى الله حاشية تسر الناظرين ويشهد
 بملوقدرها فضلاء المصلين والله أسأل أن يتفع به النفع العميم بحمد سيدنا محمد الرؤف
 الرحيم وهاتنا شرع فيما قصدت بعون من عليه اعتمدت فأقول وبالله التوفيق
 (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالسملة آفة بالقرآن المجيد فى ابتداءه بها

الانه مخصوص بما يمكن تناول يمنع منه الشارع كالعلم والحلم وابتداء نوات البال بالسملة لا كالتلقا
 والكبرياء ثم ان القرآن فى الاصل مصدر قرأ فغلب شرعاً على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته
 المتحصن بسورته منه والمجد هو العظم (قوله فى ابتداءه بها) أى بحسب الترتيب لا النزول والافأوله نزولاً قرأ الى

قوله ما لم يعلم كما صرح به في الكشف في أول سورة التوبة رواية عن الزهري ولا يشافي هذا ما ورد أن أول ما نزل به جبريل بسم الله الرحمن الرحيم لاحتمال أن المراد النزول على آدم لا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والمراد أن أول ما أنزل من الآيات على الإطلاق هو آية اقرأ فلا يشافي أن أول ما أنزل بعد فترة الوحي أول المدثر وأن أول ما أنزل من السور التامة الفاتحة وبهذا يجمع بين الروايات المتعارضة ظاهرا (قوله كسائر الكتب) راجع لقوله ابتداء أي باقي الكتب كالقرآن في البدء بالسملة لا لقوله اقتداء لأن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وإن ورد في شرعنا ما يقرره على الراجح في مذهبنا لكن الظاهر أن الكتب غير القرآن مبدؤة بالسملة نزولا لما شئت من كون التوراة نزلت على موسى عليه السلام جملة واحدة مرتبة بخلاف القرآن فإنه نزل غير مرتب بحسب الوقائع وانما بدئ بالسملة بعد ترتيبه فيكون التشبيه في مطلق البدء بالسملة بقطع النظر عن كونه بحسب النزول أو بحسب الترتيب (قوله والمختص به هذه الامة الخ) أي وأما ما في كتاب سليمان فليس عربيا على هذا الترتيب بل اللفظ العربي بهذا الترتيب حكاية عنه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب أي أن كل كتاب مبدؤة بها أعم من أن تكون باللفظ العربي على هذا الترتيب كافي بسملة القرآن أو بغيره كافي بقية الكتب ثم إن كان المراد أن بسملة الكتب نزلت عربية الا انها على غير هذا ٣ الترتيب كان الامر ظاهرا وإن كان

المراد انما نزلت غير عربية كان مخالفا لما ورد من أن كل كتاب نزل من السماء فهو عربي الا أن كل نبي عبر عنه بلسان قومه الا أن يجاب بأن قوله والمختص به هذه الامة انما هو اللفظ العربي الخ معناه العربي المستقر عربيتة فتدبر (قوله وعمل) انما عبر بالعمل هنا وشم بالاقتداء التضمن الخبر الامر بخلاف القرآن فإنه لم يتضمنه كتضمن الخبر (قوله لا يبدأ) صفة ثانية لامر من باب النعت بالجملة

كسائر الكتب المنزلة من السماء كما يشهد له قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب ولذلك جرى بعضهم على أنها ليست من خصوصيات هذه الامة ويدل له أيضا ما في سورة النمل من قوله تعالى حكاية عن سليمان عليه السلام في كتاب بلقيس انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم والمختص به هذه الامة انما هو اللفظ العربي على هذا الترتيب وعلى هذا يحمل قول من قال بانها من خصوصيات هذه الامة وعلا بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو مبتدأ وأجذم أو أقطع روايات والسكلام على كل من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه التشبيه والمعنى فهو كالا مبتدأ الذي هو مقطوع الذنب أو كالا جذم الذي هو من ذهب أنامله من الجذام أو كالا قطع الذي هو مقطوع اليد وعلى كل فوجه التشبيه مطلق النقص وإن كان في التشبيه به حياء في التشبيه معنويا أو من باب الاستعارة المصروفة على الخلاف بين الجمهور والسعد في نحو زيد أسد حيث قال الجمهور يجب أن يكون من باب التشبيه البليغ ولا يجوز أن يكون من باب الاستعارة لأنه لا يجمع بينهما طرفي التشبيه أعني التشبيه والمشبّه به وجوز السعد ذلك ومنع لزوم الجمع بين الطرفين بجعله المشبّه بالرجل الشجاع وهو غير مذكور في التركيب والمذكور المشاهو فرد من افراده وهو زيد ولا يعارض الخبر المذكور بخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه

بعد النعت بالمفرد وهو أحسن من عكسه (قوله فيه) أي بسببه وقائدة الايمان في الدالة على السببية مع صحة تركها فائدة أن المطلوب كون الامر ذي الببال سببا باعتبار التسمية في ابتداءه لا مطلق وقوع التسمية في ابتداءه ولو بسبب آخر بحيث يكون هو غير منظور اليه عند التسمية والجار والمجرور نائب فاعل يبدأ لكن الأحسن أنه ضمير متعاند على الامر لجر بانه على الاصل من نيابة المقعول به (قوله أو كالا جذم الذي هو من ذهب الخ) في الصبان نقلا عن القاموس والاجذم المقطوع البدأ والذهب الانامل من الجذام والاقطع مقطوع البدأ والذهب الانامل فاعل في كلام المحشي اكتفاء من أن أجذم وأبتر وأقطع صفات مشبهة مصوغة من أفعال لازمة مكسورة العين ليكون صوغ الصفة المشبهة التي على أن جعل منها اقياسا (قوله وفي المشبهة معنويا) أي وإن تم حسا والنقص المعنوي في نحو التأليف قلة انتفاع الناس به وقلة الثواب عليه وفي نحو الاكل قلة انتفاع الجسم به وفي نحو القراءة قلة انتفاع القارئ بها الوسوسة الشيطان منقذ (قوله وجوز السعد ذلك) أي كونه من باب الاستعارة (قوله ومنع لزوم الجمع الخ) فيه أن زيدا وإن لم يكن هو المشبه الا أنه فرد من افراده فيحقق هو فيه فيلزم الجمع المذكور الا أن يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المستقل على أن في تحقق الكلي في افراده نزاعا طويلا فأفاده الشينى رحمه

الله في حقه على الخلاصة (قوله لان الابتداء الخ) مقتضى هذا الجواب انه لا يخرج عن العهدة الا بهما (قوله حقيقي) نسبة
 للحقيقة مقابل الجازلان حقيقة الابتداء بالشيء جملة أو لا وفاتحة فاطلاق الابتداء على الاضافي مجاز علاقه المشابهة في سبق
 كل أفاده الصبان (قوله واضافي) أي نسبي وهو ما كان ابتداء بالاضافة والنسبة الى ما بعده سببه شيء أم لا فهو أعم مطلقا من
 الحقيقي وآثر التعبير بالاضافي على التعبير بالجازي مع انه الانسب في المقابلة لاشعاره بالمراد من غير الحقيقي وأنه ما كان
 ابتداء بالاضافة الى ما بعده أفاده الصبان لكن في عبد الحكيم انه يشترط في الاضافي ان يسببه شيء وهو مقتضى كون الجاز
 بالاستعارة والافهوه مجاز مرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام (قوله منها ان الابتداء أمر ممتد الخ) مقتضى هذا
 الجواب انه يخرج عن العهدة بذكرهما قبل المقصود بالذات وان سبقهما شيء آخر لا يمكن الاول ان لا يسبقهما شيء آخر
 موافقة للكتاب وعمل السلف (قوله أصح) أي وحديث الجدة صحيح وقيل ان حديث البسمة صحيح وحديث الجدة حسن
 وقيل ان حديثهما حسن ٤ لكن حديث البسمة أحسن أفاده الصبان (قوله ومنها ان محل التعارض اذا لم يكن

هناك مطلق كما هنا الخ)
 فيه ان ما هنا من باب العام
 والخاص لا من باب المطلق
 والمقيد لان المطلق لا بد ان
 يكون نكرة كما في المحلى
 وذكر الله معرفة ويمكن أن
 يقال ان المراد النكرة ولو
 معنى فقط كما هنا
 لان الاضافة جنسية وهي
 في معنى التنكير فلا اعتراض
 ومقتضى هذا الجواب
 الاخير ان من بدأ بأي
 ذكر كان خرج عن عهدة
 الحديثين لكن خصوص
 البسمة والجدة أولى
 لموافقة الكتاب والسنة
 ولعمل السلف أفاده
 الصبان (قوله يصح ان
 تكون انشائية) أي

بالجدة الخ لان الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء
 واضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وان سبقه شيء فحمل حديث البسمة على
 النوع الاول وحديث الجدة على الثاني ولم يعكس تأسيًا بالكتاب العزيز وعملًا بالاجماع وبقي
 لدفع التعارض أوجه آخر منها ان الابتداء أمر ممتد من الاخذ في التأليف الى الشروع
 في المقصود ومنها ان شرط التعارض تساوي الحديثين واپس كذلك هذا لان حديث البسمة
 أصح ومنها ان محل التعارض اذا لم يكن هناك مطلق كما هنا فانه ورد كل أمر ذي بال لا يبدأ
 فيه بذكر الله الخ والاجل المقيد على المطلق فان قيل القاعدة عند الأصوليين وغيرهم عكس
 ذلك أعني حمل المطلق على المقيد كما في آتني الظهار والقول فأنهم حملوا المطلقة عن التقيد
 بالمؤخدة على المقيدة بها أجيب بان ذلك مشروط بكون المقيد واحدًا فقط بخلاف ما اذا كان
 متعددًا وتغايرت القيود اذ لا جاز أن يحمل المطلق على الكل لتنافي القيود ولا أن يحمل على
 واحد دون الآخر لما فيه من التحكم واعلم أنه ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسمة
 بطرف عما يناسب ذلك الفن وفاء بحق البسمة وهو أن لا يترك الكلام عليها رأسًا وبحق الفن
 المذروع فيه وهو أن يتكلم عليها بطرف عما يناسب ذلك الفن وفن الآن شارعون في فن
 المنطق فينبغي أن يتكلم عليها بطرف عما يناسب به فنقول قد اشتمل على البسمة يصح أن
 تكون انشائية وأن تكون خبرية فعلى الاول لا تسمى تلك الجملة قضية لانه لا يسمى بها
 الانشاء بل الخبر فقط وأما على الثاني فتسمى بها ان قدر المتعلق نحو أيدي كانت قضية
 شخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص معين كما هو ضابط القضية الشخصية وان قدر نحو
 أيدي كل مؤمن كانت قضية كلية لان المحكوم عليه فيها كلي وقد سور بالسور الكلي كما هو

باعتبار المتعلق كما هو المتبادر وذلك بان يجعل الباء مجرد التسمية متممة بمحذوف تقديره استعين أو استعاني ضابط
 وقصد انشاء الاستعانة وقوله وان تكون خبرية أي بان قدر المتعلق أولف أو تألفي أو ابتدئ أو ابتدائي وقصد الاخبار عن
 الابتداء أو التأليف الحاصل منه وفي المقام احتمالات آخر والذي اختاره الصبان وغيره ان الباء اذا جعلت للاستعانة
 أو المصاحبة فالجملة خبرية المصدر أعني أولف مثل الصديق حد الخبر عليه وهو الكلام الذي يتحقق مدلوله خارج بدون ذكره
 انشائية المجزلة لم تتحقق الاستعانة باسمه أو المصاحبة له بدون ذكر بسم الله فان قلت الجار والتجرور ليس بكلام فكيف
 جعل انشاء قلت هو في معنى الكلام لانه في معنى استعين بسم الله أو صاحب اسم الله اه ويمكن حمل كلام المحقق على هذا
 كما نقل عنه بعض الهوامش فقوله يصح أن تكون انشائية أي باعتبار المجزلة وقوله وان تكون خبرية أي باعتبار المصدر وليس
 المقصود ان هذين الاحتمالين متباينان بمعنى ان الوجود اما هذا أو اما هذا بل المقصود انهما موجودان معا تامل (قوله وقد
 سور بالسور الكلي) هو في الكتابة الموجبة كل وأل الاستغرافية وفي السالبة لا شيء ولا واحد شيخ الاسلام وهو غير حاصر

انتمثل كل جميع وعامة ونحوهما (قوله بالسور الجزئي) هو في الموجهة بعض واحد ونحو ذلك وفي السالبة ليس بعض
وبعض ليس وليس كل ومحل كون القضية كلية أو جزئية إذا كان حكم السور مسلطاً على الموضوع فان سلط على المحمول
سميت متصرفاً لا تخراف السور عن محله وهو الموضوع (قوله وكما يصح الخ) وعلى هذا فتصير الاحتمالات ستة عشر حاصلة من
ضرب أربعة المتعلق في أربعة الاضافة ان جعل الحرف أصلياً والافهق أربعة فقط باعتبار الاضافة (قوله يصح اعتبارها
باعتبار اضافة الاسم الخ) أي سواء كانت الباء حرف جر أصلياً أم زائداً وان كان قوله فان قيل الخ لا يرد الا على كونها حرف
جر أصلياً بخلاف ما إذا كانت حرف جر زائداً لان الاسم حينئذ موضوع لفظاً ومعنى وانظر على هذا أين سور الكلية أو
الجزئية وامل التسمية حينئذ مجازية على مقتضى ما سبق للعش في تعريف كل ٥ الان يقال مراد المحشى بالسور

الكلي والسور الجزئي
مطلق ما دل على كمية
الافراد ولو غير لفظ فيشمل
الاضافة على انه قيل ان
الاضافة في قوة الكلمة
(قوله أقرب من بعض)
فأقرب وأقرب وبليه الثاني
ثم الثالث ثم الرابع كذا
قيل (قوله كأن تقول الرجل
خير من المرأة) قال شيخنا
المؤلف انما مثلت به هذا
المثال موافقة لما اشهر
والافان خيرية لا تعقل الا
باعتبار الافراد فالاولى
الافئيل بالانسان حيوان
ناطق أو الانسان نوع
والحيوان جنس اه (قوله
لا يقع منه ابتداء) أي ولا

الحمد لله الذي قد أخرجنا

مصاحبة ولا استعانة (قوله
لانه لا يقع به ابتداء) أي
ولا استعانة به ولا يصاحب

ضابط القضية الكلية وان قدر نحو يتدنى بعض المؤمنين كانت قضية جزئية لان المحكوم
عليه فيه جزئي وقد سور بالسور الجزئي كما هو ضابط القضية الجزئية وان قدر نحو يتدنى
المؤمن بقطع النظر عن الكلية والجزئية كانت قضية مبهمة لان المحكوم عليه فيها كلي وقد
أهمل عن اعتبار الكلية والجزئية كما هو ضابط القضية المبهمة وكما يصح اعتبار هذه
الاحتمالات باعتبار المتعلق بناء على المشهور ومن أن الباء حرف جر أصلي يصح اعتبارها باعتبار
اضافة الاسم الى لفظ الجلالة بناء على مقابل المشهور ومن أن الباء حرف جر زائد فان جعلت
للمعهد فالاول وان جعلت للاستغراق فالثاني وان جعلت للجنس في ضمن البعض فالثالث وان
جعلت له في ضمن الافراد من غير نظر لكتيبة أو جزئية فالرابع فان قيل كيف يصح هذا مع أن
المداري هذه القضايا على الموضوع لا على المجزور أجيب بأنه وان كان مجزور النظام موضوع
معنى ولذا قال النفاة المجزور ومخبر عنه في المعنى والتقدير هنا اسم الله مبدوء به ولا يخفى أن بعض
هذه الاحتمالات أقرب من بعض بقي من أقسام القضايا الطبيعية وهي ما حكم فيها
على الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد كأن تقول الرجل خير من المرأة فان المراد ان
جنس الرجل وطبيعته خير من جنس المرأة وطبيعتها بقطع النظر عن الافراد فيهما والافقد
يتفق أن بعض أفراد المرأة خير من كثير من أفراد الرجل ولا يصح أن تكون جملة البسملة منها
لا باعتبار المتعلق ولا باعتبار اضافة الاسم الى لفظ الجلالة اذ لا يصح ان يراد من المؤمن مثلاً
الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد لانه لا يقع منه ابتداء ولا يصح أن يراد من الاسم
الجنس والطبيعة كذلك لانه لا يقع به ابتداء وسبب أي ايضاح ذلك ان شاء الله تعالى والكلام
على البسملة كثير وشهير فلا يطيل بذكره (قوله الحمد لله) قد اشتهر أن الحمد لغة الثناء بالجميل على
الجميل الاختياري على جهة التعظيم وعرفاً فعل يفي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على
الحامد أو غيره فان قيل التقييد بالاختياري يخرج الحمد على ذات الله تعالى وصفاته أجيب
بأن المراد بالاختياري ما يشتمل الاختياري حقيقة وهو ظاهر والاختياري حكاه وهو ما كان

(قوله وعرفاً) قال ابن عبد الحق المراد بالعرف هنا العرف العام عند جميع الناس وحينئذ لا يتم قول بعضهم ان الحمد المطلوب
الابتدائية في الحديث هو الغوى لان الالفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما أمكن ولان العرف طرأ بعد الرسول لانه اذا
كان عرفاً عاماً احتل تقدمه وتقدمه اه ولعل المقصود ان الحمد المطلوب الابتداء به في الحديث فرد مخصوص من افراد الحمد
العرفي وذلك الفرد هو الفعل اللساني اذا الظاهر عدم كفاية فعل الجنان والاركان غير اللسان فتأمل (قوله أجيب بأن المراد
بالاختياري الخ) فيه جعل ذاته وقدرته وسعته وبصره ونحوها اختياراً يحكمها وهو اساءة أدب فالارلى أن يقال في الجواب انه
نزل للثناء على ما ذكر من ثناء على أمر اختياري من جهة ان الحمد عليه منشأ لأفعال اختيارية أو ملازم لها ومنشأ
بما أفاده الشيخ الامير في حاشيته على عبد السلام

(قوله فاللام في لله اما للاستحقاق الخ) الفرق بين هذه الثلاثة ان لام الاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين بناء على ان الويل اسم للعذاب لاعلى انه اسم وادنى جهنم ولام الاختصاص هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يلائم نحو الجمل للذابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يلائم نحو لزيد ابن اذ الابن لا يلائم وأنت لى وانما لك اذا كان كل من الخطاب والمتكلم حراً والراجح ان المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر ولام الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يلائم نحو المال لزيد وقد يعبر أيضاً عن الاول والاخير بلام الاختصاص كما انه قد يعبر عن الثاني بلام الاستحقاق هذا حاصل ما في الاشهر وحاشية المحقق الصبان عليه وعلى هذا جعل اللام هنا الملك لا يظهر لان الحمد معنى لذات وأجاب بعضهم بأن جعلها هنا الملك هو أحد قولين وهو انه لا يشترط أن تكون بين ذاتين وان كان خلاف المشهور وفخر وجعلها للاختصاص لا يظهر أيضاً الماذكر الا أن يقال انه مبني على الاطلاق الآخر المشار اليه بقولنا فيما سبق وقد يعبر أيضاً بالخ (قوله لان القديم لا يملك) أى لان ٦ الملك هو الاستيلاء على الشيء فهو من تعلقات القدرة هذا ان كان الملك من الافعال

فان أريد منه أثر الفعل لم يتعلق الا بالممكن أيضاً كالتعل (قوله اذ المركب من القديم الخ) أى الملاحظ تركيبه أى اجتماعه والا فلا تركيب حقيقة وفيه انه ان كان المراد بالمركب الافراد المجتمعة من القديم والحادث فلا يصح اذ ليس الكل حادثاً بل البعض وان كان المراد الهيئته الاجتماعية القائمة بجموع الافراد فلا يظهر أيضاً اذ ليس المقصود الحكم على الهيئته بل على الافراد أفاده بعض مشايخنا (قوله في ضمن الافراد) أى الشاملة للقديم والحادث بدليل التوزيع بعد (قوله

منشأ الافعال الاختيارية كذات الله وقدرته وما كان ملازماً لمنشأ كسمعه تعالى وبصره وال الحمد اما للعهد أو للاستغراق أو للجنس وعلى كل فاللام في لله اما للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك فالاحتمالات تسعة قائمة من ضرب ثلاثة في مثلها لكن على جعل أل لله يمتنع جعل اللام للملك ان جعل المعهود الحمد القديم فقط لان القديم لا يملك فان جعل لجد من يعتد بجمعه كسمه الله وحمد أنبيائه وأوليائه لم يمتنع ذلك لان المعهود حينئذ الجملة وهي حادثة اذ المركب من القديم والحادث حادث وعلى جعلها للاستغراق أو للجنس في ضمن الافراد يمتنع ذلك بالنسبة للقديم ولا يمتنع بالنسبة للحادث ان لوحظ أن الافراد غير مركبة واللام يمتنع أصلاً لما علمت من أن المركب من القديم والحادث حادث وعمما ينبغي التنبيه له أن الحمد القديم هو نفس الكلام القديم باعتبار دلالة على الكمالات فهو من أنواع الكلام الاعتبارية كما هو مقرر في علم التوحيد وقد اشتهر أيضاً أن جملة الحمد له يصح أن تكون انشائية وعليه فلا تسمى قضية لمسار وأن تكون خبرية وعليه فتسمى قضية ثم ان جعلت أل فيها العهد كانت قضية شخصية وان جعلت للاستغراق كانت قضية كلية وان جعلت للجنس في ضمن البعض كانت قضية جزئية وان جعلت له في ضمن الافراد بقطع النظر عن السكينة والجزئية كانت قضية مهمة ولا مانع هنا من جعلها طبيعية بأن تجعل أل فيها الجنس والطبيعة بقطع النظر عن الافراد واستشكل كونها انشائية بأنه لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة ولا يحكمها والاو هو اختصاص الله بالحمد ان قدر الخبر من مادة الاختصاص أو استحقيقه له ان قدر من مادة الاستحقاق أو ملكه له ان قدر من مادة الملك لان مضمون الجملة هو المصدر المتصيد من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه ان كان المحكوم به مشتقاً كما في قولك زيد قائم أو الكون المضاف

ثم ان جعلت أل فيها الله الخ) مثله ما لو نظر للمجرور وهنا فتكون القضية شخصية فقط بالنسبة له لان المجرور للمحكوم مشخص معين وهذا الاطلاق جائز في مقام التعليم وان آيت هذا قسمها مخصوصة (قوله في ضمن البعض) أى غير المعين والا كانت شخصية (قوله ولا مانع هنا من جعلها طبيعية الخ) الظاهر ان المقصود الحكم على الافراد لاعلى الماهية من حيث هي تأمل (قوله هو اختصاص الله بالحمد) مقتضى تعريفه المضمون الآتى أن يقول هو اختصاص الحمد بالله وكذا يقال فيما بعد (قوله ان قدر الخبر من مادة الاختصاص) المناسب تقدير الخبر من مادة النبوت لان الاختصاص هو به في اللام فلا يكون متعلقاً بها فيقال في تقدير الحمد لله على جعل ال للاختصاص الحمد ثابت لله على وجه الاختصاص ويكون قولنا على وجه الاختصاص يان المعنى اللام وكذا يقال فيما بعد (قوله أو الكون المضاف الخ) قد يقال المضمون فيما اذا كان الخبر جامداً هو المصدر المأخوذ من المحكوم به بزيادة المصدرية المضاف للمحكوم عليه كأن يقال في المثال الآتى أسدبة زيد فيستغنى عن

اعتبار الكون المذكور (قوله لان حكم الجملة هو الثبوت) أى سواء كان المحكوم به من مادة الثبوت كزيد ثابت أم لا (قوله والاحسن أن يفسر بالاجتماع) قبل ما صنعها الملوى أحسن لوجوه منها مناسبة قوله حتى بدت أى ظهرت لان بدو شمس المعرفة الشاملة للنتائج وغيرها يقترب على اظهارها الا على محض الاجتماع مع خفائها ومنها ان المجد على الاجتماع يفهم بالاولى من المجد على الاظهار ومنها ان قوله ولان شأن الاظهار أن يكون موجود قبل وما هنا ليس كذلك لا بل لان النتائج مثبتة في اجراء القياس فهى موجودة اولاً ووجود الفسك والذى يحصل بعد ذلك انما هو الاظهار (قوله لانه أبلغ الخ) أى وللرد على من يقول الماهيات ليست بجعل جاعل وانما الله أظهرها فقط (قوله لعدم شهرته الخ) أو يقال ان في التعبير بالموصول المستقل وصلته ايها ماصري محتاج تفصيل وهو أوقع في النفس وقولنا المستقل احتراز عن أل في المخرج فانها موصولة الا انما غير مستقلة لكونها كالجزء من مدخولها فالاجماع فيها غير صحيح (قوله علمية الاخراج للعدد) يفيد ان الحكم هو المجمع انه تقدم له ان الحكم هو الثبوت المضاف للمضمون الا أن يقال المراد بالحكم ما يشمل ٧ المحكوم عليه وهو الحد وكما انه

لا يصح تعديله الحد بالاجماع
كذلك لا يصح تعديله
المضمون ولا الحكم وهو
ثبوت المضمون به والجواب
ما ذكره (قوله وبهـذا)
أى بأن المجل في الحقيقة
الخ أى فالعمل بالاجماع
المذكور انما هو انشاء
الثبوت من خصوص المصنف
لامطلق الحد (قوله بل
لكونه الاله الحق المنعم
بجميع النعم الخ) أى مثلاً
اذ بقية الخلود ليس له
جدهم ذلك فقط بل منهم
تأثير الفكر لارباب الجاه
من علة جده الانعام
بالعافية خاصة أو بالعلم
خاصة أو بعرفه أو بضع
الكلمات خاصة (قوله أى

للمحكوم عليه مع جعل المحكوم به خبراً عن ذلك الكون ان كان المحكوم به جامداً كما في قولك زيدا أسد والثاني ثبوت ما ذكر لان حكم الجملة هو الثبوت المضاف لمضمونها وبرادفه النسبة والمعنى والمفهوم وأجيب بأنه ليس المراد بكونها النشائية كونها الانشاء مضمونها أو حكمها بل كونها الانشاء الثبوتية والكلام على الجملة قد شاع وذاع فلا حاجة الى ذكره (قوله الذى قد أخرج) بالف الاطلاق وقد فسر الشيخ الملوى الاخراج بالاظهار والاحسن أن يفسر بالاجماع لانه أبلغ من الاظهار ولان شأن الاظهار أن يكون موجود قبل وما هنا ليس كذلك وقد للتحقيق ومن المعلوم أن الموصول مع صلته في قوة المشتق فقوله الذى قد أخرج في قوة المخرج ولم يعمد به مع ورود اطلاقه عليه تعالى خلافاً لمن زعم عدم وروده قال تعالى والله مخرج ما كنتم تكتمون اهله لعدم شهرته وعدم ذكره في الاسماء المحسنى المعروفة فان قيل من القواعد أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوة يؤذن بعلمية ما منه الاشتقاق فتقتضى العبارة علمية الاخراج للعدد مع أن التبادر ان المراد بالحد ما يشمل الحد القديم وهو غير مطلق أجيب بأن المجل في الحقيقة انما هو انشاء الثبوت كما تقدم وبهذا يجب أيضاً ما قاله على العلمية المذكورة أن جده الخوارق له تعالى ليس لخصوص ذلك بل لكونه الاله الحق المنعم بجميع النعم المتصف بالصفات الجميلة تأمل (قوله نتائج الفكر) أى النتائج التي تنشأ عن الفكر والنتائج جمع نتيجة وهى افة الثمرة والفائدة واصطلاح القول اللازم من تسليم قولين لذاتهما كما بصرح به كلام الشيخ الملوى في شرحه الكبير في باب القياس فتفسيره لها في شرحه الصغير هنا بأنها التصديق اللازم من تسليم تصديقين لذاتهما لا يتخلو عن تسامح كما نص عليه بعض المحققين وان اغتربه بعضهم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما يأتي

التي تنشأ عن الفكر) فيه اشارة الى أن الاضافة في نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب (قوله لا يتخلو عن تسامح) أى لانه يوهى ان النتيجة هى ادرالك النسبة اذ هذا هو معنى التصديق مع انما القول فيحتاج الى ان يعمل التصديق على المصدق به من اطلاق المصدر على اسم المفعول هذا هو وجه التسامح ان قلت كذلك القول بمعنى القول فبضم التسامح أيضاً قلت اطلاق القول على القول حقيقة عرفية فلا تسامح لكن قد يقال بعكس على هذا ما أشار اليه المحشى فيما سبق من أن الاضافة في نتائج الفكر من اضافة المسبب الى السبب اذ الذى يتسبب عن الفكر الذى هو حركة النفس في المعقولات أو الترتيب المذكور انما هو التصديق الذى هو ادرالك النسبة لا القول المذكور فالمناسب هو ما أفاده الملوى في صغيره وقد يقال لا تعكر لان المراد بالقول ما يشمل القول العقلى والخارجى كما ان المراد بالترتيب فى قولهم ترتيب أمرين ما يشمل الترتيب العقلى والخارجى وبعد ذلك كما قال النتائج المذكورة ليست بجميع ما تسبب عن الفكر اذ هى غير شاملة للعلوم التي تصور فيهم انما متسببة عن الفكر أيضاً

(قوله لكن بواحدة أمر خارج) وانما لم يكن لذاتهما عدم تسكروا الحد الوسط اذ المساواة لعمرو غير المساواة لبكر تامل (قوله حركة النفس في المعقولات) أي تنقلها من بعض المعقولات الى بعض وهذا مبني على طريقة المتقدمين القائلين ان العقل لا يدرك المحسوسات وانما المدرك لها ٨ الحواس اما على طريقة المتأخرين القائلين انه يدركها أيضا لكن بواسطة الحواس

فعليه ينبغي تسمية حركتها في المحسوسات فكرا أيضا والمراد حركتها في المعقولات قصد التصريح حركتها فيما يتوارد من المعقولات لا قصد ما يكفي المنام فانها لا تسمى فكرا (قوله ترتيب الخ) يراد على هذا التعريف بالفصل فقط أو بالخاصة فقط الآن يقال المراد ترتيب أمرين في الذكر أو التقدير فناطق من خلافي تقدير شي ناطق سواء قلنا بجواز التعريف بالفرد وهو رأي المتأخرين أولا وهو رأي المتقدمين (قوله معلومين) المراد بالعلم ما يشمل الفان ولو غير مطابق لانه عند المناطقة الصورة الحاصلة في الذهن يقينا أو ظنا مطابقا أو جهلا أمركا (قوله وهو بصدد الرد) أي لان هذا الفن يقصده غالب التوصل لرد النسبة الناسئة برادلتها (قوله انه أراد بتأنيج الفكر المعنى اللغوي) أي المعنى اللغوي في كل من النتائج والفكر كما أشار به قوله وهو ما يترب الخ

ان القياس من قضايا صورا • مستلزم بالذات قول آخر

وانما قالوا من تسليم الخ إشارة الى أنه لا يشترط حقيتهما بل المدار على تسليمهما ولو كانا جهلا كما لو قال قائل العالم قديم وكل من كان كذلك فلا بد له من موجود فانه يلزم من تسليم هذين القولين مع كونهما جهلا في الواقع أن يقال العالم لا بد له من موجود وخرج بقيد ذاتهما القول الا لازم من تسليم قولين لاذاتهما بل لا امر خارج كافي قولهم زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر فانه يلزم من تسليم هذين القولين أن يقال زيد مساو لبكر لكن بواسطة أمر خارج وهو أن القاعدة أن مساوي المساوي لشي مساو لذلك الشيء بدليل انك لو أبدت مادة المساواة بمادة العدد او مثلا وقلت زيد عدو لعمرو وعمرو عدو لبكر لم يلزم أن يقال زيد عدو لبكر والفكر لغة حركة النفس في المعقولات بخلافها في المحسوسات فانها تخييل واصطلاح ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوريا كان أو تصديقا فالقول كافي قولك في تعريف الانسان هو حيوان ناطق فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما الجنس والفصل ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري وهو الانسان والثاني كافي قولك في الاستدلال على حدوث العالم العالم متغير وكل متغير حادث فان فيه ترتيب أمرين معلومين وهما المقدمتان المذكورتان ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصديقي وهو ثبوت الحدوث له الم فان قيل لم يخص المصنف بتأنيج الفكر التي هي العلوم النظرية بالذكري مع ان مثلها في ذلك العلوم الضرورية أجيب بأن النظرية تحمل الخلاف بخلاف الضرورية فانها متأثرة بالله اتفاقا وهو بصدد الرد وأيضا الضرورية يشهد لهم الحد عليها بالاولى اذ لا كسب لاه بدفيعا على أنه يحتمل انه أراد بتأنيج الفكر المعنى اللغوي وهو ما يترب على حركة الذهن في المعقولات من العلوم الضرورية أو النظرية كما أفاده الشيخ المولى في كبره ولا يخفى ما في قوله بتأنيج الفكر من براءة الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بقصوده وهذه البراعة هي المسماة عندهم براءة المطلع بخلاف براءة المطلب فانها أن يأتي المتكلم بالثناء قبل شروع في مقصوده وبخلاف براءة المقطع فانها أن يأتي المتكلم في آخر كلامه بما يشعر بانتهائه كقولهم في الآخر ونسأله حسن الختام (قوله لا رباب الخ) متعلق بقوله أخرجا والارباب جمع رب وهو يأتي بجملة معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط طالت ومدبر • مرب كثير الخير والمول للزم

وخالفنا المعبود جابر كسرنا • ومصطفنا والصاحب الثابت القدم

وجامعنا والسيد احق فلهذه • معان أتت الرب قانع ان نظم

والمراد منها هذا الصاحب والجليل الكسر والقصر العقل وأل فيه العهد العلي والمعهود الفرد الكامل لكن ليس المراد البالغ نهاية الكمال لما يلزم عليه من القصور بل ماله كمال ما واهل أنه

اختلاف

وهي هذا الاحتمال تدخل التصورية أيضا في النتائج بخلافه على ما سبق فانها خاصة بالتصديقات

النظرية (قوله والمعهود الفرد الكامل) هذا مبني على ان المراد بالنتائج العلوم النظرية وأما على ان المراد بها ما يترب على الفكر مطلقا فهي الجنس لان ناقص العقل يدرك الضروري بدليل تعريف العقل الذي ذكره

(قوله روحاني) أي منسوب للروح من نسبة الشيء إلى ما شابهه ووجه المشابهة الخفاء في كل (قوله به تدرك) تقديم الجار والمجرور للاهتمام بشرف العقل للاختصاص (قوله العلوم) المراد به المعلومات ليصح تسلط الادراك عليها (قوله الضرورية) أي الحاصلة لا عن نظر (قوله النظرية) أي الحاصلة عن نظر (قوله فالتنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها) وهذا مبقى على تغاير العقل والنفس وعليه فالتنفس معنى لطيف رباني به حياة الانسان وذهب الحكماء الى اتحادهما وقوله النفس أربعة أقسام فقالوا انها في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها اليكتم باسم عدة لها واللامتنع انصافها بها وحينئذ تسمى عقلا هيولى تشبه الهيا بالهيولى الخالية في نفسها عن جميع الصور القابلة لها ثم اذا استعملت آلاتها أعنى الحواس الظاهرة والباطنة وحصل لها علوم أولية واستعدت لاكتساب النظريات سميت بالعقل الا مال ثم اذا رتبت العلوم الأولية وأدركت النظريات مشاهدة لها سميت بالعقل المستفاد لاستفادة من العقل الأفعال واذا صارت مخزونة عندها وحصلت لها ملكة الاستحضار متى شئت من غير تجشم كسب جديد سميت عقلا بالفعل (قوله من عطف السبب على المسبب) أي لان حط الحجب سبب لانخراج النتائج (قوله وناقش في ذلك بعضهم) هو العلامة الصبيان والجواب الذي ذكره المحشى بقوله ويمكن الخ من كلام الصبيان لان كلام المحشى خلافا لما يتوهم من عبارته ٩ (قوله بأن الظاهر ان المسبب الخ) أي لان أفعال الله لا يكون بعضها سببا

اختلف في العقل على أقوال كثيرة أشهرها وهو الاسلام أنه نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية فالتنفس هي المدركة والعقل آلة في ادراكها كما قاله المحققون فما يقع في كثير من العبارات من وصفه بالادراك فهو على ضرب من التسميع (قوله وحط الخ) معطوف على قوله أخرجا الخ من عطف السبب على المسبب أو المعلول على علته الغائية كما يفيد كلام الشيخ الملوي في شرحه التكبير وناقش في ذلك بعضهم بأن الظاهر ان المسبب والعلة الغائية خروج النتائج لانخراج الله اياها ويمكن أن يقال المراد انه مسبب أو علة غائية باعتبار أثره وهو الخروج وهذا الاول أعنى جعله من عطف السبب على المسبب أولى لما يرد على الثاني من أن أفعال الله لا تعمل وان كانت لا تخلو عن حكمة ثم ان الحط في الاصل الاراحة الحسية بقيد أن تكون من علو الى سفلى ثم أطلق على مطلق الاراحة الحسية مجازا مرسل لا علاقة التقييد ثم أطلق على الاراحة المعنوية مجازا بالاستعارة لعلاقة المشابهة واشتق منه حط بمعنى أراح اراحة معنوية على سبيل الاستعارة التبعية (قوله عنهم) أي عن أرباب الجاهل وقوله من سماء العقل بدل من الجار والمجرور وقوله بدل اشتمال أو بدل بعض من كل والاول أقرب ومن بمعنى عن على مذهب الكوفيين من تجويز نيابة بعض الحروف عن بعض

لا يكون بعضها سببا في الآخر ومع لولاه ورد وحط عنهم من سماء العقل ***** هذا بأنه لا مانع من كون بعض أفعاله سببا في الآخر ومع لولاه يمكن لا يراد العلة الباعثة كذا قيل وقد يقال وجه الاستظهار انه اذا أزيل الجهل ظهرت النتائج من غير أن يجدد الله اظهارا حتى يشاء الظهور عن ذلك الاظهار وانما الظهور نشأ عن ازالة الجهل كما ان السحاب اذا

سلم أزيل ظهرت السماء بما فيها من السكوا كب من غير احداث الله اظهارا جديدا أفاده بعضهم ومحصلة ان ازالة الجهل هو عين اخراج النتائج (قوله من ان أفعال الله لا تعمل) فيه ان أفعال الله لا تعمل بعلة باعثة وماهنا علة غائية الا أن يقال ربما يتوهم ان المراد هنا العلة الباعثة أفاده شيخنا المؤلف وهذا يقتضى ان أفعال الله تعمل بالفعل الغائية وكلامه الا في تفسير العلة الغائية يقتضى المنع وعبارته عند قول المصنف قوائد والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال أو نحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرة وتنتجته وخارج بالحقيقة المذكورة الغاية فانها تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفعل من الفعل والعلة الغائية فانها تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل اه (قوله مجازا بالاستعارة) هذا لا يتعين بل يصح أن يكون مرسل لا علاقة التقييد ثم الاطلاق بأن تطلق الاراحة الحسية عن التقييد بالحسية وتستعمل في المعنوية ولأن أن تقول ليس هنا الا مجازا وانحد بأن ينقل الحط عن الاراحة الحسية من علو الى سفلى الى مطلق اراحة حسية أو لامن علو الى سفلى أولا ويستعمل في المعنوية لمكونه افراد (قوله بدل من الجار والمجرور بقوله الخ) ويحتمل أيضا أن تكون من التعديل واليبينية أي ازال عنهم بسبب عقلهم (قوله والاول أقرب) أي من جعله بدل بعض لان العقل صفة لا جرة اه شيخنا المؤلف

فان قلت ان بدل الاشتغال لا بد له من رابط ولا رابط هنا قلت أجيب عن ذلك بجوابين الاول ان ال بدل عن المضاف اليه
 أى عن عقلهم كما هو مذهب السكوفيين الثاني ان الرابط مقدروا التقدير من سماء العقل لهم كما هو مذهب البصريين كذا
 في بعض حواشي المتن (قوله وان كان العقل محلا لطلوع الشمس المعنوية) فيه ان المحل انما هو النفس لانها هي المدركة وأما
 العقل فهو آلة كما تقدم الآن يقال المراد بالعقل هنا النفس أو ان الآلة قد تصف بكونها محلا لها هي آلة فيه (قوله وجوز
 بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية الخ) ويجوز أيضا أن يكون في كلامه استعارة تصريحية بأن يشبه القلب
 بالسماء بجامع ان كلا محل لما ينتفع به فان القلب محل للعقل والسماء محل للسكواكب التي يمتدى بها هذا بناء على ان العقل
 في القلب فان ينشأ على انه في الرأس ١٠ فتشبه الرأس بالسماء بجامع ان كلا محل لما ينتفع به وعلى كل يستعار اسم

المشبه به للمشبه على طريق
 التصريح بجهة والقرينة
 الاضافة الى العقل (قوله
 بالفلك الاعظم) وهو العرش
 كل حجاب من حجاب الجهل
 حتى بدت لهم شمس المعرفة
 (قوله ونوقش بأن السماء
 ليست من لوازم الفلك الخ)
 قيل انما من لوازمه بحسب
 الوجود لان العرش فوق
 السماء وجودا (قوله وذلك
 كالبلادة) قيل قد ينراى
 ان الجهل مسبب عن
 البلادة (قوله لانا نقول
 مراده بالجهل هنا الجهل
 المركب) قد يقال حينئذ
 لا يتسبب عن زوال الجهل
 المركب اخراج المتأخر ولا
 يتفرع عليه بدو شمس
 المعارف اذ زوال الجهل
 المركب يتحقق مع وجود
 الجهل البسيط فمكرر على
 ما سبق وعلى ما يأتي الآن

وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة سماء الى العقل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل
 من العقل الذي هو كالسماء بجامع ان كلا محل لطلوع الشمس وان كان العقل محلا لطلوع
 الشمس المعنوية التي هي أصول المعارف وأمهات اواسماء محلا لطلوع الشمس الحسية
 وجوز بعضهم أن يكون في كلامه استعارة بالكناية بأن يشبه العقل بالفلك الاعظم تشبيها
 مضمرا في النفس ويحذف ويثبت شيء من لوازمه وهو السماء تخيلا ونوقش بأن السماء ليست
 من لوازم الفلك الاعظم وخواصه بل هي جرم آخر مستقل بنفسه كما لا يخفى على من له أدنى الملم
 بفن الهيئة ولو قال بان يشبه العقل بالنجم بجامع الاهتداء بكل ويحذف الخ لكان مستقيما
 (قوله كل حجاب) مفعول به لقوله حط وقوله من حجاب الجهل بيان لما قبله بناء على كون من
 يائس وهو المتبادر وجوز بعض المحققين أن تكون ابتدائية والمعنى عليه كل حجاب مبتدأ
 ونائى من حجاب الجهل وذلك كالبلادة ونحوها وأشار المصنف في شرحه الى أن اضافة حجاب
 الى الجهل من اضافة المشبه به الى المشبه والاصل من الجهل الذي هو كالسماء بجامع ان كلا
 يحجب عن الادراك وان كان الجهل يحجب عن ادراك الامور المعنوية والسماء يحجب عن
 ادراك الامور الحسية لا يقال كيف يشبه الجهل بالسماء مع أن الجهل عديم لانه عدم العلم
 بالشيء والسماء وجودى لانه أبخرة تصاعدت وانهقدت على ما قاله الحكماء أو غير شجرة في الجنة
 على ما في بعض الآثار التي نقلها في السيميوطى في كتاب الهيئة السنية في الهيئة السنية
 وجرى ان التشبيه بين عديم ووجودى غير سديد لا فترافهما في الصفة اذ صفة أحدهما عدم
 وصفة الآخر الوجود لا نقول مراده بالجهل هنا الجهل المركب كما أشار له في شرحه وهو
 وجودى لانه ادراك الشيء على خلاف ما هو عليه وحينئذ فكل من المشبه والمشبه به وجودى
 على انه لا مانع من تشبيه العدمى بالوجودى أو عكسه اذا اشتركا في وصف من الاوصاف وان
 اختلفا من جهة الوجود والعدم نعم يتعين أن يراد بالجهل هنا الجهل المركب لكن لا من جهة
 التشبيه بل من جهة أخرى وهي انه هو الذي يتعقل فيه أنه حجاب دون الجهل البسيط فليست
 (قوله حتى بدت الخ) أشار المصنف في شرحه الى أن حتى هنا تفرعية على قوله حط الخ وجعلها

يقال ان قرينة المدح قاضية بان المراد ازالة الجهل المركب باثبات العلم الذي هو ضده فحينئذ
 لا يرد هذا البحث ثم ان تسميته مركبا محض اصطلاح والافنى الحقيقة لا تركيب لانه اعتقاد الاعتقاد بسيط وبهذا يدفع
 استشكل كثير من القاصرين لذلك بأنه اذا كان مركبا فلا يخلو اما ان تكون اجزائه التي تركب منها من قبيل العلم أو الجهل
 لا جاز أن تكون من الاول لان الشيء لا يتركب من ضده ولا ان تكون من الثاني لان اجزائه لو كانت من قبيل الجهل المركب
 نقل الكلام اليها ويلزم التسلسل أو من قبيل الجهل البسيط فالجهل البسيط مفهومه عديمى والوجودى لا تكون اجزائه
 بدمية اذ لا يتركب الوجودى من العدمى فمن أى شيء تركب وحاصل الجواب ان هذه الشبهة مبناها توهم انه مركب حقيقة

كتركب السرير من اجزائه وهذا غير مراد بل التسمية بذلك مجرد اصطلاح خال عن المناسبة وقد يجاب ايضا بان معنى كونه مركبا انه مستلزم بلهين بسبطين عدم العلم بالشيء وعدم العلم بأنه جاهل تأمل (قوله تدريجي الخ) بأن يزال حجاب أوائل العلوم ثم حجاب أواسطها ثم حجاب بقيتها فعلى هذا المراد المعرفة الكاملة (قوله ومحالها) أي منازلتها (قوله لانا نقول لا يضر ذلك الخ) أو يقال ان الشمس وان كانت جمعا لفظا لكنها باعتبار المعنى شيء واحد ١١ وانما جئت تعظيما أو باعتبار

محالها (قوله على تقدير الفاء التقريرية) فيكون من ذكر الخاص بعد العام لشرف هذا الخاص كما ان

ذكر بدو شمس المعرفة بعد اخراج النتائج من ذكر العام بعد الخاص وهو لا يحتاج لتسكينه هذا على ارادة المعنى الاصطلاحي في نتائج

الفكر وأما على ارادة المعنى اللغوي فيها فالظاهر التساوي ويكون الثاني لقصد المبالغة المأخوذة من التشبيه ثم انه يحتمل ان قوله رأوا الخ ليس على تقدير الفاء بل هو بدل

استعمال من قوله بدت الخ رأوا الخدراتها منكشمة (قوله اذ الضمير حينئذ يتعين الخ) أي لان الشمس الحقيقية لا مخدرات لها بالمعنى المراد (قوله وتكون

الاضافة على معنى من الخ) أي بخلافها على رجوع الضمير للمعرفة فان الاضافة لامية من اضافة المتعلق بالفتح له متعلق بالكسر اذ المعرفة هي الادراك وهو

يتعلق بالمسائل ثم ان بين المخدرات والشمس عموما وخصوصا وجهيا فتجسم مع الشمس والمخدرات في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وتنفرد المخدرات في الصعبة القليلة النفع والشمس في كثيرة النفع السهلة ويحتمل ان يكون بينهما عموم وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معاني المخدرات وتعتبر كثرة النفع فقط في الشمس (قوله وذلك بان يشبهه

الخفاء) أي المتعلق بالأمور المعنوية كالمسائل

الشيخ الملوى غائبة وهو يقتضي ان ما جعلت غاية له وهو الحط تدريجي بمعنى أنه يحصل شيئا فشيئا وهو كذلك كما أشار له ابن يعقوب وان كان قديتهم خلافه فان قيل القاعدة ان الغاية بعد حتى داخله في المغيبة يقتضي جعلها غائبة أن الحط موجود وقت بدو شمس المعرفة لهم وليس كذلك أجيب بأن محل الدخول اذ لم تقم قرينة على عدمه كما هنا أو ان حتى هنا بمعنى الى كما أشار له الشيخ الملوى حيث فسر طائفة القاعدة أن الغاية بعدها لا تدخل في المغيبة بخلاف حتى ولذا قال بعضهم

وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحتى دخلا

(قوله لهم) أي لا رباب الخ (قوله شمس المعرفة) فاعل بقوله بدت ولا يخفى أنه ليس هناك الشمس واحدة فكيف جمعها المصنف ويجاب بأن الجمع للتعظيم أو انه باعتبار تعدد أيامها ومحالها وتنزيله منزلة تعددها لنفسها واطراف شمس الى المعرفة من اضافة المشبهة الى المشبه والاصل المعرفة التي هي كالشمس في الانتاع بم الا يقال المعرفة مفرد والشمس جمع وكيف

يصح تشبيه المفرد بالجمع لانا نقول لا يضر ذلك عند قصد المبالغة أو ان المصنف أراد بالمعرفة افرادها ويصح أن يكون في كلامه استعارة مصرحة أو مكنية وذلك بأن تشبيه المسائل التي تقع عليها المعرفة بمعنى الشمس ويستعار لفظ المشبهة للمشبه على طريق الاستعارة المصرحة أو تشبيه المعرفة بالسما تشبيها مضمرا في النفس ويطوى لفظ المشبهة به على طريق الاستعارة

بالكناية والشمس تخيل اما باق على معناه الحقيقي أو مستعار للمسائل المذكورة (قوله رأوا الخ) على تقدير الفاء التقريرية كما أشار له المصنف في شرحه وقوله مخدراتها أي مخدرات شمس المعرفة كذا قاله الشيخ الملوى عملا بقاعدة أن الضمير يعود على المضاف مالم يكن لفظ كل أو بعض والاعاد للمضاف اليه وهو غير ظاهر على جعل الاضافة في شمس المعرفة من اضافة المشبهة به للمشبه وكذا على جعل كلامه من باب الاستعارة المكنية اذ جعلت الشمس

باقية على معناها الحقيقي اذ الضمير حينئذ يتعين أن يكون راجعا للمعرفة ولا ترد القاعدة المذكورة لانها أغلبية بدليل قوله تعالى ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها بخلاف جعل كلامه من باب الاستعارة المصرحة وكذا المكنية ان جعلت الشمس مستعارة للمسائل فانه يصح حينئذ رجوع الضمير للشمس وتكون الاضافة على معنى من التبعية والماهية رأوا والمسائل الخفية نهائهم ان المخدرات جمع مخدرة وهي المرأة المستقرة تحت الخدرات كمن المراد من

المخدرات هنا المسائل الخفية على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية وذلك بأن يشبه الخفاء

يتعلق بالمسائل ثم ان بين المخدرات والشمس عموما وخصوصا وجهيا فتجسم مع الشمس والمخدرات في المسائل الصعبة الكثيرة النفع وتنفرد المخدرات في الصعبة القليلة النفع والشمس في كثيرة النفع السهلة ويحتمل ان يكون بينهما عموم

وخصوص مطلق فتعتبر الصعوبة وكثرة النفع معاني المخدرات وتعتبر كثرة النفع فقط في الشمس (قوله وذلك بان يشبهه

وقوله بمعنى التحذير أي المتعلق بالأمور الحسية كالمراة وقوله بجامع عدم الظهور رأي عدم ظهور الأمور المطلقة الشاملة للحسية والمعنوية فتدبر (قوله لانها لاتعمل هنا الا في مفعول واحد) أي لانها بصريّة وتسليط الرؤية البصريّة على المخدرات التي بمعنى المسائل مبالغتها كما هو شأن الترشيح أو الكلام على تقدير مضافين أي رأوا دالّ لها وهو النقوش الدالة على الانفاذ الدالة على المعاني وانما لم يجعل رأي قلبية لانه ليس المعنى على ذلك لانه يصير المعنى علواً انكشافها وهذا ليس بقصود انما المقصود ابصارها لهم في حال انكشافها وقد يقال يلزم من علمهم انكشافها لهم علمها حالة كونهم امنكشفة الا أن يقال المقصود بالذكر هو الاولى خصوصاً في مقام البيان للمبتدئ تدبر (قوله وجمعها بين الامرين الخ) هذا عين المدعى الآن يقال محط التعليق قوله ليشرب الخ ١٢ (قوله بكل من الجملتين) فالمراد من الكاسين الجملتان على سبيل الاستعارة التصريحية

الاصليّة فشبّه كلاماً من الجملتين بالكاسين بجامع ان كلا يوصل للمفعول ويشرب ترشيحاً اما باقية على معناه أو مستعاراً للملامح المشبهه
 * * * * *
 فحمده جل على الانعام
 * * * * *
 (قوله واختار في الاول) أي في التركيب الاول المشتمل على الجملة الاسمية وكذا يقال في قوله وفي الثاني والمقصود من هذا بيان نكتة التعبير بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الذات الموصوفة بالصفة المذكورة وبالجملة الفعلية في مقام الحمد على الانعام اذ كان يكون كنه الاتيان بالجملة الاسمية في مقام الحمد على الانعام وبالجملة الفعلية في مقام الحمد على الذات المذكورة بان يذكر الانعام تبعاً حتى الايمان والاسلام هناك

بمعنى التحذير بجامع عدم الظهور في كل ويستعار لفظ المشبه به للمشبه ثم يشتق منه مخدرات بمعنى خفيات والقرينة الاضافة الى الضمير العائد الى المعرفة أو الشئوس على ما علمت والرؤية ترشيحاً وكذا الانكشاف ان كان حقيقة في الحسبات فقط وما تقرر من أن الاستعارة تعبية هو الموافق للقاعدة البيانية من أن الاستعارة في المشتقات تعبية وأما ما يتبادر من كلام الشيخ المولى من أنهما أصليّة فغير ظاهر الا أن يقال ان مخدرات هنا غلبت عليه الاسمية والتحق بالجوامد فليقهم (قوله منكشفة) حال من المخدرات أي حال كونها متفحكة وليس مفعولاً ثانياً الرأى لانها لاتعمل هنا الا في مفعول واحد كما هو ظاهر (قوله فحمده الخ) انما حمده مرتين احدهما بالجملة الاسمية والاخرى بالجملة الفعلية تأسيّاً بحديث ان الحمد لله فحمده وجمعها بين الامرين أعني الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية ليشرب بكل من الكاسين أي ليحصل ثواب الحمد بكل من الجملتين المذكورتين واختار في الاول التعبير بالجملة الاسمية وفي الثاني التعبير بالجملة الفعلية لمناسبة المحمود عليه فيهما وبين ذلك أن المحمود عليه في الاول الذات وهي داعة مسقرة فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الاسمية المقيدة للدوام والاستمرار والمحمود عليه في الثاني الانعام وهو متجدد شيئاً فشيئاً فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية المقيدة للتجدد شيئاً فشيئاً فان قيل لم خصص الاسمية بالدوام والاستمرار والفعلية بالتجدد مع صلاحية كل لكل بالقرائن أجيب بأن ذلك لغلبة الاستعمال الواقع فيه وما ذكر من أن الجملة الاسمية تدل على الدوام والاستمرار يخالف لقول الشيخ عبد القاهر انه لا تدل الا على مجرد الثبوت ودفع السعد التفتازاني المخالفة بأن الشيخ نظر لاصل الوضع وغيره نظر للدلالة بالقرائن ولما كانت الجملة الفعلية المقيدة للتجدد انما هي خصوص الجملة المضارعية عبر بها دون الجملة الماضية لا يقال الحمد الاول معال بالانخراج السابق لما هو القاعدة من أن تعليق الحكم بالمشتق أو ما في قوته يؤذن بعلية مأمنه الاشتقاق كما تقدم فيكون الانخراج المذكور هو المحمود عليه وهو متجدد شيئاً فشيئاً فيناسب أن يأتي فيه بالجملة الفعلية لانا نقول ليس ذلك بصريح العبارة بل باقتضاها فقط على أن القاعدة المذكورة أغلبية بقي أن المناسب أن يقول المصنف

والذات الموصوفة بالصفة المذكورة هنا أو يؤخر الاسمية هنا ويقدم الفعلية هناك وليس مقصوده بيان أحده نكتة تقديم الاسمية على الفعلية لان ما ذكره لا ينتج انما المنتج له هو التامى بالحديث (قوله نظر للدلالة بالقرائن) أي مع غلبة الاستعمال (قوله دون الجملة الماضية) أي لانها تفيد الانقطاع فلا يثبت فيها الاستمرار التجديدي (قوله لانا نقول ذلك ليس بصريح العبارة بل باقتضاها) قد يقال كما ان الحمد الاول ليس في مقابلة الانخراج بصريح العبارة كذلك ليس هو في مقابلة الذات بصريح العبارة لان اللام في الله ليست للتعليق بل للملك أو الاحتقاق أو الاختصاص كما تقدم وانما جاء ذلك من الذوق فلا يغير أيضاً كونه في مقابلة الذات كما يعتبر كونه في مقابلة النعمة ويدل أيضاً لعدم اعتبار كونه في مقابلة الذات لعدم

التصريح بذلك عدم اعتبار ما كون الحمد في مقابلة الذات في قوله فحمد الله جل على الانعام اذا الضمير في فحمد الله عائد على الله فهو في مقابلة الذات الا انه لم يصرح بذلك فلذلك لم يعتبر ما ذكره بحجاب بانه متى اوقع الحمد على الذات كان الحمد في مقابلة ما قبلها يقتضى الذوق ما لم يصرح بانه لاجل الانعام والا كان في مقابلة الانعام ولذلك كان الحمد في الاول في مقابلة الذات وفي الثاني في مقابلة الانعام فقط وبهذه القولة وما كتب قبلها تارة لم حال ما كتبه بعضهم على قول المحشى وبين ان ذلك ونصه قد يقال انه علق الحمد أولا على الصفة وهي الخارج الخ كما يصرح به قوله فيما سبق فان قيل من القواعد ان تعليل الحكم الخ فيكون المحمود عليه أولا ذاتا وصفة وان لم يصرح بذلك بل جاء من الذوق في الاول ومن تعليل الحكم بما في قوة المشتق في الثاني وعلق الحمد ثانيا بالذات العائد عليها ضمير فحمد الله وبالصفة وهي الانعام بنعمة الخ فيكون المحمود عليه ١٣ فلماذا اتا وصفة أيضا الا أنه لم

يصرح به في الاول وصرح
به في الثاني لاتمامه فيه
بلفظ عـ الى الدال على أن
مدخوله محمود عليه فاعل
الاولى في وجهه تقديم
الاسمية وتأخير الفعلية
القاسية بحديث أن الحديث
شحمه واختار المضارعة
لما في الماضي من الدلالة
عـ الى الانقطاع بخلاف
المضارعة فانها مع القرائن
المحتفة بها تفيد الاستمرار
اذا كانت خبرية وأما اذا
كانت انشائية فلا تفيد الا
التجدد أى الوجود بعد
عدم اهـ (قوله ان يختار
الاول) وهو مناسب لقوله
الآتى خصنا لان المراد
بالضمير فيه المتكلم وغيره
بنعمة الايمان والاسلام
(قوله و يكون المصنف قد
قال الخ) أو نزل موارد الحديث

أحمد بالهجرة فلا بالنون لانها الممتكلم مع غيره أو الممتكلم المعظم نفسه وكل منه ما غير
مناسب هنا أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان المصنف كان من أكابر المتواضعين ويحاجب بأنه
يصح أن يختار الاول ويكون المصنف قد قال ذلك احتقاراً لنفسه عن أن يستقل بحمد الله
تعالى فكانه يقول الشنا على الله تعالى مقام عظيم لا طاقة لي عليه وحدي بل مع غيره كما اشار
لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم مع غيره ويصح أن يختار الثاني ويكون المصنف قد قال ذلك
اظهاراً للتعظيم ا لله تعالى له بتأله للعلم بتحد نابعه الله تعالى عما بقوله عز وجل وأما بنعمة
ربك فحدث كما اشار لذلك بتعبيره بالنون التي للمتكلم المعظم نفسه وهذا لا ينافي خضوعه
وتواضعه لمولاه تبارك وتعالى (قوله جل) جملة اعتراضية قصد المصنف بها انشاء التعظيم
أو حالية بتقدير قد على ما هو الأشهر من وجوب اقتران جملة الحال الماضية بها لفظاً أو
تقديراً أو صفة للضمير على مذهب من يميز وصف الضمير ويرد على جعلها حالية أن الحال قيد
في عاملها فبقتضى ذلك تقيد الجملة بتلك الحال ولا نظر لكون الحال هنا لازمة لان الحمد المطلق
أفضل من الحمد المقيد كما ذكر بعضهم ويرد على جعلها صفة نالم نطلع في كتب النحو على أن
أحدًا يميز وصف ضمير الغيبة الراجع الى معين بجملة والأمثلة التي نقلت عن السكاكي اجازة
وصف الضمير فيها ليس فيها الا وصفه بفرد معرفة نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ونحو لاله
الاهو العزيز الرحيم والجمهور يحملون مثل ذلك على البدل ومن هذا تم وجه قول بعضهم
بأن جعلها اعتراضية أولى وما في بعض نسخ الشرح الصغير للشيخ الملو من أنه لا يصح أن
تكون اعتراضية لان المفرد يحل محلها ولا كذلك الاعتراضية بحيث فيه بأنه انما يحل المفرد
محالها على تقدير ان محال لا على تقدير ان اعتراضية وحلول المفرد محلها على تقدير ان محال
لا يمنع من صحة كونها اعتراضية كما في سائر الجمل المهمة للاعتراض والحال ولهذا نقل عن
الشيخ انه رجع عن هذه العبارة وضرب عليها بخطه (قوله على الانعام) اي لاجل الانعام فعلى
عقبي لام التاميل كما في قوله تعالى ولتسكروا الله على ما هذاكم (قوله بنعمة الايمان والاسلام)

منزلة الاشخاص الخلمدين (قوله اظهار التعظيم) أى الذى هو ملزوم العظمة المستفادة من النون (قوله تقييد الحمد بتلك الحالة) وعلى هذا فيكون الحمد هنا قد علق على الاجلال وعلى الانعام بخلاف غير فيكون قد علق على الانعام أى وما قيد بوصف واحد أفضل مما قيد بآيتين والا فالحمد هنا مقيد بوصف على كل حال (قوله فعلى بمعنى لام التعليل) ويحتمل ان تكون بمعنى فى الظرفية على حذف مضاف والتقدير فى مقابلة الانعام على حمد ودخل المدينية على حين غفلة وحمد على الفعل نظر المأ قبل انه أولى لانه لا يضى ولا يتلاشى بخلاف الاثر وقيل الحمد على الانعام لان الحمد عليه من قبيل مقام الصحو وهو افضل من مقام الفناء ولان فيه حمدين حمدا عليه وحمداً على صمدوره وورد هذا بان الحمد على الفعل فيه حمدان أيضا كما قاله بعضهم ولنا كلام يتعلق بذلك فيما كتبناه على رسالة أبى البركات سيدى أحمد الدردري فى السان نفعا الله به فراحمه ان شئت

(قوله بالضرورة) أي بشبه الضرورة لشهرته بين العام والخاص وإنما قلنا ذلك لأننا في قولنا علم من الدين أي أدلته لأن علمه من الأدلة يتنافى كونه ضروريا واحترزا بقولنا بالضرورة عما إذا لم يشتهر كارتبفت الابن مع البنت السدس فان هذا يخفى اه مؤلف (قوله بصاحبة الاسلام) أي على جهة الشرطية لا الشطرية والالتحام فهو ما وما صدقا (قوله في جواب سؤال تقديره من المهود) أي مقصود من هذا السؤال التلذذ بالجواب لا إزالة الجهل إذا المسؤول عنه معلوم كما قيل لقد تبدت فلا يخفى على أحد * الأعلى أكله لا يعرف القمر ١٤ فاندفع ما قيل كيف هذا السؤال مع ذكر المهود

أولا وثانيا فالظاهر أنه بدل من ضمير فحسمه وان لزم الفصل اه (قوله بعد مادة التخصيص) والتخصيص مصدر يخص وقوله ونحوها مادة الاختصاص الذي هو مصدر الاختص والخصوص والتمييز والافراد بخلاف مادة القصر فتعدي بعلى وأما التعبير بالمقصور والمقصور عليه بعد مادة التخصيص ونحوها فليمان المعنى وان اختلف المادتان في التعدي من خصنا بخير من قد ارسلنا (قوله ما في الضابط) أي من أنه لم يوافق ما نقله سم ولا ما نقله يس اه مؤلف ويحتمل عن الضابط بأنه جرى فيه على ما نقله يس غاية ان فيه اكتفاء فقوله ذكره الحبر الهمام السيد أي والسعد أيضا وإنما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس لان نسبة ما ذكر للسعد شهيرة بخلاف نسبة السيد

الجار والمجرور وفيه متعلق بالانعام وادعاء نعمة لما بعد هذا البيان وكان مقتضى الظاهر ان يقول بنعمتي الايمان والاسلام الا أن يقال المفرد المضاف يتم أو يقال حذف المضاف من الثاني لدلالته في الاول عليه والاصل بنعمة الايمان ونعمة الاسلام وانما لجمع المصنف بين الايمان والاسلام مع تلازمهما وجودا بمعنى أنه يلزم من وجود الايمان في شخص وجود الاسلام فيه وبالعكس لتغايرهما مفهوم وما وما صدقا أما الاول فلان مفهوم الايمان لغة مطلق التصديق ومنه وما أنت بمؤمن لنا وشرعا التصديق والادعاء بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ما علم من الدين بالضرورة ومفهوم الاسلام لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كذلك والمراد بالانقياد لذلك الامتناع له بحيث لو أمر لا نتم وأما الثاني فلان ما صدقات الايمان تصديقات كتصديق زيد وتصديق عمرو وتصديق بكر وهكذا وما صدقات الاسلام انقيادات كانقياد زيد وانقياد عمرو وانقياد بكر وهكذا انهم هما متحدان محلا بمعنى أن كل محل للايمان محل للاسلام وعكسه تلازمهما وجودا كما علمت وهذا هو المراد من اتحادهما ما صدقا في عبارة من عبر به والكلام في الايمان الكامل بصاحبة الاسلام وفي الاسلام الكامل بصاحبة الايمان والافاضل الايمان وأصل الاسلام لا تلازم بينهما وجودا حتى يتحد المحلل بل قد يفرد الايمان كما في المصدق بقلبه غير المنقاد وقد يفرد الاسلام كما في المنقاد غير المصدق بقلبه ولما كانت نعمة الايمان ونعمة الاسلام أجل النعم وأساسها خصها المصنف بالذكروا كانت نعم الله كثيرة لا تحصى قال الله تعالى فان تعدوا نعمة الله لا تحصوها (قوله من خصنا الخ) خبر مبتدأ محذوف والجملة مستأنفة استئنافية لا لأنها سقت في جواب سؤال تقديره من الحمدود والضمير البارز في خصنا عائدا لنامعاشرة الإجابة التي هي خصوص المؤمنين وأمة الدعوة الشاملة للكفار واعلم أنه لا بد بعد مادة الاختصاص ونحوها من مقصور ومقصور عليه وباتدخل على أحدهما جواز اتفاق كل من السعد والسعدوان كان الغالب عند السعد دخولها على المقصور وعند السيد دخولها على المقصور عليه كذا قال ابن قاسم وقد رده الشيخ يس بأن السيد صرح بما قاله السعد في حاشية المطول وغيره وبذلك تعلم ما في الضابط المشهور وهو قول بعضهم

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد نصروا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الحبر الهمام السيد

إذا علمت ذلك علمت أن المتبادر من كلام المصنف دخولها على المقصور كما هو الغالب على ما مر

فلما لم تكن شهيرة عليه لانها محل التوهم ولا يجاب بأنه جرى على ما نقله سم وان قوله على الذي قد نصروا معناه على الذي قد قصر مراد عليه وهو المقصور عليه لأنه يلزم حذف العائد المجرور من غير وجود الشرط اذ من جعلها ان يتقدم متعلق الطرفين وهناك قد اذمنه على الاول دخول والثاني قصر وافتتحت ان العائد هنا منصوب أي على الذي قصر وه هو المقصور (قوله مستعمل) أي واقع في كلامهم (قوله جيد) أي غير شاذ

فصل في بيان ما في الضابط من خصنا بخير من قد ارسلنا (قوله ما في الضابط) أي من أنه لم يوافق ما نقله سم ولا ما نقله يس اه مؤلف ويحتمل عن الضابط بأنه جرى فيه على ما نقله يس غاية ان فيه اكتفاء فقوله ذكره الحبر الهمام السيد أي والسعد أيضا وإنما اكتفى بالسيد عن السعد ولم يعكس لان نسبة ما ذكر للسعد شهيرة بخلاف نسبة السيد

(قوله فهذا اعم مما قبله) وفي العطف زيادة على فائدة التعميم الاشارة لما ذهب اليه الزمخشري من تفضيل جبريل على نبينا وعلى غيره من الانبياء عليهم افضل الصلاة واثم التسليم (قوله بدلا وعطف بيان) يلزم على هذا تقدم عطف النسق وهو قوله وخير من حاز المقامات العلا على البديل أو عطف البيان مع انه مما قدما عليه والجواب عنه بان محل المنع اذا كان المعطوف اجنبيا وهنالك ليس كذلك اذ خير من حاز المقامات هو خير من قد ارسلا غير معلوم في كتب النحو والجواب بان محط العطف من حاز المقامات العلا لاخير فعطف النسق وكل من البديل وعطف البيان ١٥ لم يتوارد على شيء واحد بعد فعل

هنالك قولاً بجواز ذلك نعم
ان جعل بدلا وعطف بيان
من خير الثاني لم يلزم ما ذكر
الا انه بعيد ثم انه يلزم على
عطف البيان مخالفته
للمعطوف عليه لانه معرفة
والمعطوف عليه نكرة لان
من المضاف اليها خير نكرة
محمد سيد كل مقتني
موصوفة بدليل ان المحشى
أوقعها على نبي أو انسان
والموافقة في ذلك شرط كما
قال ابن مالك

فالرئيس من وفاق الاول
ما من وفاق الاول النعت ولما
فعل المحشى جرى على رأى
الزمخشري الجوز عطف
المعرفة عطف بيان على
النكرة فان جعلت من
موصولة حصلت المطابقة
لان أفعال التفضيل يتعرف
بالإضافة (قوله بالنسبة
لعمل العامل) أى في البديل
أى ان البديل منه لم يوسط

فقد نضاه أنه صلى الله عليه وسلم مقصور علينا لا يتعدانا إلى غيرنا وليس كذلك لان الحق أنه صلى
الله عليه وسلم مرسل للامم السابقة غاية الامر أن الرسل نواب عنه كما يشير لذلك قول صاحب
البردة فإنه شمس فضلهم كواكبها * يظهر أنوارها للناس في الظلم
وأجيب عنه بأجوبة أحسنها أن الباء هنا داخل على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب
على ما تقدم والمعنى عليه أن الله تعالى قصرنا عليه صلى الله عليه وسلم لا تجاوزته الى غيره من
الرسل أو أنهم اذا دخل على المقصور كما هو الغالب لكن المراد أن الله تعالى خصنا به صلى الله عليه
وسلم من حيث ارساله لنا بطريق المباشرة فلا ينافي أنه أرسل أيضا لغيرنا من الامم لكن بواسطة
الرسل عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله بخير من قد ارسلا) خير أفعول تفضيل فاصله أخير
نقلت حركة الياء الى الساكن قبلها وحذفت منه الهمزة تحقيقا ومن واقعة على نبي أو انسان
لا على رسول اطلاقا يصح قوله قد ارسلا واختلاف هل خيرية صلى الله عليه وسلم بسبب من اياه
أو بتفضيل الله له والثاني هو كلام أهل التحقيق من أئمة الكلام كما قاله السنوسي في شرح
صغرى الصغرى (قوله وخير من حاز المقامات العلا) من هنا واقعة على انسان أعم من أن
يكون رسولا ولا صفة منه أنه جمع المراتب العالية فهذا أعم مما قبله والعلاج جمع عليها بالضم
والقصر وهى كالعلياء بالفتح والمدح السفل (قوله محمد) المناسب للتعظيم رفعه على أنه خير
لمبتدأ محذوف والجمله مستأنفة كالجمله السابقة وان كان الراجح عربية الجر بدلا أو عطف
بيان أو واقعة به للاصل من عدم التقدير ولا يرد أن البديل منه في نية الطرح لان التحقيق أن
ذلك بالنسبة لعمل العامل وأنه أمر أغلبي ويعد جواز النصب رسمه بدون ألف على ما هو
الشائع من كتابة المنسوب المنون بالألف لا على عادة المتقدمين من كتابتهم اياه بصورة المرفوع
والجر ولا استغنائهم عن رسم الألف بتكرار الشكل كذا نقله بعضهم عن النورى
والسيوطى وفي كلام بعضهم أن ذلك طريقة ربيعية وهو الموافق لغتهم من الوقف عليه بغير
ألف (قوله سيد كل مقتني) بدل أو عطف بيان من اللفظ الشريف وان لزم الابدال من البديل
على جعل اللفظ الشريف بدلا والجهور لا يجوزونه ولا يصح أن يكون نعتا لانه نكرة واللفظ
الشريف معرفة ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة والمقتني المتبع وهو الرسول فكأنه قال
سيد كل رسول واطلاق السيد عليه صلى الله عليه وسلم مأخوذ من حديث أناس سيد ولد آدم يوم

في عمل العامل المذ كور في البديل كما توسط المتبوع في بقية التوابع في عمل العامل المذ كور في التابع وانما لم يوسط في ذلك
لان البديل عام الاستعلاء هو حناء ولا تعتبر ما سواه (قوله لا على عادة المتقدمين) أى من غير العرب لان الشكل حادث
(قوله لاستغنائهم عن رسم الألف) أى التي هي بدل من التنوين في حالة الوقف على الاسم المنسوب بخلاف حالة الرفع والجر
فان تكرار الشكل انما هو بدل عن التنوين اذ لا ألف (قوله أو عطف بيان) فيه ما سبق فلا تغفل (قوله وهو الرسول) على
هذا يصير مكر رابع قوله خير من قد ارسلا فالاولى التعميم الآن يقال الخطب محل اطلب واختلاف العنوان كاف (قوله
والمراد من ولد آدم الخ) أى من اطلاق الخاص وإرادة العام (قوله لان ذكر الخاص بعد العام لفائدة الخ) هنا في أوصاف

الموصوف الواحد بخلاف ذكر الخاص بعد العام في الذوات فانه لا فائدة فيه فلا بد له من نكته وعكسه وهو ذكر العام بعد الخاص في الذوات له فائدة وهي الشمول لبقية الافراد كما اذا عطف الال على الصهب فان ذلك لا يحتاج لـ ~~نكته~~ واما ان عطف الصهب على الال فلا بد من نكته وهي شرف الاصحاب (قوله لكنه قد افاد الخ) أي وامتناع الاتيان بالعام بعد الخاص انما هو اعدم الفائدة فاذا افاد كما في الآية لم يمتنع (قوله بواسطة ان نبيا حال الخ) أي وان كانت الحال وصف في المعنى فان قلت الصفة تفيد المقارنة اذا كانت لازمة مع انها لا يحسن تأخيرها عن الاخص منها قلت افادتها المقارنة لامن حيث كونها صفة بل من خارج وهو العلم بكونها ١٦ لازمة افاده الملوى في كبره صبان (قوله وهي تفيد المقارنة لعاملها) قد يقال

القيامة ولا نخر والمراد من ولد آدم كما قاله بعضهم النوع الانساني فهو شامل لآدم أيضا وبذلك اندفع ما قد يقال هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وسلم على آدم وانما يدل على سيادته على أولاده فقط ودفع بعضهم ذلك أيضا بأنه في أولاد آدم من هو أفضل منه كإبراهيم وموسى وعيسى وإذا كان صلى الله عليه وسلم سيد الأفضل كان سيد المفضول بالطريق الأولى فان قيل قد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال السيد الله وهو يدل على أنه لا يطلق السيد على غيره تعالى أجيب بأنه محمول على السيادة المطلقة (قوله العربي) أي المنسوب للعرب وقوله الهاشمي أي المنسوب الهاشم لأنه صلى الله عليه وسلم من ذريته فانه صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله ابن عبد المطلب بن هاشم الذي هو أجد المطلب الذي من ذريته الامام الشافعي رضي الله عنه فلذلك يقال له المطلب نسبة للمطلب ولا يخفى ما في تقديم العربي على الهاشمي من حسن الترتيب لان ذكر الخاص بعد العام له فائدة بخلاف عكسه فانه لا فائدة له ولذلك يقولون عالم نحرير ولا يقولون نحرير عالم ولا يرد قوله تعالى وكان رسولنا نبيا لانه وان ذكر فيه العام بعد الخاص لكنه قد افاد مقارنة تيقنه صلى الله عليه وسلم لرسالته كما هو الراجح بواسطة ان نبيا حال وهي تفيد المقارنة لعاملها على أنه قد نقل العارف الشعرا في الكبريت الأحمر عن الشيخ ابن العربي أنه ذهب في فتوحاته المكية الى أنه يشترط في معنى النبي أن يختص بأحكام لا يشركه فيها اقومه وعليه فيكون بينه وبين الرسول عموم وخصوص من وجه فلا يكون مما نحن فيه فليتنامل (قوله المصطفي) أي المختار وفيه اشارة الى حديث ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني هاشم فانما خيار من خيار من خيار وكان مقتضى صدر الحديث أن يراد في عجزه من خيار واحد ثم قد يكون لفظ خيار الاول كناية عنه صلى الله عليه وسلم والثاني كناية عن بني هاشم والثالث كناية عن قريش والرابع كناية عن كنانة وفي خط بعضهم الجواب عن ذلك بأن العرب لا تكرر شيئا زيادة على الثلاث وان اقتضاها المقام فليراجع (قوله صلى الله عليه وسلم) هذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى وجوز بعضهم أن تكون خبرية معنى أيضا وأورد عليه أنه يلزم حينئذ أنه لم يحصل مقصود الشارع من انشاء الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يرشد اليه ظاهر قوله تعالى

غاية ما يستفاد من تلك الحال مع ما قبلها انما هو الحكم عليه بالكون رسولاً في حال نبوته به في ان الرسالة ليست سابقة ولا آتية بعد انقطاع النبوة
العربي الهاشمي المصطفي
صلى عليه الله مادام الخ
ولم تعد استغراق الرسالة
جميع أوقات النبوة حتى
يتم ما ذكر لا يقال ان قولك
جاءني زبدرا كناية عنهم
منه الامقارنة الجي
للكوب وأما كون
الركوب متقدما على الجي
فلا يفهم من التركيب
فحينئذ يكون الجي مقارنا
لآية الركوب والآية
تظهر هذا المثال فلا اشكال
لا فائدة لعدوم فهم ذلك
من المثال ان كان لقريشة
كالعادة القاضية بان زيدا
انما يتدنى الركوب وقت

الجي الى المتكلم لا قبله فسلم الا انه لا قريشة هنا وان كان ذلك لمنافاته لوضع التركيب
فهي مكابرة لا تسمع هكذا أوردته على شيخنا السقاء فاجاب بان المراد المقارنة الكاملة بحيث تكون في الاستددام والدوام لان
الشيء متى اطلق انصرف للفرد الكامل منه (قوله عموم وخصوص من وجه) يحتملان فحين يختص بأحكام وأمر بالتبليغ
وينفرد الرسول فيمن أمر ولم يختص وينفرد النبي فيمن اختص ولم يؤمر (قوله فلا يكون مما نحن فيه) وهو ذكر العام المطلق
بعد الخاص المطلق بل من ذكر العلم من وجه بعد العام من وجه آخر (قوله لا تكرر شيئا الخ) أي بلا فصل فلا يرد ما في الرحمن
والمرسلات (قوله وجوز بعضهم ان تكون خبرية معنى أيضا) لكن يرد على هذا انه يناه في كونها خبرية معنى التأييد بقوله

فما دام الجأزا لا يؤيد الا المستقبل الا ان يجاب بان الماضي هنا مجاز عن المستقبل للتحقق على حدائق امر الله أو يقال ان محل هذا التجويز ما يذ كر ما يدل على التأيد والاعتين ان تكون انشائية كما هنا (قوله وفيه بعد لا يخفى) أي لان الظاهر من الآيات والاحاديث الدالة على طلب الصلاة انما هو الدعاء لا التعظيم وأيضا القول ١٧ بان المقصود التعظيم فيه ميل

للقول بأنه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع بصلاتنا عليه (قوله لان الاستغفار من جملة الدعاء) أي والمقابلة بين العام والخاص وان كانت حسنة الا انما ليست الاحسن فاندفع ما قيل انه قد يكون للشيء معنيين أحدهما خاص والاخر عام لذلك الشيء واغيره فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله مع ان صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار) أي مع ان المتبادر من الاستغفار ما كان بصيغته وان كان يحتمل ان المراد به ما كان بعبادته أو بعبادته نحو اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه ولا تأخذ به لكن فيه أنه حينئذ يكون عين الدعاء فلا تصح المقابلة (قوله وللاذهب والفضة بوضع) ظاهره انه وضع له مائة بوضع واحد وفيه بعد (قوله ينتفع بالصلاة عليه) قيل ان الرياء لا يحبطها وقيل انه لا يحبط القدر اعماء عليه صلى الله عليه وسلم والتحقيق انه يحبط العمل مطلقا اه

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وأحسب بأن المقصود من الصلاة لازمها وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم ولا شك انه حاصل بالاخبار اجماعا وفيه بعد لا يخفى واعلم انه اختلف في معنى الصلاة فذهب الجمهور الى أنه مختلف باختلاف المصلي فبالنسبة لله الرحمة وبالنسبة لساواه تعالى من الملائكة وغيرهم الدعاء على ما ذهب اليه كثير من المحققين وهو أحسن مما اشتهر من أنه بالنسبة للملائكة الاستغفار وبالنسبة لغيرهم الدعاء لان الاستغفار من جملة الدعاء مع ان صلاة الملائكة لا تختص بصيغة الاستغفار كما ورد في الخبر وهو ما رواه ابن أبي جرة في مختصره من قوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تضلي على أحدكم ما دام في صلاة تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه وذهب ابن هشام الى أنه أمر واحد وهو العطف لكنه مختلف باختلاف العاطف فهو بالنسبة لله الرحمة الى آخر ما تقدم وفيه على هذا الخلاف أن الصلاة من قبيل المشتركة اللفظي على الاول وهو ما تعدد وضعه ومعناه كلفظ عين فانه وضع للباسرة بوضع وللجارية بوضع وللذهب والفضة بوضع فوضعه متعدد وكذلك معناه ومن قبيل المشتركة المعنوي على الثاني وهو ما اتخذ وضعه ومعناه كلفظ أسد فانه وضع للعيوان المقترس فوضعه واحد وكذلك معناه غاية الامر أن له افرادا مشتركة في معناه والتحقيق الثاني لوجوه كثيرة ذكرها في المغني من جملتها ان الاصل عدم تعدد الوضع والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كغيره ينتفع بالصلاة عليه لكن لا ينبغي لنا التصريح بذلك الا في مقام التعاليم كما أشار لذلك بعضهم بقوله

وصحوا بأنه ينتفع * يذى الصلاة شأنه مرتفع
لكنه لا ينبغي التصريح * لنسب القول وذو الصحيح

فلا يلحق بالمصلي ان يلاحظ ذلك كيف وهو صلى الله عليه وسلم الواسطة العظمى في اتصال الخير له وقيل انه صلى الله عليه وسلم لا ينتفع به لانه قد افرغت عليه الكمالات كلها قبل مفارقتها الدنيا ورد بأنه ما من كمال الا عند الله أعلى منه فهو صلى الله عليه وسلم يترقى في الكمالات كل لحظة كما يشهد بذلك قوله تعالى وللآخر خير لك من الاولى على ما قاله بعض أهل التحقيق من أن المعنى وللحظة المتأخرة خير لك من اللحظة المتقدمة وعلى المصنف مؤاخذه من حيث انه قد افرد الصلاة عن السلام وهو مكروه كعكسه الا فيما ورد على طريقة المتأخرين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما حيث قرن بينهما بالواو وردهما في الاستدلال بان الواو اعماهما للقران الذي دون القران اعماهما على كافي قوله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ولذلك رجع بعضهم طريقة المتقدمين من عدم كراهة ذلك نعم هو خلاف الاولى قطعاً والاحاديث في فضل الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لجة لا تنضبط وخصائصها لا تنحصر فمن ذلك قضاء الحاجات وكشف الكرب المعضلات ونزول الرحمت ومن ذلك أيضا ما يرب من تأثيره في تنوير القلوب حتى قيل انه انكفى عن الشيخ في الطريق وتقوم مقامه

٣ سلم مؤلف (قوله بعضهم) وهو العلامة السجاعي وبعده هذين البيتين
وجائز يقول شخص اجعلنا * فواب ذالمصطفى من قدعلا
أومثله مقدما لحضوته * أوزده تشريفا لعل رتبته
ومنع بعضهم لاهداء القرب * لحضرة النبي سيد العرب
قد رده المحققون فاعرفا * وأحمد الكريم ربي وكفى

كما حكاه سيدي أحمد ذروفي والشيخ السنوسي في شرح صغرى الصغرى وأشار له الشيخ
 أبو العباس أحمد بن موسى يعني لكن قال الشيخ الملوى المراد أنها تكفي عنه وتقوم مقامه في
 مجرد التنوير أما الوصول لدرجة الولاية فلا بد فيه من شيخ كما هو معلوم عند أهل الاختصاص
 من بين الأذكار بأنها تذهب حرارة الطبع بخلاف غيرها فإنه يثيرها (قوله مادام الخ)
 ما مصدرية بمعنى أنها آتية في سبيل ما بعده ما مصدر ظرفية فلذلك فسرت عدة فالمعنى مدة دوام
 الخ وليس المراد تقييد الصلاة بهذه المدة بل المراد تأييدها فكأنه قال صلى عليه الله دائماً
 وأبدى جرياً على ما هو عادة العرب من ذكرهم مثل ذلك ويريدون التأييد وقوله الخاهو بالكسر
 والقصر العقل كما تقدم (قوله يخوض) فيه مجاز عقلي لأن فيه استعارة التصريحية فيكون المصنف
 الخائض حقيقة النفس وإنما العقل آلة كما مر (قوله من بحر المعاني) حال مقدمة من قوله الخا
 ومن تبعية وإضافة في بحر المعاني من إضافة المشبه به للمتشبه والاصل من المعاني الشبهة
 بالبحر في الكثرة والسعة وقوله الخا معول به لقوله يخوض وهي جمع لحمة وهي الماء العظيم
 المضطرب والمراد بهم المسائل الصعبة على سبيل الاستعارة التصريحية فيكون المصنف
 قد شبه المسائل الصعبة بمعنى اللجج واستعار لفظ المشبه به للمتشبه والقرينة لفظ المعاني وقوله
 يخوض ترشيح لا يقال كيف يكون كلامه من باب الاستعارة مع أن فيه الجمع بين الطرفين أعني
 المشبه والمشبه به فانه قد ذكر الأول في قوله بحر المعاني والثاني بقوله للخا وذلك ممتنع فيها
 لانا نقول المشبه الخا هو خصوص المسائل الصعبة ولم يذكرها المصنف بخصوصها ودخولها في
 عموم المعاني لا يضر وفي آيات المصنف عن التبعية في قوله من بحر المعاني إشارة إلى أنه
 لا يحتوى على جميع المعاني إلا الله تعالى كما ذكره في شرحه وهو سر يحج في الرد على من ادعى أن
 علم النبي صلى الله عليه وسلم محيط بكل شيء حاطة على الله تعالى وقد ألف العلامة
 البيهقي مؤلفاً في الرد على من زعم ذلك وتكفيره واستدل على ذلك بأدلة نقلية وعقائدية لكن
 استظهر الشيخ الملوى عدم تكفيره لأن الوازم على مذهبه التي من جملتها حدوث علمه تعالى
 لأنه يجب لأحد المذاهب ماوجب لا أثر لا يقول به إلا أن لازم المذهب ليس بمذهب إذا كان لازماً
 بعينه والتحقيق الذي نعتقه أنه صلى الله عليه وسلم لم يفارق الدنيا حتى أقاض الله عليه
 علم الأشياء كما لا يمكن لا كعلم الله تعالى فليمتنبه (قوله وآله وصحبه) عطف على الضمير
 الجرور من غير إعادة الجار وهو جائز على الصحيح عند المحققين ومن أدلتهم قراءته من قرأ
 تسألون به والارحام بجر الارحام ومن منع ذلك بحمل هذه القراءة على القسم والاسأل
 اسم جمع لا واحده من لفظه والمراد به في هذا المقام أقاربهم صلى الله عليه وسلم وقيل
 أدعياء أمته وقيل جميع أمة الاجابة وهو الأولى ليشمل كل مؤمن ولو عاصياً وهذا الخلاف
 انما هو عند عدم القرينة والافتقار وجدت القرينة فسر بما يناسبها فهي محكمه حينئذ
 فاذا قيل مثل اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهب عنهم الرجس وطهرتهم
 تطهيراً فسر بأقربيه صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثل اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
 لفائزين بطاعتك ورضاك فسر بأقرباء أمته صلى الله عليه وسلم واذا قيل مثل اللهم صل
 على سيدنا محمد وعلى آله سكان جهنم فسر بجميع أمة الاجابة والاصحاب اسم جمع لصاحب

(قوله فسرت عدة) أي أي
 موضعها بالفظ مدة والا
 كانت اسماً فيخالف القرض
 من انما حرف مصدرى اه
 مؤلف (قوله فان الخائض
 حقيقة النفس) أي المدرك
 لان يخوض مستعاراً يدرك
 اذا صل الخوض الدخول
 في الماء (قوله حال مقدمة)
 أي لانه في الاصل نعت
 للنكرة ونعت النكرة اذا
 تقدم عليها ينصب حالا
 يخوض من بحر المعاني الخا
 وآله وصحبه ذوى الهدى
 (قوله ومن أدلتهم) ومنها أيضاً
 قدمت تهمجونا ونشتمنا
 فاذهب فابك والايام من عجب
 (قوله يحمل هذه القراءة
 على القسم) أي والبيت
 على الشذوذ (قوله فهي
 محكمه) والظاهر انه
 لو وجدت قرينة في العصب
 حكمت أيضاً كقولك اللهم
 صل على سيدنا محمد وصحبه
 الذين عات ما في قلوبهم
 وأنزلت السكينة عليهم
 وأثبتهم فتحاقروا فان هذا
 خاص باهل بيعة الرضوان
 (قوله اسم جمع لصاحب) أي
 واسم الجمع تارة يكون مفرده
 من لفظه كما في الاشهر

(قوله ويحتمل ان المراد به الهداية) أى لا غير ولا يتكرر حينئذ مع قوله من شبهوا الخ لا فائدة الثانية ما لم يهذه الاول (قوله وانت خبير
بأنه مدفوع الخ) لا يخفى ان اطلاق الكل على فردة مخصوص تأويل ولله منزلة ١٩ أن يقولوا بطل هذا التأويل في الآية

الاولى بأن يطلق الخاص
على العام ولذلك قال بعض
المحققين انه لا خلاف بل هي
تطلق آية بالمعنيين وفتح باب
التأويل لاحد الفريقين
دون الآخر خلاف الانصاف
(قوله بخلاف الاهتداء) وعلى
هذا يكون قوله من أحببت
اسباب النزول لانها
نزلت في عمه أى طالب والا
فمنى الخلق عام اه مؤلف

من شبهوا بانجم في الاهتداء

(قوله سأل الرب) أى بلا

واسطة ليلة المعراج ويحتمل

انه كان بواسطة جبريل

والاول اقرب الى العبارة

ثم يحتمل أن يكون السؤال

قبل الاختلاف أو بعده

فعلى الاول يكون من باب

الاخبار بالمغيبات (قوله

عما يخفى) أى من أحكام

الدين التى للاجتهاد دخل

فيها (قوله فى السماء) حال

من النجوم وأقرب ما مع ان

النجوم لا تكون الا فى السماء

للإشارة الى عالم مرتبة

الصعابة كعالم محل النجوم

على ما هو التحقيق من ان صيغة فعل ليست من أوزان الجوع والمراد بالصاحب هنا الصحابي
وهو من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم لم يؤمن به يدينه في محل التعارف ولو لحظة وان كان غير
مميز سواه روى عنه شيئاً لم لا وفى كلام المصنف الصلاة على غير الانبياء والملائكة وهى مطلوبة
اذا كانت على سبيل التبع كما هنا وما اذا كانت على سبيل الاستقلال فمطلوب بالرفع وقيل بأنها
خلاف الاولى والتحقيق أنهما مكرهة كراهة تنزيه لانهم امن شعار أهل البدع كما نص عليه
اللقاني (قوله ذوى الهدى) صفة للصحب فقط وكذا قوله من شبهوا الخ لان التشبيه ليس الا
لصحب كما يعلم مما يأتى وجعل الاول لكل من الآل والصحب والثاني للصحب فقط لا يخفى ما فيه
من البعد والمراد بالهدى الاهتداء ويحتمل أن المراد به الهداية وهى عند أهل السنة الدلالة
على طريق توصل الى المقصود ووصل بالفعل أو لم يصل وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن
بشرط أن يصل بالفعل ونقض بقوله تعالى وأما عود فهديناهم الآية فانه لم يصلوا بالفعل ومع
ذلك سميت دلالتهم على طريق توصل هداية وأورد بعضهم على الاول قوله تعالى انك لا تهدي
من أحببت فانه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل الى المقصود ووصل بالفعل أو لم يصل
لانه صلى الله عليه وسلم وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكنه لم يصل المدلول بالفعل وأنت
خبير بأنه مدفوع من أصله لان مراد أهل السنة أن الهداية هى الدلالة على طريق توصل
ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها والمراد بها فى هذه الآية الفرد الاول لانه هو الذى
يسمى نبيه هذا وفى بعض التفاسير تفسير الهداية فى الآية المذكورة بخلاف الاهتداء فراجع
(قوله من شبهوا الخ) أشار بذلك الى ما روى من أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل الرب عما يختلف
فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندي كالنجوم فى السماء بعضهم أضاء ومن بعض فتن أخذ بشئ
مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندي والى ما روى أيضاً من أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي
كالنجوم بأيمهم اقديتم اهتديتم وظاهر هذين الحديثين أن الصعابة كلهم مجتهدون وهو ما جرى
عليه ابن حجر فى شرح الهـ مزية وعلة بتوفر شروط الاجتهاد فى جميعهم قال ولذلك لم يعرف
ان واحدا منهم قلده غيره فى مسألة من المسائل لكن رجع بعضهم ان فيهم المقلدين والمجتهدين
ثم ان بعضهم تكلم فى سند الحديث الثانى حتى قال الشهاب فى شرح الشفاء انه روى من طرق
كلها ضعيفة بل قال ابن حزم انه موضوع لكن نقل العارف بالله الشعراى فى الميزان أنه صحيح
عند أهل الكشف وان كان فيه مقال فان قيل خطابه صلى الله عليه وسلم فى قوله بأيمهم اقديتم
اهتديتم لا يصح أن يكون للصعابة كما هو ظاهر ولا لغيرهم لعدم حضورهم حين الخطاب أجيب
بأنه لغيرهم على طريق استدضارهم وفرضهم حاضرين كذا قال بعض المحققين ثم ذكر ان الشيخ
تقى الدين السبكى نقل عن تاج الدين بن عطاء الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له تجليات
يرى فيها بعضها سائر أمته الآية بعده فقول مخاطبهم لانسبوا أصحابي فلو أنفق أحدكم
مثل أحد ذهباً ما أدرك مداد أحدهم ولا نصيفه قال ومثله يقال فى الخطاب الذى نحن بصدده اه
(قوله فى الاهتداء) هذا بيان للجامع بين المشبه والمشبه به وقد يقال كان مقتضى الظاهر أن

مراتب النجوم (قوله فهو على هدى) بفتح الهاء وسكون الدال (قوله لا يصح أن يكون للصعابة كما هو ظاهر) أى لانهم كلهم
مجتهدون بناء على ما جرى عليه ابن حجر ثم ان جرينا على ان فيهم المقلد صرح أن يكون خطباء للمقلدين من الصعابة

(قوله فهو مصدق المبنى
للمفعول) أى لانه يقال
اهتدى بالنجم مثلا اهتداء
(قوله بل ومن الديوى) أى
لان الاهتداء بهم يتضمن
الامتناع من المعاصى التى
يترتب عليها القصاصات
والحدود (قوله والاصل
الاصيل الخ) هذا مبنى على
ان مراد سيبويه بقوله معنى
أما زيد فناطق مهمما يكن
من شئ فزيد منطلق أنه في
الاصل كذلك وقال بعض
الافاضل مراد سيبويه
بان المعنى البحث وتصوير ان
أما فزيد لزوم ما بعد فأنها لما
قبلها لانه في الاصل كذلك
بل الاصل ان يكن في الدنيا
شئ فحذف فعل الشرط
وزيد ما وأدغمت النون
في الميم وفتحت همزة حرف
الشرط اه فتزى (قوله
لكن التحقيق الخ) ذكروا
في بحث متعلقات الفعل
ان أما تقع موقعا مهمما
وفعل الشرط ان كان
الفصل بين أما والفاء معمول
الشرط بخلاف ما اذا كان
جزأ من الجزاء فان أما تكون
واقعة موقعا مهمما فقط
والفصل في موقع الشرط
وبعد فأنطلق للجنان
(قوله بناء على انه حذف
المضاف اليه ونوى معناه)
قد تكلمنا على ذلك في غير
هذا المجل

يقول في الهداية لانهم وصف كل من المشبه والمشبه به فتكون هي الجامع بينهما بخلاف
الاهتداء فانه وصف للمهتدى بكل منهما كما لا يخفى وقد يجاب بما أشار له الشيخ المولى من أن
المراد من الاهتداء كون كل منهما ما يهتدى به فهو مصدر للمبنى للمفعول ولا شك انه صفة لكل
منهما لا يقال الاهتداء بالصحابة أقوى من الاهتداء بالنجوم لان الاول ينحى من الهلاك
الاخرى بل ومن الديوى بخلاف الثانى فكيف تشبه الصحابة بالنجوم فيه مع أن القاعدة أن
وجه الشبه يكون أقوى في المشبه به لانه قول التشبيه انما هو باعتبار الحسن والمالوف ولا يخفى
ان الاهتداء في المشبه به أقوى بهذا الاعتبار وهذا لا ينافى أنه أقوى في التشبيه باعتبار آخر
فلما أمل (قوله وبعد) أصل هذه الكلمة أما بعد والاصل الاصيل مهمما يكن من شئ بعد
لحذف كل من مهمما و يكن ومن شئ بمعنى أن التركيب حقه أن يكون هكذا ولم يؤت بشئ من
ذلك من أول الامر لا أنه نطق به ثم حذف وأتى بأما نيابة عنه فصار التركيب أما بعد كذا اشتهر
ايكن التحقيق أن أما لم تنب الا عن مهمما كما بحثه بعض المحققين قال وفي كلام ابن الحاجب
ما يؤيده وعليه فالاسم الذى بعدها كالعوض من الفعل كما يصرح به كلام ابن الحاجب ونصه
والتمزوا حذف الفعل بعدها يعنى أما والتمزوا أن يقع بينهما وبين جوابها ما هو كالعوض من
الفعل المحذوف ثم ان بعضهم يعبر بالفظ أما بعد وهو السنة لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتى به
في خطبه ومراسلاته حتى رواء بعض الحفاظ عن أربعين صحابيا وبعضهم يعبر بالفظ وبعد كما
هنا فيكون قد حذف أما واتى بالواو نيابة عنه فالحال في هذا التركيب نائبة عن أما هذاهو
المشهور وقيل انما عاطفة وأما محذوفة دلالة الفاء عليها وكان السكاكي يرى عليه في المفتاح
حيث قال وأما بعد فجمع بين الواو وأما لكونها ليست نائبة عنها والظرف مبقى على الضم بناء
على أنه حذف المضاف اليه ونوى معناه ويصح فيه النصب على الظرفية بناء على أنه حذف
المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاشهر الاول ويستعمل هذا الظرف للزمان كثيرا كما في قولك
جاء زيد بعد عمر وللأمكن قليلا كما في قولك دار زيد بعد دار عمرو والمتبادر هنا الاول وان صح
الثانى أيضا باعتبار مكان الرقم وهل هو من معمولات الشرط أو من معمولات الجزاء احتملان
والثانى أولى ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون المعلق أقوى في التحقق لان المعلق على المطلق
أبلغ في التحقق من المعلق على المقيد كذا قالوا لا ادق في توجيه الاولوية ما أفاده بعض محققى
المغاربة من أن ذلك أمثل للامر بالبداية بالبسطة وما بعدها المقهور من الاحاديث لانه صريح
في أن الشروع في التأليف بعد البدء بالبداية قبل ذلك ولا كذلك الاول ولا يوفق به هذه العبارة الا عند
الاتصال من نوع من الكلام الى نوع آخر وهذا هو معنى ما اشتهر من أن هذه الكلمة هي فصل
الخطاب كما أجمع عليه المحققون (قوله فأنطلق الخ) أى فاقول المنطق الخ فأنطق ما يرد من أنه
يجب أن يكون مضمون الجزاء متبعا على فعل الشرط ووجه الاندفاع أن مضمون الجزاء في
الحقيقة الاخبار بالكون المذكور لا نفسه ولا شك أنه مترتب على فعل الشرط نعم يرد حينئذ
أنهم أنصوا على أنه يجب حذف الفاء اذا كان المحذوف قولا ويجب أن هذا ليس متفقا عليه
بل طريقة بعضهم فيكون المصنف قد جرى على الطريقة الأخرى القائمة بعدم وجوب
حذف الفاء كما نقله بعضهم عن هم خطاهو ومع السيبوطى وأشار المصنف بهذا الى ضرورة هذا الفن

(قوله علم) أى قواعد (قوله يبحث فيه عن المعلومات) أى يثبت لها أحوالها وأوضاعها (قوله من حيث أنها توصل إلخ) والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري هي القواعد المتعلقة بالحدود والرسوم فان الحدود والرسوم توصل للمجهولات التصورية بلا واسطة وبعبارة ذلك باب المعارف والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية من حيث أنها توصل لمجهول تصديقي هي القواعد المتعلقة بالقياس والاستقراء والتمثيل التي هي أنواع الطبقة فان القياس والاستقراء والتمثيل كل منها يوصل للمجهول التصديقي والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصلة للمجهول التصوري هي القواعد المتعلقة بالكليات الخمس التي هي النوع والعرض العام والجنس والفصل والخاصة وذلك لان الموصل الذي هو الحد أو الرسم متوقف على هذه الأمور لانه يتركب منها لكن فيه ان النوع لا يدخل له في ذلك وكذا العرض العام على ما اشترف ذكرهما انما هو على سبيل الاستطراد نعم من فسر الايصال في عبارة من قال من حيث الايصال إلى مجهول بكونه موصلاً أو موصلاً إليه حيث يبحث في المنطق عن كون البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعلت مباحث النوع مقصودة بالذات داخله في الايصال لا فيما يتوقف ٢١ عليه الايصال وذكر الجزئي على سبيل الاستطراد أيضاً لا يدخل

له في الحدود نعم لا يدخل في التوصل إلى التصديقي اذ الجزئي يكون موضوعاً وسيأتي ان الموضوع معلوم تصوري يتوقف عليه القياس الموصل للتصديقي بواسطة توقف القياس على جزئه وهو القضية المركبة منه ومن المحمول هذا ثم ما سبق من كون الفصل أو الخاصة متوقفاً عليه ما الموصل اذا لم يعرفاً بكل منهما على انفراده فان عرفاً بكل منهما على

التي هي أحد المبادئ العشرة المنظومة في قول بعضهم
ان مبادئ كل فن عشرة * الحدة والموضوع ثم التسمية
وفضله ونسبه والواضح * والاسم الاستعداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى * ومن درى الجميع حاز الشرفا
فخذ هذا الفن علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث أنها توصل إلى
أمر مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث ما يتوقف عليه ذلك مثال البحث عن المعلومات
التصورية من حيث أنها توصل إلى أمر مجهول تصوري البحث عن الجنس والفصل
كالحيوان والناطق وهما معلومات تصوريان بأنهما اذا ركباً على الوجه المخصوص وصل
مجموعهما إلى أمر مجهول تصوري كالانسان ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك البحث عما ذكر بأنه
كل أو جزئي ذاتي أو عرضي جنس أو فصل ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث
أنها توصل إلى أمر مجهول تصديقي البحث عن مقدمة القياس كقولنا العالم متغير وكل متغير
حادث وهما معلومات تصديقيتان بأنهما اذا ركباً على الوجه المخصوص وصل مجموعهما إلى أمر
مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث ومن حيث ما يتوقف عليه ذلك توقفاً قريباً لكونه من غير
واسطة البحث عن كل من مقدمة القياس بأنه قضية أو عكس قضية أو تقييض قضية أو توقفاً

انفراده كانه من قبيل المعلومات التصورية الموصلة بلا واسطة والقواعد الباقية عن المعلومات التصديقية المتوقفة
عليها الموصل للمجهول التصديقي توقفاً قريباً هي القواعد المتعلقة بالقضايا وأحكامها كالعكس والتناقض وكونها حليات
أو شرطيات ووجه التوقف ان القياس الموصل للتصديقي يتوقف على معرفة جزأيه وهما القضية الصغرى والكبرى فلا بد من
معرفة القضية بتعريفها وأحكامها والقواعد الباقية عن المعلومات التصورية المتوقفة عليها الموصل إلى التصديقي توقفاً
بعيداً هي القواعد المتعلقة بالمحمول والموضوع المذكورة في ضمن باب القضايا ووجه التوقف ان القياس الموصل متوقف
على القضية التي هي جزؤه والقضية متوقفة على جزئها الذي هو المحمول أو الموضوع فان قبل ليس في المنطق مسئلة هو لها
الايصال أو ما يتوقف عليه الايصال حتى يقال علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث ايصالها إلخ
قيل ان الحكم على المعلومات التصورية بأنه حد أو رسم معناه انه موصل إلى المجهول التصوري بلا واسطة وقس على هذا انما
قيل بقوله من حيث أنها توصل إلخ اعترافاً عن البحث عنها لان هذه الخيفية ككونها موجودة في الذهن أو غير موجود
وكونها ثابتة في نفس الامر يقطع النظر عن اعتبارها باعتبار اعتبارية محضه كآداب الاقوال والقضايا الذميمة فلا يبحث
عنها المنطقي من هذه الجهات اذ ليس فرضه متعلقاً بها

(قوله وموضوعه المعلومات الخ) أى لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أى المنسوبة الى ذات المعروض نسبة قوية كالمعلومات المذكورة من الحقيقة المذكورة والاعراض الذاتية كالاصل وما يتوقف عليه الاصل كالجسمية والفصلية وكونها قضية أو عكس قضية وحلية أو شرطية موجهة أو غير موجهة اذ هي المبحوث عنها في المنطق وانما كان موضوع هذا الفن تلك المعلومات لان المنطق يبحث عن أحوالها التي هي الاصل الى الجهولات وما يتوقف عليه هذا الاصل وهذه الاحوال هي العارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها والفرق بين العوارض الذاتية وغيرها مذكور في القطب وسواشيه مع زيادات أخر متعلقة بالحد والموضوع المذكورين (قوله من حيث صحة اصالها الخ) أى موضوع المنطق متبني بصحة الاصل لا بنفس الاصل حتى يرد عليه ان قيد الموضوع من تنمته لا يبحث عنه في العلم اذ لا بد في كل علم من كون موضوعه ٢٢ - علم الثبوت والاصل مبحوث عنه في هذا العلم فيجب أن يكون حالا

عارضة للموضوع لا مسلم الثبوت ومحصل الجواب ان قيد الموضوع هو صحة الاصل لا الاصل نفسه وعلى هذا القياس نظائر هذا القيد في موضوعات العلوم (قوله وقبل معرفة التأليفات الخ) في الحقيقة الثمرة الاولى متفرعة على هذه الثمرة (قوله وبمعيار العلوم) أى ميزان الادراك الذي يعرف به صحته من فاسدها (قوله يطلق على الادراك) ومنه ناطق في تعريف الانسان أى مدرك ادراكا كلياً أى كثيراً وخرج بكلياً ادراك غير الانسان من الحيوانات فلا يسمى منطقاً ونطقاً

بعيد الكونه بواسطة توقفه على القضية المبحث عما ذكر من حيث الموضوع والهمول وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة اصالها الى أمر مجهول تصوري أو تصديقي وغيره ما أشار اليه المصنف من انه يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر وقبل معرفة التأليفات الصحة والفاصلة وفضله فوقه على غيره من العلوم من حيث كونه عام النفع لانه يبحث عن كل علم تصوري أو تصديقي وهذا لا ينافي ان بعض باقي العلوم يفوقه من حيثية أخرى ونسبته للعلوم مباينة لها وواضحة ارسط بكسر الهـ مزقة رفح الراء والسين وضم الطاء وهو ارسطاطاليس خلافاً لمن توهم انها شخصان واسمه المنطق كما ذكره المصنف ويسمى أيضاً بالميزان وبمعيار العلوم وانما يسمى بالمنطق لان المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى القوة العاقلة وعلى النطق الذي هو التلطف وهذا الفن به يكثر الادراك ويصيب وبه تتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على النطق فلما كان له ارتباط بكل من هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك واستفاد من العقل وحكمه الجواز على ما يأتي ومثاله القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعارف والاقضية وما يتعلق بها اهـ ملخصاً من شرح الشيخ الملوى الكبير والصغير مع زيادة (قوله الجنان) متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على طريقة من يجيزه كسيبويه تقديره منسوباً كما أشار اليه الشيخ الملوى أو متعلق بقوله بعد نسبتته كما قال بعضهم والمراد بالجنان الذهن المتعلق به الذي هو العقل مجازاً أو القلب حقيقة لكن بمعنى اللطيفة الربانية التي تسمى روحاً ونفساً لا بمعنى اللجمة الصنوبرية الشكل أى التي شكلها كشكل الصنوبر وهو شجر ينبت في البرية دقيق أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة كقمع السكر فهذه اللجمة على شكله فهي دقيقة أحد الطرفين غليظ الآخر مع نوع استدارة

وهو على هذا مصدر مسمى كما هو على الاطلاق الثالث كذلك بخلافه على الثاني فانه اسم مكان (قوله وعلى القوة كقمع العاقلة) أى التي هي محل صدور تلك الادراكات (قوله به يكثر) قيل تقديم الممول في المواضع الثلاثة للاهتمام باللعنصر اذ لغیر المنطق دخل أيضاً وان كان هو أدخل (قوله تكون القدرة) أى التامة (قوله مجازاً) راجع لقوله الذهن أى من باب تسمية المتعلق بالكسبر وهو الذهن باسم المتعلق بالفتح وهو الجنان بمعنى اللطيفة التي تسمى روحاً ونفساً وقلبا حقيقة وكما يطلق القلب على تلك اللطيفة يطلق على متعلقها وهو اللجمة الصنوبرية الشكل حقيقة أيضاً فلتخص ان الجنان يطلق على اللطيفة باسمها حقيقة وعلى الذهن المتعلق بها مجازاً وان القلب يطلق على اللطيفة المذكورة وعلى متعلقها حقيقة أيضاً وان الذهن بمعنى العقل (قوله أو القلب) عطف على الذهن لا على العقل (قوله لربانية) أى المنسوبة للرب بزيادة الالف والنون على غير قياس للمبالغة ونسبها اليه لانه لا يعطى الا هو سبحانه أولان الجوهر الجبرديس متصلاً ولا قائماً بمفرد كما ان الرب تعالى كذلك (قوله التي تسمى روحاً الخ) هذا مبني على اتحاد الروح والنفس وهو الصحيح وقبل الروح ما به الحياة والنفس ما به تدبير البدن

(قوله مفرغ على التشبيه المذكور) في تفریع عصمة الفكر على التشبيه المذکور خفاء اذ لم يفهم منه ذلك كما ان في تفریع كشف المنطق للغطاء عن المسائل الصعبة خفاء أيضا الا ان يتطرق في الاول لاطلاق العصمة أو قوله الجنان ويتطرق الثاني لكون النحو يكشف لسان صواب أمكنة البحث فيكون وجه الشبه امرين مطلق العصمة ٢٣ ومطلق الكشف لأصل العصمة فقط كما قاله المحققين أو لا ولا

كجمع السكر كما يشاهد ذلك في قلب الدجاجة وغيرها (قوله نسبته) أي المنطق وقوله كالنحو أي كنسبة النحو كما قدره الشيخ الملوّي أينما سبب المشبه والمشبه به وقوله للسان متعلق بمحذوف حال من النحو تقديره منسوباً بناءً على جعل قوله الجنان متعلقاً بمحذوف أو متعلقاً بلفظ نسبة المقترب بناءً على جعل ذلك متعلقاً بقوله نسبته وتقديره أن على الأول فالمنطق حال كونه منسوباً للجنان نسبته كنسبة النحو حال كونه منسوباً باللسان وعلى الثاني فالمنطق نسبته للجنان كنسبة النحو واللسان وهذا أقل تكلفاً من الأول ولا يخفى أن التشبيه إنما هو في أصل العصمة والأول فالمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في السكر والنحو يعصم اللسان عن الخطأ في الكلام كما أشار لذلك بالتفريع (قوله في عصم الخ) مفرغ على التشبيه المذکور المراد أنه يعصم عنده مراعاته وملاحظته فهو العاصم لكن بشرط المراعاة كما قاله بعض المحققين وهو الوجه ما اشتهر من جعل العاصم نفس المراعاة والعصمة هنا بمعنى اللغوي وهو مطلق الحفظ لا بمعنى الشرعية وهو الحفظ من الشيء مع استحالة وقوعه من المعصوم وهي بهذا المعنى مختصة بالانبياء والملائكة دون الأولياء فانهم محفوظون لا معصومون ولهذا لا يجوز سؤال العصمة كأن يقال اللهم اعصمني من المعاصي أو اللهم اني أسألك العصمة اذا أريد المعنى الشرعي بخلاف ما اذا أريد المعنى اللغوي وقوله الأفكار جمع فكرو وهو كما تقدم حركة النفس في المعقولات لغة وترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما إلى أمر مجهول اصطلاحاً وقوله عن غي الخطأ متعلق بقوله يعصم والنحو الضلال وهو ضد الهدى كما في القاموس وغيره سواء كان عن عمد أو عن سهو والخطأ الضلال اذا كان عن سهو وقيل اذا كان عن عمد وقيل مطلقاً ففيه ثلاثة أقوال حكاه صاحب القاموس فعلى الأولين تكون إضافة النفي إليه من إضافة العام للخاص كما في شجر أراك وهي المسماة عندهم بالاضافة التي للبيان وأما على الأخير فهي من إضافة أحد المترادفين للآخر فسط ما لبعضهم هنا (قوله وعن دقيق الفهم الخ) الواو داخل على قوله يكشف والاضافة في قوله دقيق الفهم من إضافة الصفة للموصوف والفهم بمعنى المفهوم والتقدير حينئذ يكشف الغطاء عن المفهوم الدقيق وفي كلامه استعارة بالكناية وتخييل لانه قد شبهه دقيق الفهم بشئ مغطى تشبيهاً مضمراً في النفس وحذف اسم المشبه به واثبت شيئا من لوازمه تخيلاً وهو الغطاء والكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسيات فقط كما مر ولا يخفى ان الغطاء بكسر الغين المجعلة السطر بكسر السين المهملة وأما بقصها فالمصدر (قوله فهالك الخ) القاء للأفصاح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت هذا الفن لمعات من ان عمره كذا وكذا فهالك الخ وهالك اسم فعل بمعنى خسد كما ذكره ابن مالك في التسهيل وذكر اليبدي أنه أحرف تنبيه وزاد الجوهري أنها أحرف زجر أيضاً كذا يؤخذ مما ذكره الشيخ الملوّي عن المكودي وظاهره ان هالك بقاءها اسم فعل أو حرف تنبيه أو حرف زجر وهو أحد وجهين ثانيهما وهو

يقال ان الكشف لازم للعصمة أو يقال ان قوله وعن دقيق الفهم الخ كلام مستأنف لا معطوف على التفريع (قوله فهو العاصم) في استناد العصمة إلى المنطق أو إلى مراعاته مجازة على اذا العاصم هو الله وللنطق عند مراعاته آلة في العصمة فالعصمة لا تنسب إليه مجازاً إلا عند مراعاته

نسبته كالنحو للسان في عصم الأفكار عن غي الخطأ وعن دقيق الفهم يكشف الغطاء فهالك من أصوله قواعد *

قوله جاءني سعيد كثر (قوله بشئ مغطى) كالعروس (قوله بكسر الغين المجعلة) أي والمد الا انه قصر هنا للضرورة (قوله أو حرف تنبيه) لعل الناصب لقواعد علمه وعلى ما بعده عامل مأخوذ من المقام (قوله أو حرف زجر) والمعنى ان زجر عاين في العلم من المعاصي لانه نور وهي ظلام وهما متنافيان وخذ قواعد أو والمعنى ان زجر عن طلبك غير القواعد التي أذكرها لك وخذ قواعد الخ

(قوله فاعدا بدل من شيء) والعامل في البذل حينئذ مقدم من مادة الأخذ لاسم فعل والاورذان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً
فان كان محل المنع ما يبدل على المحذوف صح تقدير اسم الفعل (قوله احتمالات أربعة) أظهرها رابعها لما يلزم على غيره من
الزيادة المستغنى عنها اذ يكفي على الاول ٢٤ أن يقال فخذ قواعد هي هو وعلى الثاني فخذ قواعد هي بعضها وعلى الثالث فخذ

قواعد هي بعضها أيضاً كذا
قبل وقد يقال يكفيه على
الرابع أيضاً أن يقال فخذ
قواعد هي بعضها (قوله
والمعنى على الاول الخ)
قائدة بيان الاصول بالمنطق
ظاهرة اذا الاصول عامة
والمنطق خاص وأما قاعدة
بيان القواعد بالاصول
فيجتمعل انها الاشارة الى
تعدد الاسماء ويحتمل انها
كالفائدة المذكورة في

أنا أبو النجم وشعري شعري
نعم ان لوحظ ان المبين
للقواعد هي الاصول بقيد
كونها مبينة بالمنطق بأن
يلاحظ البيان الثاني قبل
الاول كانت القواعد عامة
والاصول المذكورة خاصة
(قوله وأجيب بأنه لما كانت
الخ) لا ينافي هذا قوله يرقى
به سماه المنطق لان ما هنا
مبنى على المبالغة وما سبأ
مبنى على التحقيق الذي هو
منشأ تلك المبالغة (قوله
وعلى الثاني الخ) يحتمل أن
هذا الاحتمال فيه اشارة الى
تقدير كتابه بأنه بعض البعض
ويحتمل انه مدح له بأنه صافي
الصافي وهذا راجعاً بآيوده

الراجح أن هانفط اسم الفعل أو حرف التنبيه أو حرف الزجر وأما الكاف فخرف خطاب كما
أفاده بعض المحققين (قوله من أصوله) يحتمل أن من بيانية ويحتمل أنها تبعيضية وعلى الاول
فالمبين القواعد المذكورة بعد على ما ذهب اليه غير الرضى من جواز تقديم البيان على المبين
أو شيء محذوف على ما ذهب اليه الرضى من منع ذلك والتقدير فيها الشبهة بأن أصوله وعليه
فقواعد بدل من شيء أو عطف بيان والاضافة في قوله أصوله يحتمل أن تكون بيانية ويحتمل أن
تكون على معنى من التبعيضية ويتحصل من هذا أن في من مع الاضافة احتمالات أربعة
الاول كونها بيانيتين والثاني كونها تبعيضيتين والثالث كون من بيانية والاضافة
تبعيضية والرابع العكس والمعنى على الاول فخذ قواعد هي أصول هي هو وأورد عليه أنه
يقتضى أنه لم يترك شيئاً من أصول المنطق بل ذكر جميعها في هذا النظم وليس كذلك وأجيب
بأنه لما كانت هذه القواعد غالب مهمات الفن وبسببها تحقق القدرة على ادراك ما تركه
كانت كأنها جميع أصوله وعلى الثاني فخذ قواعد وتلك القواعد بعض أصول وتلك الاصول
بعضه وعلى الثالث فخذ قواعد هي أصول وتلك الاصول بعضه وعلى الرابع فخذ قواعد وتلك
القواعد بعض أصول هي هو ويحتمل كون الاضافة في قوله أصوله بيانية ان كان المنطق يطلق
على الفروع الجزئية كما يطلق على المسائل الكلية حتى يوجد ضابط الاضافة البيانية وهو أن
يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه بحيث يجتمعان في مادة ويتفرد كل
منهما في مادة أخرى كما في قولهم خاتم الحديد فان كان لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كانت
الاضافة للبيان لانه قد وجد ضابطها حينئذ وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم
وخصوص باطلاق بحيث يجتمعان في مادة ويتفرد أحدهما فقط في مادة أخرى كما في قولهم
شجر الرأ وهذا على ما هو التحقيق من التباين بين الاضافة البيانية والتي للبيان وقبل لافرق
بينهما واعلم أن الاصول جمع أصل وهو القاعدة والضابط والقانون ألفاظ مترادفة على معنى
واحد في الاصطلاح وهو قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها كقوله هم الفاعل
مرفوع فموضوع هذه القضية الفاعل وجزئياته زيد ومن جاء عمر ووبكر من
نام بكر ونحوها وأحكامها ثبوت الرفع وكيفية تعرف أحكامها من القضية الكلية أن يجعل
الجزئى الذى تريد معرفة حكمه موضوعاً وتجعل موضوع القضية الكلية محمولاً وتجعل
القضية المركبة منها ما يغري ثم تجعل القضية الكلية كبرى فاذا ركبتهما قياساً خرجت
النتيجة ناطقة بحكم ذلك الجزئى فاذا قلت في المثال المذكور زيد فاعل وكل فاعل مرفوع
خرجت النتيجة قائله زيد مرفوع وكقوله هم في هذا الفن كل كلى مقول على كثيرين مختلفين
بالحقيقة جنس فموضوع هذه القضية الكلى المذكور وجزئياته حيوان وجمهم وجوهر
ونحوها من الاجناس وأحكامها كونها اجناساً وقد عرفت كيفية تعرف أحكامها منها فاذا

قوله يرقى به سماه الخ (قوله يجتمعان في مادة الخ) فيجتمعهان في المسائل الكلية المنطقية وتنفرد الاصول في الكلية قات
النحوية ويتفرد المنطق في الجزئية المنطقية (قوله على معنى واحد) أى اصطلاحاً وأما لغة فالاصل والقاعدة مترادفان لان
معناهما لغة ما يبنى عليه الشيء وأما الضابط فمعناه لغة الحافظ الحارم وأما القانون فمعناه لغة مقياس الشيء ذكره في القاموس

(قوله المتبادر أن الضمير راجع للقواعد) ووجه تجميع صفة لقواعد على هذا الاختقال وعلى ما بعده أيضا الآن العائد عليه محذوف تقديره بها كما أشار إليه المحشى بقوله بسبب تلك القواعد (قوله لا يحتمل أنه للمضاطب الخ) وانما لم يحزم الفعل في جواب الطلب عملا بقول الخلاصة * وبه غير النفي جزما اعتقد * الخ لانه لم يقصد الجزاء اذ الجملة صفة كما علمت على حد قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها أخذ من قول الخلاصة ٢٥ والجزء قد قصد (قوله لا يتحد الجامع الخ) هذا اذا كانت الفنون هي

القواعد السابقة وأما اذا كانت غيرها فلا اذ لا مانع من اندراج قواعد كلية تحت قواعد كلية جامعة أكثر من الكلمة المجموعة الا انه لما كان خلاف المعتاد المؤلف لم ينظر اليه
 ++++++
 تجميع من فنونه فوائدا
 ++++++
 (قوله وعلى هذا يتحصل الخ) اذا ضربت هذه الاربعة في الاربعة السابقة صار المجموع ستة عشر لكن قد يقال اذا كانت من والاضافة بيانيتين في الموضعين كان المعنى نخذ قواعد هي اصول وتلك الاصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع وهو ضروري لان كل قواعد كذلك الا أن يقال حصلت الفائدة بما استفد منه من كون الجزئيات تسمى فوائدا وقنونا واذا كانتا بيانيتين هنالك وتبعيهضيتين هنا كان المعنى نخذ قواعد

قلت الحيوان كل مفعول على كثيرين مختلفين بالحقبة في كل كثرين مختلفين بالحقبة وكل كثرين مختلفين بالحقبة في كل كثرين مختلفين بالحقبة (قوله قواعد) مفعول به لاسم الفعل والقواعد جمع فاعل قد تقدم تعريفها فتنبه (قوله تجميع الخ) المتبادر أن الضمير راجع للقواعد ويحتمل انه للمضاطب أولا في قوله فهالك الخ والمعنى عليه تجميع بسبب تلك القواعد من فنونه الخ (قوله من فنونه) يحتمل ان من بيانية للفوائد المذكورة بعد اول شي محذوف على الخلاف المتقدم بين الرضى وغيره ويحتمل أنها تبعيضية والمراد بالفنون الفروع الجزئية المستفادة من القواعد الكلية وليس المراد بها ما هو ظاهرها من الانواع لا يتحد الجامع والمجموع أو السبب في الجمع ومتعلق السبب وهو المجموع على الاحتمالين في الضمير الذي في قوله تجميع ووجه الاتحاد حينئذ ان الانواع هي القواعد والفوائد المجموعة هي الانواع أو بعضها على الاحتمالين المذكورين في من نعم ان جعلت من ابتدائية لم يلزم الاتحاد لان القواعد المجموعة حينئذ ليست هي الانواع حقيقة بل الفروع المبتدأة منها وعلى كون المراد بالفنون الفروع الجزئية تكون الاضافة في قوله فنونه من اضافة المتعلق للمتعلق ان كان المنطق لا يطلق الاعلى المسائل الكلية كما لا يخفى من أن الفروع الجزئية متعلقة بتلك المسائل المسماة بالمنطق فان كان يطلق على الفروع الجزئية أيضا كانت من الاضافة البيانية لان النسبة حينئذ بين المتضايفين العموم والخصوص من وجه ويحتمل أنها على معنى من التبعيضية وعلى هذا يتحصل أن في من مع الاضافة الاحتمالات الاربعة السابقة ولهذا قال بعضهم -م في من والاضافة هنا ما سبق في قوله من أصوله وهو لا يتقضى الاعلى كون المنطق يطلق على الفروع كما يطلق على الاصول فله تأمل (قوله فوائدا) مفعول به لقوله تجميع والقواعد جمع فائدة وهي لغة ما استفدته من علم أو مال ونحوهما واصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها ثمرته ونتيجته وخرج بالحيثية المذكورة الغاية فان تلك المصلحة من حيث انها في طرف الفعل والغرض فانه المصلحة المذكورة من حيث انها مطلوبة للفعل من الفعل والاعلة الغائية فان تلك المصلحة من حيث انها باعثة للفعل على الفعل فالاربعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار لكن الاولان أعم من الاخيرين مطلقا لا تفردا هما عنهما فيما لو حفر حريد الماء فظهر له كثر فانه يقال له فائدة وغاية لا غرض وعلة غائية لانه ليس مطلوباً من الفعل ولا باعنا عليه وقال بعضهم الفائدة أيضا أعم مطلقاً من الغاية لا تفردا هما عنهما فيما لو حفر حريد

٤ سلم هي الاصول وتلك الاصول هي المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع فوائدها هي بعض الفنون وتلك الفنون بعض المنطق وفساده ظاهر اذ المنطق انما يجمع جميع جزئياته لا بعضها وعلى جعلها هنالك لتبعض مع جعلها هنا للبيان يكون المعنى نخذ قواعد هي بعض الاصول وتلك الاصول هي بعض المنطق موصوفة تلك القواعد بأنها تجميع جزئيات المنطق جميعها مع ان بعض القواعد انما يجمع بعض الجزئيات لا جميعها الا أن يقال نظير ما سبق للمعنى لما كانت تلك القواعد تحصل بها الملائكات على ادراك جميع الجزئيات كانت كأنها جامعة لجميع الجزئيات وقس على ذلك بقية الستة عشر وهذا القدر يكفي النية (قوله فالاربعة متحدة بالذات) أي قد قصد أخذ من قوله لكن الاولان اهم من الاخيرين مطلقا تدبر

(قوله أبداها السيد الجرجاني) ظاهر عبارته في حاشيته على المطول اختياراً وأن موضوعه للالفاظ الخارجية ونص عبارته قد نقلناه في حاشيتنا على رسالة الشيخ الدردير نفعا الله به المعمول في بيان الجواز تدبر (قوله والمختار الاول) أي وهو الالفاظ وقوله لكن بقيد ملاحظة المعاني أي فهي شرط فان الالفاظ وان كانت اعراضاً منقضية لكن لما ضم اليها اعتبار المعاني تقوت وصحت لأن تكون مدلولاً لا يقال اذا تقوت الالفاظ بجعل المعاني شرطاً فلم تنفوا بجعلها شرطاً أولى لاننا نقول انه عند جعل المعاني شرطاً يكون كل من الالفاظ والمعاني مأخوذاً على حدته فهما كخططين ضعيفين ضمنا من غير قتل فضعفهما باق بخلافه على الثاني فانه مثل الخططين بعد القتل فيزول الضعف لانهم اصابوا شيئا واحداً وانت خبير بأن الذي اختاره المحقق الدواني وعليه مشايخنا منهم شيخنا الحشوي نفعا الله ببركته اذ كان يقرر لنا ذلك كثير انما هو الالفاظ الذهنية وهي ليست من السبعة بدليل تعليمهم عدم صحة مدلولاتها بأنهم اعراض تنقضي بمجرد النطق فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جزءاً من مدلول ويستفاد أيضاً من ظاهر كلام ٢٦ السيد الجرجاني في حاشيته على المطول فقوله الحشوي والمختار الاول فيه نظر ولولا

هذا الجعلات من في قوله من احتمالات سبعة بمعنى بآه البديل الا أن يقال أرادوا بالالفاظ ما يشمل الالفاظ الذهنية غاية الامر أن في التعليل قصورا فقواهم لانها اعراض سبالة الخ أي ولانها غير مقصودة لذاتها فالاول راجع للالفاظ الخارجية والثاني لها

♦♦♦♦♦ سميت بالسم المروني ♦♦♦♦♦

وللذهنية لكن اذا نظرت للالفاظ الذهنية زيادة على الالفاظ الخارجية واكون المعاني وما معها شرطاً أو شطورا زادت الاحتمالات على سبعة وقد ينشأ ذلك

الماء فظهر له كثر على نصف الحفر من لا ولم يقطع الحفر بل أعظم فانه يقال لهذا الكثر فائدة لا غاية لانه ليس في طرف الفعل ورد بأنه في طرف الفعل الذي انتهى بوجود الكثر وأما بعد ففعل جديد فتأمل (قوله سميت) الضمير يرجع للموافق المفهوم من السياق فالمسمى انما هو الالفاظ المؤلفة لكن باعتبار دلالتها على المعاني كما هو التحقيق من احتمالات سبعة أبداها السيد الجرجاني في مسمى الكتب حيث قال يحتمل انه الالفاظ فقط أو المعاني فقط أو النقوش فقط أو اثنان من هذه الثلاثة أو مجموع الثلاثة والمختار الاول لكن بقيد ملاحظة المعاني كما علمت (قوله بالسم) مدلول ثان لسمي وأدخل الباء عليه لانه يجوز نعتيه اليه بها كما يجوز نعتيه اليه بنفسه تقول سميت ابن عمي وسميته محمداً والسم حقيقة فيما يتوصل به الى أعلى اذا كان ذلك الامر محسوساً بحاسة البصر والا كان مجازاً بالاستعارة التصريحية كما هنا السم كمن جعله هنا مجازاً يقطع النظر عن العلية والافه وحقيقة لوضعه على هذا المتن بطريق النقل لما قبل من انه صار حقيقة عرفية فيه فهو من الاعلام المذمومة وهي حقائق واعلم أن أسماء الكتب ومثلها أسماء التراجم من قبيل علم الشخص لأن المسمى به الذي هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مشخص معين ولا نظرت لعددته بتعدد الحاصل لانه انما يغشاهن التدقيق الفلسفي وهو غير معتبر عند أرباب العربية كما حقه العصام في شرح رسالة الوضع بخلاف أسماء العلوم فانهم من قبيل علم الجنس على المشهور لكن اختار بعض المحققين أنهم من قبيل علم الشخص أيضاً لان المسمى به الذي هو الاحكام المخصوصة مشخص معين ولا نظرت لعددته بتعدد الحاصل لما ذكره فليتهم (قوله المروني) بتقديم الراء على الواو وتأخير النون عنهم ما

فيما كتبناه على القطر وحاشيته للامامة السجاعي (قوله لكن اختار بعض المحققين الخ) أي لان مدلولها كذا القواعد المضبوطة الشاملة بالفعل أو بالقوة فالوضع استحضرها بجهة وحدتها ووضع عليها الاسم المخصوص (قوله ولا نظرت لعددته بتعدد الحاصل) قد يقال القول بان أسماء العلوم من قبيل اعلام الاجناس ليس مبنياً على ان الشيء يتعدد بتعدد محله الذي هو تدقيق فلسفي بل لانه لما كانت أسماء العلوم أسماء للقواعد وهي قابلة للزيادة لانها تزيد بزيادة العلماء كانت أسماء الماهيات القواعد الكلية الشاملة تلك الماهيات لما حصل بالفعل ولما لم يحصل منها كإسماء الماهية الشاملة لما حصل من الافراد بالفعل ولما لم يحصل بخلاف أسماء الكتب والتراجم فانهم أسماء لاشياء لا تنقل الزيادة اذ هي أسماء لما حصل بالفعل وهذا نقل من السيد الجرجاني ان بعضهم يفصل في أسماء العلوم بين أن يراد بها القواعد أو الادراكات لجعلها على الاول اعلاماً شخصية مع لادان القواعد التي في ذهن زبدهي التي في ذهن عمرو من غير نظر الى تعدد الحاصل وعلى الثاني اعلاماً جنسية مع لادان الادراكات التي في ذهن زبدهي بالاشخص خبر ورواد الزيد بغاير ادراك عمرو وان لم ينظر الى الحاصل بخلاف ما سبق فان

التميز فيه انما يلحق من محله اه وسكت عما اذا اريد بها الملكية والظاهر انها كالادراك والظاهر ان هذا التفصيل جار على القول
بغايرة العلم للمعلوم بالذات اما على ان المغايرة اعتبارية وان الموجود في الذهن عين المعلوم لا الشبح والمثال فلا الا ان يكفي
بالتغاير الاعتباري أى اعتبار كون الشيء معلوما وكونه علما وان أردت الزيادة فعليك ٢٧ بحاشيتنا على رسالة الصبان

كذا استمر ولكن المروي عن المصنف المنور في تقديم النون على الواو وتأخير الراء عنها
وهما وان كانا بمعنى واحد وهو المزين المزخرف لكن ثانيهما أولى لكونه هو الرواية ولكونه
حسنا عذبا بسبب غرابته وعدم جريانه على اللسان بخلاف أولهما وقد استشهد بعضهم على
الأول بقول الشاعر حين سئل هل خط الملك أحسن أو خط ابن مقله بعد أن رأى الخطين
يخط مولانا فخطوط ابن مقله • ويتظمها نظم اللائي في السلك
فهذا عليه رونق الخط وحده • وهذا عليه رونق الخط والمال

المرقية بالسلم هي المسائل
الصعبة أما على جعله من
باب إضافة المشبهة به إلى
المشبه أو المكنية مع بقاء
القرينة على حالها فلاذ
المراد بعلم المنطق على هذا
كله نعم أن أريد بعلم المنطق
الصعب منه على سبيل
البحار المرسل من اطلاق
الكل على البعض صح
أيضا وعليه يحذف كلام
شيخنا الحنفى نعمنا الله به

يرقى به سماء علم المنطق
والله أرجوان يكون خالفا
(قوله ترشحا) هذا ظاهر
على جعل التركيب
من اضافة المشبه به
للمشبه لان الترشيح
يكون للتشبيه ومن باب
الاستعارة التصريحية فقط
أو المكنية مع استعارة
قرينةا فمكون ترشحا

لاستعارة القرينة واختا على جـ، له من باب المكنية من غير استعارة القرينة ولا ادراك لا يناسب المشبهة الذي هو النجم
وانما يناسب السماء الآن يقال انه يناسب النجم لكونه يرقى اليه نفسه أو لعله وهو السماء تأمل (قوله وقد يطلق الرجاء على
الخوف) أي حقيقة اه صبان

(قوله صدق ذلك بكل من المراتب) كيف هذا مع نسبة الخلو للذات والخالص للذات لا يكون الا حيث كانت الذات هي المقصودة فيكون قاصرا على أعلى ٢٨ المراتب ثم لم يقيد بالجار والمجرور صدق بكل المراتب الا أن يقال مقصود المحشى انه

يحمل ان يراد بالخالص لذاته
 ما ليس معه رياء ولا نقي
 مما يحبط العمل لا ما ليس
 معه شيء أصلا بحيث تكون
 الذات هي المقصودة فقط
 وحينئذ يصدق الخ وان
 كان هذا الاحتمال خلاف
 المتبادر بل المتبار هو الثاني
 المشار اليه بقوله واما اذا
 كان المراد الخ (قوله ونقل
 عن المعنى الاصل الى مطلق
 الناقص ثم نقل عنه الخ)
 فيه ان هذا هو بناء الجواز
 على الجواز (قوله كان مجازا
 بالاستعارة) يحتمل اجراء
 الاستعارة بعد الجواز المرسل
 نظير ما ذكره المحشى عند قوله
 حط (قوله توضيح ذلك)
 أي وكان مغاير لما قبله

 لوجهه الكريم ليس قالصا
 وان يكون نافعا للمبتدى
 به الى المطولات يمتدى

 (قوله ان لا يكون ناقصا
 حسا) لا منافاة بين ما هنا
 وقوله مما امر استعمال
 في الناقص المعنوي لان
 النقص المعنوي يجتمع
 الحسي (قوله مغاير لما
 قبله) أي ليس توكيدا فلا
 يتأني انه قديد في زومه لما
 بعده وهو النفع للمبتدى
 (قوله من ذكر اللازم بعد
 اللازم) أي لن أريد بالنفع

كبح الظهور والشهرة والمجدة وحيث كان المراد ما ذكر صدق ذلك بكل من المراتب الثلاثة
 التي ذكروها للعبادة الخالية من الحرمة وهي أن تعبد الله طلبا للنواب وهر بامن العقاب وهذه
 أدناها وان تعبدته تعالى لتتشرف بعبادته والتسبب اليه وهذه أعلى من التي قبلها وان تعبدته
 تعالى ليكون الهك وانت عبده وهذه أعلاها كما ذكره المناوي واما اذا كان المراد أن يكون
 خالصا من موانع السكال الاعلى كان من المرتبة الاخيرة عينا فليمتثل (قوله لوجهه الكريم)
 اعلم انه اذا ورد في كتاب أو سنة ما يروى انه تعالى له وجه أو يد أو نحو ذلك فلا بد من تأويله بمعنى
 صرفه عن ظاهره وهذا محل وفاق من السلف والخلف غاية الامر انهم اختلفوا في تعيين المعنى
 المراد فالسلف لا يعينونه بل يفترونه اليه تعالى فيقولون في نحو قوله تعالى ويبقى وجه ربك
 وقوله تعالى يد الله فوق أيديهم ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من ذلك الا الله
 تعالى والخلف يعينونه فيقولون فيما ذكرنا ليس له وجه كوجهنا ولا يد كيدنا ولا يعلم المراد من الوجه
 الذات ومن اليد القدرة وهذا هو المراد من قول صاحب الجوهره

وكل نص أو هم التشبيها * أولا أو فوض ورم تنزيها

كما يؤخذ من شرحها للشيخ عبد السلام وان كان المتبادر من البيت المذكور خلافه (قوله
 ليس قالصا) يطلق القاص في الاصل على احدى شقي البعير وقصوه الناقصة عن آخرها كما
 يستفاد من المختار ثم أطلق على الناقص مجازا مرسلا اما بمرتبة وهو الاقرب أو بمرتبتين
 أو مجازا بالاستعارة ويان ذلك أنه اذا لوحظ أن العلاقة الاطلاق والتقييد ونقل عن المعنى
 الاصل الى مطلق الناقص واستعمل في الناقص المعنوي لكونه فردا من ذلك المطلق فهو مجاز
 مرسل بمرتبة واذا لوحظ أن العلاقة ما ذكر ونقل عن المعنى الاصل الى مطلق الناقص ثم نقل
 عنه الى الناقص المعنوي فهو مجاز مرسل بمرتبتين واذا لوحظ أن العلاقة المشابهة كان مجازا
 بالاستعارة ثم ان كان المراد أن لا يكون ناقصا بسبب قصد الظهور والمجدة ونحو ذلك كان
 ما ذكرنا كمد القول ان يكون خالصا لوجهه الكريم وان كان المراد أن لا يكون ناقصا
 في النفع بحيث يكون مطروحا في زوايا الاحمال لا يفتن به كان قوله وأن يكون نافعا توضيحا
 لذلك وان كان المراد أن لا يكون ناقصا حسا بحيث لا يتم بأن يعوقه عائق عن اكماله كان ذلك
 مغاير لما قبله وما بعده لكن فيه نوع بعد فليتهم (قوله وأن يكون الخ) معطوف على قوله أن
 يكون خالصا الخ وقوله نافعا للمبتدى أي بطريق الاصاله في وضعه فلا يشافي أن يكون نافعا
 لغیر المبتدى من المتوسط والمنتهى أيضا بارجعة أو نحوها ولا يخفى ان الجار والمجرور متعلق
 بقوله نافعا ولا يشافي ذلك جعلهم اللام زائدة لتقوية العامل الذي هو نافعا لضعفه بالقرينة
 عن الفعل في العمل لان زيادتها غير محضة فلما لم تكن زيادتها محضة جوزوا تعلقها كما هو
 مصرح به في محله والمراد من المبتدى هنا الاخذ في صغار العلم وقد أجاب الله دعاء المؤلف
 بذلك كما هو مشاهد فانه كان محجاب الدعوة كما نقله بعضهم عن العلامة البوسني رضي الله عنهم
 أجمعين (قوله به الى المطولات يمتدى) ذكر هذا بعد ما قبله من ذكر اللازم بعد اللازم
 أو تخصيص بعد تعميم لان النفع أهم من أن يكون بذلك أو غيره

فلا يشمل الا هذا به الى المطولات وقوله أو تخصيص أي ان أريد به ما يشمل ذلك كما أفاده بالتعليل بعد * (فصل)

(قوله هو في اللغة الخارج الخ) ظاهره ان هذا مع في لغوي أصلي ولا مانع منه اذ لا مانع من ان يكون الشيء معنيان فالفصل تارة يطلق بالمعنى المصدري على الجزئين الشبطين وتارة يطلق بالمعنى الاسمي على الخارجين بينهما ويحتمل انه في اللغة الخارج الخ بعد النقل من المعنى المصدري تأمل (قوله ويحتمل غير ذلك) كان يحتمل من نظرية الدال ٢٩ في المدلول ويستغنى عن

(فصل) * هو في اللغة الخارج بين الشبطين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر أسماء التراجم كما علم عامر وقوله في جواز الاشتغال به أي في دال ذلك والظرفية حينئذ من ظرفية الخاص في العام لأن الفصل خاص بالالفاظ التي ذكرها المصنف والدال عام لها والالفاظ التي ذكرها غيره ويحتمل غير ذلك فان قيل كما ذكر المصنف القول بجواز الاشتغال به ذكر القول بتعريبه والقول بانبعثه في الترجمة قصور أجيب بأنه من باب الترجمة لشيء الزيادة عليه وذلك غير معيب عندهم أو أن في الترجمة حذفاً والتقدير في جواز الاشتغال به وتعريبه وانبعثه كما أشاره الشيخ الملو في شرحه الكبير واعلم أن علم المنطق قسمان أحدهما ما هو خال عن ضلالات الفلاسفة المكفرة وغيرها كالمذكور في هذا المتن ومختصر السنوسي وإيساغوجي ومختصر ابن عرفة وتأليف السكاكي والخوئجي والسعد وغيرهم من المتأخرين وهذا القسم لاختلاف في جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية على أهل كل إقليم لأنه يتوقف عليه رد الشكوك في علم الكلام وهو فرض كفاية وما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ومحتمل ذلك اذ لم يستغن عنه بوجوده الذهن وصحة الطبع كما صرح به السنوسي في شرح مختصره وابن بعة وب غيره وما ولذلك لم يمتنع اليه العصابة والتابعون والائمة المجتهدون وأصحابهم وثانهم ما ليس خالياً عن تلك الضلالات كما ذكر في كتب المتقدمين وهذا القسم هو الذي فيه الخلاف اذا تم هذا علمت أنه يتعين حمل كلام المصنف على هذا القسم وحينئذ يرد عليه أنه اذ لم يكن في القسم الاول الذي منه ما في هذا النظم خلاف وانما الخلاف في القسم الثاني كان ينبغي له أن لا يذ كر هذا الخلاف المتعلق بالقسم الثاني وانما يذ كر في القسم الاول وأجيب بأن المصنف قصد أولاً بيان حكم القسم الاول بغيره ذلك القصد الى ذكر حكم القسم الثاني فترجم له وبين الخلاف فيه ونوقش هذا الجواب بأنه يلزم عليه أنه ترك ما قصده مع انه أهتم بما ذكره الله تعالى الآن يقال انه ذكره ضمناً لانه بين أن الاصح جواز القسم الثاني اكامل القرينة مما رس السنة والكتاب بخلاف غيره لعدم الامن عليه من ضلالات الفلاسفة ولا يخفى أن هذا يتضمن جواز القسم الاول مطلقاً لعدم المحذور المذكور فليتأمل (قوله والخلاف) أي الاختلاف فالخلاف اسم مصدر بمعنى الاختلاف وقوله في جواز الاشتغال به أي وفي عدمه ففيه اكتفاء والضمير عائده لعلم المنطق لكن بمعنى القسم الثاني منه لان كلام المصنف محمول عليه كما علم عامر (قوله على ثلاثة أقوال) أي كائن عليها من كينونة المتعلق على المتعلق لما هو ظاهر من أن الخلاف بمعنى الاختلاف متعلق بالا أقوال الثلاثة ويتعين قراءة ثلاثة بالتثنية وحينئذ يكون قوله أقوال بدلا من ثلاثة ولا يجوز ترك التثنية على أن يدخل في البيت الشكل الذي هو اجتماع الخين والكف والاول هو سقوط الثاني الساكن والثاني هو سقوط السابع الساكن لان ذلك انما يكون في مستقع لن ذى الوند المقروق لاني مستقع لن

تقدير دال (قوله أجيب بأنه من باب الترجمة الخ) أجيب أيضا بان المراد في بيان الاختلاف في جوازه فتكون الترجمة مطابقة للمترجم لان بيان الاختلاف في جوازه يتضمن بيان الاقوال الثلاثة اه صبان (قوله أو ان في الترجمة الخ) ومرا للاقتصار على الجواز لكونه المشهور الصحيح (قوله على أهل كل إقليم) أي اذا كان بين كل إقليمين مسافة قصر

(فصل في جواز الاشتغال به) والخلاف في جواز الاشتغال به على ثلاثة أقوال

(قوله وهو فرض كفاية) أي رد الشكوك فرض كفاية فالضمير راجع لرد الشكوك وفي كلامه اشارة الى قياس من الشكل الاول نظمه هكذا علم المنطق يتوقف عليه فرض الكفاية وكل ما يتوقف عليه فرض الكفاية يكون فرض كفاية ينتج علم المنطق يكون فرض كفاية وهو المدعى (قوله على ان يدخل في البيت الشكل)

لان ثلاثة من غير تثنية على وزن متفعل مخذف منه الثاني الساكن وهو السين في الميزان والسابع الساكن وهو النون التي بعد اللام في الميزان (قوله ذى الوند المقروق) وهو ثلاثة أحرف أو سطرها ساكن كظهر فس سبب خفيف لانه يعرفان ثانياً ما

فابن الصلاح والنواوي حرما
وقال قوم ينبغي أن يعلم
والقوله المشهورة العصبه
ساكن وتقع وتنفذ فروق
لانه ثلاثة أحرف أو سطها
ساكن وإن سبب خفيف
لما ذكر (قوله ذي الوتد
الجموع) وهو ثلاثة أحرف
آخرها ساكن نفس سبب
خفيف وتنفذ سبب خفيف
أيضا وعلان وتند مجموع
(قوله ليس من الامور التي
يجوز للشاعر الخ) كصرف
مالا ينصرف ومنع صرف
مالا ينصرف ومد المقصور
وقصر المدود (قوله ورد
الخ) قد يقال ان اشتغال
اليهود والنصارى بالمنطق
من غير ضرورة اليه بل
مع الاستغناء عنه وقد
سار شعارهم وقد نمننا
عن موافقتهم في الاعباد
والملابس فتنهى عن موافقتهم
في الاشتغال بهذا أيضا
بخلاف علم الطب ومادعه
(قوله لا يوثق بعلمه) أي
ادراكه أي اراكال كان لانه
لا يفرق بين صحيح العلوم
وفاسدها

دي الوتد المجموع كما هو في بحر الرجز الذي منه هذا النظم فلا يدخله الشكل كما هو مقرر في محله
(قوله فابن الصلاح الخ) أي اذا أردت بيان ذلك فابن الصلاح الخ وهو الحافظ الفقيه الورع
الزاهد العارف بالتفسير والاصول والنحو الكردي الاصل نزيل دمشق تقي الدين أبو عمرو عثمان
ابن الصلاح عبد الرحمن ثقة على والده الصلاح شيخ بلاده في حياته ثم رحل سنة تسع وسبعين
وخمسائة أفاده الملو في كبريه مع زيادة من شرح الخبئة (قوله والنواوي) هو الامام المشهور
محيي الدين صاحب التصانيف المشهورة المباركة وهو منسوب الى نوى قرية من قرى الشام من
عمل دمشق فما قاله سيدي سعيد من انه اقربيه من قرى مصر سبق قلم وكان القياس في النسبة
اليه نواوي كما يقال في النسبة الى فتوى فتوى فقوله النواوي على غير قياس وقال سيدي سعيد
ان زيادة الالف في نواوي اما للضرورة والوزن ولا لشباع كما قالوا السواوي في النسبة الى رضا
وقد ناقشه الشيخ الملو في كبريه بأن الاشباع سماح لا قياس والاشباع كل حركة وبان هذا
ليس من ضرورة الشعر أي ليس من ضرورة القياسية بمعنى أنه ليس من الامور التي يجوز
لشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة كصرف مالا ينصرف ومنع صرف مالا ينصرف
ومد المقصور وقصر المدود وان كان من ضرورة السماعية بمعنى انه من الامور التي
لا يجوز للشاعر باطراد ارتكابها عند الضرورة وان وقع في بعض اشعار العرب للضرورة
شدوذا فهو موقوف على السماع هذا مراده وان توقف بعضهم في قوله بان هذا ليس من
ضرورة الشعر حيث قال انظر ما وجهه ثم قال بل الظاهر أنه من ضرورة الشعر اه فليتأمل
(قوله حرما) أي حرما الاشتغال به ووافقه ما على ذلك كثير من العلماء قال بعضهم ووجه
تحريم هؤلاء الاشتغال به انه يشتغل به اليهود والنصارى وردبانه يلزم هذا القائل تحريم
الطب والنحو بل والاكل والشرب وغيره ما لا يشتغال اليهود والنصارى بذلك فلاحسن أن
يقال وجه تحريمهم الاشتغال به انه حيث كان مخلوطا بضالات الفلاسفة يخشى على الشخص
اذا اشتغل به أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائغة كما وقع ذلك للامم العترة كذا يؤخذ من
كلام الشيخ الملو وقدير عليه ان هذا الوجه لا يظهر فيمن كان كامل القريحة عمارس السنة
والكتاب وقد يجاب بأنهم التزموا ذلك حتى بالنسبة لمن كان كذلك وان لم يظهر فيه ماذ كرسا
للباب ودرأ للامم فليراجع (قوله وقال قوم) هم الغزالي ومن تبعه كما يعلم من شرح
المصنف وقوله ينبغي أن يعلم أطرف فيه الشيخ الملو احتج الى الوجوب والتدب حيث قال
وقوله ينبغي يحتمل ان يكون بمعنى يجب كناية ويحتمل ان يكون بمعنى يستحب اه لكن
المصنف جزم بحمله على استحباب حيث قال واستحب الغزالي ومن تبعه وفي كلام بعضهم
أن لفظة ينبغي حقيقة في الاستحباب مجاز في الوجوب وأيضا في كلام ابن يعقوب ان الغزالي
لم يجعله من فروض الكفاية وأما ما قاله من أن من لا معرفة له بعلم المنطق لا يوثق بعلمه فمدح
على أن المراد انه لا يوثق بعلمه الوثوق التام وهو محمول أيضا على من لم يستغن عنه بجودة الذهن
وصحة الطبع كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وما يروى من انه رجع الى تحريمه فلم يثبت اه
ملخصا من كلام بعض المحققين (قوله والقوله المشهورة) أي بسبب كثرة قائلها وقوله
العصبه أي بسبب قوة دليلها فان قيل هذا يقتضي أن كلاما من القولين السابقين غير مشهور

(قوله مستنبط) أي مستخرج فالقريحة بمعنى القروحة أي المستخرجة (قوله ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة الخ) قد يقال ويصح ان يكون هناك مجاز واحد بان تنقل القريحة من أول مستنبط من الماء للعقل ٣١ لعلاقة المشابهة في الانتفاع بكل

(قوله اما بالاستعارة) أي

التبعية لان قريحة على

وزن فعيل بمعنى مقعولة

فهى مشتقة من القرح نعم

ان نظرا لكونه اجرت مجرى

الجوامد كانت أصلية

وهكذا يقال في الجاز

المرسل (قوله بتنزيله منزلة

المعنى الحقيقي الخ) يحتاج

لهذا في الجاز المرسل أيضا

جواز له كامل القريحة

عمارس السنة والكتاب

(قوله الى أول مستنبط من

العلم الخ) أي بان يتجوز

بالقريحة الى أول مستنبط

مطلقا ثم ان استعملت في

أول مستنبط من العلم

لكونه فردا من افراد ذلك

المطلق كان مجازا بمرتبة

واحدة وان نقلت ثانيان

مطلق أول مستنبط الى

أول مستنبط من العلم كان

مجازا بمرتبتين هذا ان كان

النقل من أول لاول فان

كان من أول لما يستنبط

من العلم مطلقا كان بثلاث

مراتب بان يتجوز به الى

أول مستنبط مطلقا ثم الى

أول مستنبط من العلم ثم

الى مطلق مستنبط من العلم

اه صبان وهذا مبنى على

ما اشتهر والافه من بناء

وليس كذلك أجيب بان الذي اختصت به هذه القولة مجموع الوصفين المذكورين وحينئذ فلا ينافي شهرة القوانين الاولين أيضا الكثرة فاذلهم ما (قوله جواز الخ) من المعلوم أن الجواز كون الشيء بحيث يستوي نسبتا الفعل والترك اليه وهو بهذا المعنى لا يلائم قوله ايتهدي به الى الصواب لانه يقتضي أن نسبة الفعل اليه أرجح ولذا قال بعضهم ما معناه انه أراد بالجواز كونه مأذونا فانه شرعا وحينئذ يكون محققا للوجوب والندب ومعلوم أن محله ما لم يستغن عنه كما تقدم (قوله لكامل القريحة) أي شخص كامل القريحة واعلم أن القريحة في الاصل أول مستنبط من الماء نقلت الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا أي وان لم يكن أول اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ثم نقلت للعقل اما بالاستعارة أو المجاز المرسل ويتحصل من هذا انه يحتمل أن يكون التجوزان المذكوران من المجاز بالاستعارة وأن يكونا من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز بالاستعارة والثاني من المجاز المرسل وأن يكون الاول من المجاز المرسل والثاني من المجاز بالاستعارة وتقرير الاحتمال الاول أن يقال شبه أول مستنبط من العلم أو المستنبط منه مطلقا بأول مستنبط من الماء بجامع الحياة في كل وان كانت الحياة في المشبه للروح وفي المشبه للجسم واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمتشبه ثم شبه العقل بالمعنى المنقول اليه بتنزيله منزلة المعنى الحقيقي بالنسبة للمعنى المتجوز اليه بعد بجامع الانتفاع والاهتمام بكل واستعير لفظ المشبه به وهو لفظ القريحة للمتشبه وتقرير الاحتمال الثاني أن يقال نقل لفظ القريحة من أول مستنبط من الماء الى أول مستنبط من العلم أو الى المستنبط منه مطلقا مجازا مرسل اما بمرتبة أو بأكثر والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد ثم نقل الى العقل مجازا مرسل من اطلاق اسم الشيء على آتته وان شئت قلت من اطلاق اسم المسبب على سببه وتقرير الاحتمالين الأخيرين واضح مما مر ويعد هذا قد صارت القريحة حقيقة عرفية في العقل لاجتماع المعنى الاصل الى الاول والثاني بحيث اذا أطلقت انصرفت الى العقل لا الى المعنى الاصل الى الاول والثاني حتى اذا أريد أحدهما كان بطريق المجاز العرفي فلا بد عليه من قرينة فليتهم (قوله عمارس السنة والكتاب) أي من اولهم ما وتمد اولها ما بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة هذا هو المراد وليس المراد بما رسهما من اولها وتمد اولها ما بحيث عرف ما يتعلق بهم من لغات وأسباب نزول وناسخ ومنه وخ وغير ذلك لان هذا انما يحتاج اليه المجهت المطلق كما قاله ابن يعقوب واحتراز المصنف بالتقييد بكامل القريحة عن ناقصها وعمارس السنة والكتاب عن لم يمارسها فلا يجوز لكل منهما الاشتغال به أعني بالقسم الثاني من هذا الفن الذي هو الخلو بفضالات الفلاسفة ومثل هذا القسم في هذا التفصيل كتب علم الكلام المشغلة على بخلية طائفت منها كالمطالع والطوالع والمواقف والمقاصد فيجوز الاشتغال بها بكامل القريحة عمارس السنة والكتاب بحيث عرف العقائد الحققة من العقائد الباطلة دون غيره فلا يجوز له الاشتغال به الثلاث يمكن من قلبه بعض العقائد الوهمية كما وقع لامة تارة فانه تمكن من قايهم بعض تلك العقائد كاعتقادهم ان الله لا يرى لتروهم أنهم أنه لا يرى الا ما كان جسما أو قائما به وبخوا على

المجاز على الجاز وانما بيان كونه بمرتبة أو بمرتبتين فا

(قوله حق قال امام الحرمين لا يحد لتعذره) عبارة جمع الجوامع والعلم قال الامام ضروري ثم قال هو حكم المذهب الجازم المطابق لموجب وقيل هو ضروري فلا يحد وقال امام الحرمين عسر فالرازي الامسالك عن تعريفه انتهت وفي حواشي الامير علي عبد السلام وقال الرازي كما ٣٢ في جمع الجوامع والمواقف والمقاصد لا يعرف العلم وقال امام الحرمين والفرزاني

تعريف العلم عسر اه
(قوله ونفسا تطبع الخ)
واما النفس في قوله تعالى
كتب ربكم على نفسه الرحمة
ونحوه فمعنى الذات (قوله
اطلاق ذلك) أي التصور
والتصديق اما الادراك
والنفس فهما وان أوهما
الانه ورد اطلاقهما عليه
تعالى حتى قيل ان له صفة
تسمى بالادراك تدبر (قوله
وهو النسبة) أي الخارجية
ليتهدي به الى الصواب

(أنواع العلم الحادث)

أي التي هي أربعة كما يعلم من استقصاء كلامه وذلك لان العلم اما تصور واما تصديق وكل منهما
اما ضروري واما نظري وتعرض المصنف لتنويع العلم ولم يتعرض لحده لما فيه من الخلاف
حق قال امام الحرمين لا يحد لتعذره وقال الامام الرازي لا يحد لكونه ضروريا لکن المختار
أنه يحد فحده بعض الاصوليين بأنه ادراك النسبة التصديقية وليس مراداهما وانما المراد به
مطلق الادراك بدليل التقسيم الآتي واحترز بقوله الحادث عن علمه تعالى اشعارا بأنه لا يتصف
بكونه تصورا أو تصديقا ولا بكونه نظريا أو ضروريا لان كلامه من التصور والتصديق مفسر
بالادراك وهو وصول النفس الى تمام المعنى وذلك من خواص الاجسام في وصف علمه تعالى
بذلك ايها ان له تعالى جسمًا ونفسًا تطبع فيها صورة المعلومات ولهذا يتبع اطلاق ذلك ولو
أريد به معنى صحيح كما نريد بالتصور في حقه تعالى علم بما يسمى العلم به بالنسبة اليه تصورا
وهو المفرد كيدو بالتصديق في حقه تعالى علم بما يسمى العلم به بالنسبة اليه تصديقا وهو
النسبة كمناسبة القيام لزيد ولان النظري مفسر بما يحصل عن نظر واستدلال وهو يقتضي
الحادث لكونه مسبوقا بالنظر والاستدلال وأما الضروري فهو وان كان معناه أعم
مالم يحصل عن نظر واستدلال صحيحا في حقه تعالى لكن اطلاقه على علمه تعالى فيه ايها
مقارنته للضرورة لاطلاق الضروري على ما اقتضته الضرورة وذلك مستحيل في حقه
تعالى فان قيل لا حاجة لزيادة المصنف لهذا القيد لخروج علمه تعالى بافظ الانواع لانه لا أنواع
له أجيب بأن المصنف قيد بذلك ليخرج علمه تعالى حتى على قول بعض أكابر أهل السنة ان علمه
تعالى متعدد متعدد المعلومات وفيه ان هذا يقتضي ان القائل بذلك يقول بأن تعدد العلم بتعدد
المعلوم تعدد بانواع وليس كذلك بل يقول بأن تعدده بذلك تعدد بالشخص فيما يظهر فالأولى
الجواب بأن المصنف أراد الايضاح فزاد القيد المذكور لتصريحه بالقصد ولا سيما بالنسبة لمن لم
يعلم عدم تنوع علمه تعالى فليتأمل (قوله ادراك مفرد الخ) المراد بادراك المفرد الادراك الذي
لم يتعلق بالنسبة الخارجية على وجهه الاذعان بأن لم يتعلق بنسبة أصلا وذلك ادراك
الموضوع وحده وادراك المحمول وحده وادراكهما دون النسبة بينهما أو يتعلق بنسبة غير
خارجية وذلك ادراك النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات

(أنواع العلم الحادث)
ادراك مفرد تصور علم
(قوله لمن لم يعلم عدم تنوع
علمه) قيل الأولى اسقاط
عدم اه وفيه نظر ظاهر
(قوله وادراكهما دون
النسبة بينهما) فيه ان
تصورهما يستدعي تصور
النسبة التي لو حظرتاها
حصلت اه عطار وقد
يقال لانسلم ذلك اذ لا يلزم
من تصور ما صدقات
الموضوع كيدو ما صدقات
المحمول كقيام ولا من
تصورهما معا بقطع النظر
عن ارتباط احدهما بالآخر
تصورا للنسبة وهذا هو

المراد لا ما فهمه (قوله وذلك ادراك النسبة الكلامية الخ) أي فادراك النسبة الكلامية بقطع النظر عن
تمامها من ادراك الموضوع والمحمول يسمى تصورا وكذا اذا اعتبر ادراكهما أحدهما أو وهما وهذا التعدد انما هو من

حيث الاعتبار والملاحظة لامن حيث الوجود اذ لا يمكن وجود ادراك النسبة من غير ٣٣ وجود ادراك الطرفين كما لا يخفى

(قوله كالنسبة في قولك زيد
ابن عمرو) أى نسبة الابن
لعمرو ولا نسبة ابن عمرو لزيد
كما لا يخفى (قوله أو تعلق بالنسبة
بذات خارجية لا على
وجه الاذعان) أى بل على
وجه التردد باسواء أو
مرجوحية (قوله وقد
أبلغ بعضهم صورته الى
خمس وعشرين) هو المحقق
الصواب المكنى في كلامه
نظير بل تزيد الصور على
ذلك كما يعلم بالتأمل
(قوله حيث قال أى وادراك
وقوع نسبة الخ) أى سواء
كانت تلك النسبة الكلامية
على وجه الاثبات أو على
وجه النفي (قوله سواء كان
راجحاً) أى مطابقة أم لا

ودرك نسبة بتصديق وسم
وقدم الاول عند الوضع
لأنه مقدم بالطبع

(قوله أوجاز ما غير مطابق)
أى راسخاً أم لا (قوله أو
مطابقاً) عطف على قوله
غير مطابق أى أو كان جازماً
مطابقاً راسخاً (قوله أو غير
راسخ) أى أوجاز ما مطابقاً
غير راسخ (قوله وفي كلام
غير واحد الخ) تأييد لما
نقله يس (قوله بمعنى
الادراك) أى الراجح أو
الجازم يخرج ما كان على
وجه الشك أو اليوهم أخذاً مما تقدم

في القضية الموجبة وعلى وجه النفي في القضية السالبة سواء كانت انشائية أو خبرية وادراك
النسبة الإضافية كالنسبة في قولك زيد بن عمرو وهى بنوة زيد لمرو وادراك النسبة
التقييدية كالنسبة في قولك حيوان فاطمي وهى كونه الثاني صفة للاول أو تعلق بالنسبة
خارجية لا على وجه الاذعان بأن لم يكن قابلاً ومسالماً له على ما يأتي في تفسير الاذعان فكل
ما ذكر داخل في تعريف التصور وقد أبلغ بعضهم صورته الى خمس وعشرين صورة فتراجع
(قوله نصوراً علم) أى علم بالتصور بمعنى انه سمى به ولا يخفى ان التصور به هذا المعنى قسم من
العلم وما بمعنى حصول صورة الشيء في النفس فهو مرادف للعلم الشامل للتصور بذلك المعنى
وللتصديق فتحصل ان التصور له استعمالان كما قاله في شرح الشمية أحدهما استعماله في
المعنى الاخص وهو الذي ذكره المصنف والثاني استعماله في المعنى الاعم وهو ما تقدم فلا تغفل
(قوله ودرك نسبة بتصديق الخ) الدرك اسم مصدر بمعنى الادراك وقد عات بما مر ان
النسبة الكلامية هي ثبوت المحمول للموضوع على وجه الاثبات أو على وجه النفي بخلاف
النسبة الخارجية فانها وقوع ذلك الثبوت أو عدم وقوعه وقد تقدم ان ادراك النسبة
الكلامية يسمى تصوراً ومن هذا علم أن كلام المصنف محمول على النسبة الخارجية لان
ادراكها هو الذي يسمى تصديقاً وهذا أولى مما صنعه الشيخ المملو من حمل كلام المصنف على
النسبة الكلامية مع تقدير مضاف حيث قال أى وادراك وقوع نسبة الخ وحمل تسمية
ادراك هذه النسبة تصديقاً اذا كان على وجه الاذعان بحيث يطلق عليه اسم التسليم والقبول
كما قاله الخبيص في شرح التذيب ونقله عن العضد والسعد والسيد وهذا ما رضاءه الشيخ
المملو وجعله التحقيق ونقله يس في حاشيته على الخبيص عن العصام أن الاذعان الاعتقاد
سواء كان راجحاً أو الظن أو جازماً غير مطابق وهو الجهل المركب أو مطابقاً راسخاً لا يعرض له
الزوال بتشكيك المشكك وهو اليقين أو غير راسخ وهو التقلد دوني كلام غيره واحد أن
الاذعان عند المناطق بمعنى الادراك نوع عند المتكلمين بمعنى التسليم والقبول ووجه كثير
من الاشياخ كذا قال بعض المحققين لكن الذي قاله شيخنا ان المرضى هو الاول فليراجع
وايجز (قوله بتصديق وسم) أى علم بالتصديق بمعنى انه سمى بذلك والمتبادر من كلام المصنف
أن التصديق اتم لذلك الادراك وحده وهو مذهب الحكماء وهو الراجح وذهب الامام الرازي
الى انه اسم له مع الادراكات الثلاثة قبله أعنى ادراك الموضوع وادراك المحمول وادراك
النسبة الكلامية فهي عنده معتبرة في التصديق على وجه الشطرية بخلافها على الاول فانها
معتبرة فيه على وجه الشرطية وانما سمى ذلك تصديقاً لان التصديق لغة النسبة الى الصدق
والخبر وان احتمل الصدق والكذب لكن مدلوله الصدق ليس الاوأمالكذب فاحتمال عقل
كما شرح به السيد (قوله وقدم الاول الخ) أى وجوباً صناعياً كما صرح به المصنف في شرحه
واذا كان كذلك فالاولى قراءة الفعل في عبارته بصيغة الامر لا بصيغة ذلك وان صح قراءته بصيغة
الماضي المبني للمجهول على أن المعنى أن العلماء قدموه والمراد أنه يجب تقديم ما يتعلق بالتصور
على ما يتعلق بالتصديق (قوله عند الوضع) أى في الكتابة أو في التعليم أو في العلم ونحن ذلك
(قوله لانه مقدم بالطبع) أى وكل ما كان مقدماً بالطبع به أن يقدم في الوضع ليناسب

الوضع الطبع وهذا أحد أنواع التقديم الخمسة المنظومة في قول بعضهم
 وخمسة أنواع التقديم يافتي * أقرب ما يت من الشعر واعترف
 تقديم طبع والزمان وعلة * ورتبة أيضا والتقديم للشراف

وقوله وخمسة أنواع التقديم يقرأ بدرجة الهمزة وكذا قوله ورتبة أيضا كما لا يخفى على من له الملم
 بفن العروض وضابط الاقل أن يكون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر من غير أن يكون
 علة فيه كالواحد بالنسبة للاثني وكذلك التصور بالنسبة للتصديق وضابط الثالث أن يكون
 المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر مع كونه علة فيه كحركة الاصبع بالنسبة لمركبة الخاتم فانها
 مقدمة عليه او هي علة فيها المكن تقدمها عليها المتأخر في التعقل والافهم ما في الوجود
 الخارجى متقارنان وضابط كل من الثانى والرابع والخامس ظاهر ومثال الثانى تقديم الاب
 على الابن ومثال الرابع تقديم الامام على المأموم وغير بعضهم عن هذا النوع بالتقديم بالمكان
 ومثل له بذلك ومثال الخامس تقديم العالم على الجاهل واعلم أن التصديق انما يتوقف على
 تصور يناسبه فاذا رأيت شيئا من بعد صحت أن تحكم عليه بأنه شاغل فراغا لانه قد وجد التصور
 الذى يناسبه وهو تصوره بكونه جسما ولا يتوقف على أن تتصور أنه انسان أو فرس مثلا نعم
 لو أردت أن تحكم عليه بأنه متحرك مثلا لم يسع لك ذلك حتى تصور ما ذكر أفاده الشيخ المولى
 فى شرحه الكبير مع زيادة (قوله والنظري الخ) باسكان الياء للوزن وغرض المصنف بذلك
 تعريف كل من النظري والضروري اللذين هما قسمان للعالم الشامل لكل من التصور
 والتصديق فيتوصل من ذلك أربعة أقسام كما مر هذا هو الرابع ووراءه ثلاثة أقوال أحدها
 ما قاله الفخر من أن التصور ضروري ليس الا وأن التصديق يتقسم الى نظري والى ضروري
 ثانيه ان العلم كله ضروري ثالثه أنه نظري أفاده الشيخ المولى وقد ذكر توجيه هذه الاقوال
 مع بيان ان الخلاف لفظي فى شرحه الكبير فليراجع (قوله ما احتاج) أى ادراك الاحتياج
 سواء كان ذلك الادراك تصورا أو تصديقا كما علمت وقوله للتأمل أى للفكر والنظر امكن لا بالمعنى
 الاصطلاحي الذى هو خصوص ترتيب أمرين معلومين ليتوصل بهما الى أمر مجهول تصوري
 أو تصديقي والالكان تعريف النظرى غير جامع وتعريف الضرورى غير مانع لعدم شمول
 الاول لما احتاج الى الاستقراء الذى هو تتبع افراد المحكوم عليه كقوله هم كل حيوان
 يحرك فكه الاسفل عند المضغ ولما احتاج الى التمثيل الذى هو التماس الاصولى كقوله
 الامام الشافعى رضى الله عنه النبىذ حرام كالتعميم مع شمول الثانى لذلك ولهذا قال الشيخ المولى
 يجب أن يعنوا بالنظر فى هذا المقام ما هو أعم من القياس ولو احقه أى بأن يريدوا به ما يوصل
 الى الجهرل من تعريف أو قياس أو استقراء أو تمثيل لا ما يخص التعريف والقياس كما قد
 يتوهم من التعبير بالنظري فان المتبادر أنه منسوب للنظر الاصطلاحى فقط وليس كذلك بل
 هو منسوب للنظر بمعنى اعم الاصطلاحى وما اُلحق ببعض أنواعه من الاستقراء والتمثيل
 فليتأمل (قوله وعكسه) أى عكس النظرى والمراد بالعكس هنا المعنى النعوى الذى هو مطلق
 المخالف للمعنى الاصطلاحى الذى هو قلب جزأى القضية كـ ما سـ أى فى الضرورى هو
 ما لا يحتاج لتأمل أى نظر وفكر بالمعنى التقديم ولا يخفى أنه يدخل فى تعريف الضرورى بما

 والنظري ما احتاج للتأمل
 وعكسه هو الضرورى الجلى

(قوله لا المعنى الاصطلاحى)
 لا تنالوا رذنا الاصطلاحى
 جعلنا الاصل هكذا كل
 ما احتاج للتأمل فهو نظري
 وانما جعلنا هذا أصلا لان
 قولنا والنظري ما احتاج
 للتأمل يؤل اليه وعكس
 قولنا كل ما احتاج للتأمل
 فهو نظري بعض النظرى
 ما احتاج للتأمل فالاصل
 موجبة كلية والعكس
 موجبة جزئية لما تقرران
 عكس الموجبة الكلية
 موجبة جزئية اه عطار

كرر القضايا الاوليات والحدسيات والتجربيات أما الاولى فهي القضايا التي لا يتوقف
التصديق بها على شيء أصلا بل تصدق النفس به من أول وهلة أعني بمجرد الاتفاقات اليها ولذلك
نسبت الى الاول كقولهم السكك أعظم من الجزء والواحد نصف الاثنين وأما الثانية فهي التي
يتوقف التصديق بها على حدس وتخمين كقولهم نور القمر مستفاد من نور الشمس وأما
الثالثة فهي التي يتوقف التصديق بها على تجربة كقولهم السقمونيا مسهلة للصغراء التي هي
احدى الطبائع الاربع وانما دخلت هذه والتي قبلها في تعريف الضرورى لان كلا منهما وان
يتوقف على حدس أو تجربة لم يتوقف على تأمل ولا على نظر (قوله هو الضرورى) ويراد به
البدى على القول بأنه ما لا يحتاج الى نظر واستدلال وأما على القول بأنه ما لا يحتاج الى شيء
أصلا فيكون أخص منه لانفراد الضرورى على هذا بالحدسيات والتجربيات لتوقفها على
الحدس والتجربة واعلم أن الضرورى كما يستعمل في مقابلة النظرى ويقسرها كذا كما هنا
يستعمل في مقابلة الاكتسابى ويقسرها كما يمكن للعبد فيه اكتساب وهو بهذا المعنى أخص
منه بالمعنى الاول لانفراده في العلم الحاصل بالابصار المقصود من كان مغمضا عينيه ففقههما
قصدا فإنه ضرورى على الاول دون الثانى لانه مكتسب للعبد بفتح عينيه أفاده الملوى في كبره
(قوله الجلى) أى الواضح وهو وصف كشف للضرورى (قوله وما به الخ) أى والذى أوثق
توصل به الى تصور الخ فاما اسم موصول أو منكرة موصوفة وقوله وصل بمعنى توصل صلة
أو صفة لما وكل من قوله به وقوله الى تصور متعلق بقوله وصل وهو على صيغة المبنى للمفعول
وذلك كقولك في تعريف الانسان حيوان ناطق فإنه توصل به الى تصور الانسان (قوله
يدعى بقول شارح) أى يسمى بذلك ويسمى أيضا معرفا وتعريفنا والقول بمعنى القول فهو مجاز
مرسل علاقته المتعلق وكذا التعريف بمعنى المعرف به بفتح الراء واسناد الشرح اليه في قولهم
شارح مجاز عقلى من اسناد الشيء الى آتية وكذا اسناد التعريف اليه في قولهم معرف بكسر
الراء وهذا كله يقطع النظر عن العلية والافلا تجوز أصلا لان الاعلام المنقولة من باب
الحقيقة كما مرو وجه تسمية ذلك قولنا شارحا أنه في الاغلب مركب والقول عندهم يرادف
المركب مع كونه يشرح المساهمة اما بالسكنة والحقيقة واما بالوجه والاعتبار كما يعلم مما سياتى
(قوله فليتأمل) أى فليبحث فى البحث عما يحتاج اليه من ذلك أو فليتأمل ويحتمل على بعد أن
يكون من الابتهال المأخوذ من به له أى خلاه مع رأيه كما يؤخذ من القاموس والمختار وعليه
فالمعنى فليتأمل المباشرة مع رأيه لا تعترض عليهم بل سلم لهم وعلى كل حال فهو تسكلمة لا بيت
(قوله وما التصديق الخ) أى والذى أوثق توصل به الخ فنيه ما تقدم وذلك كقولك في
الاستدلال على أن العالم حادث العالم متغير وكل متغير حادث فإنه توصل به الى التصديق بنسبة
الحادث للعالم (قوله بحجة يعرف) المراد أنه يسمى بحجة وانما يسمى بذلك لان من تمسك به
حججه وغايته (قوله عند العقلا) أى فيه للعهد والمعهود وأرباب هذا الفن وبهذا يندفع
ما قد يقال ان العوام لا يعرفون ان الموصل للتصديق يسمى بحجة مع أنهم عقلاء كذا يستفاد من
كلام الشيخ الملوى الا أنه قال به بعد أن فسر العقلاء بأرباب هذا الفن وأل فى العقلاء الكمال
وناقشه بعض المحققين بأنه يقتضى ان أرباب غير هذا الفن ليسوا كاملين فى العقل قال

وما به الى تصور وصل
يدعى بقول شارح فليتأمل
وما التصديق به توصلا
بحجة يعرف عند العقلا

(قوله لم يتوقف على تأمل
ولا نظر) أى بالمعنى المراد
وهو الموصل الى المجهول
من تعريف أو قياس أو
استقراء أو تمثيل وخروجها
من النظريات مع توقفها
على الحدس أو التجربة
بمجرد اصطلاح كما قاله الشيخ
الملوى أى اصطلاح بمجرد
عن اقتضاء العقل واللغة
أما وقيل انها من النظريات
لتوقفها على ما ذكر من
الحدس أو التجربة

(قوله ان المجاز يدل على معناه المجازي) فينبذ دلالة اللفظ على تمام المعنى المجازي مطابقة ودلالته على جزئ ذلك المعنى المجازي
تضمن وعلى لازمه التزام فتكون ٢٦ أقسام الدلالة في المعنى المجازي كالحقيقي وهو الذي حققه السعد في المطول وصرح

وعومنه ظاهر الفساد اهـ

(أنواع الدلالة الوضعية)

اعلم ان الدلالة تطلق بالاشتراك على معنيين أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وان لم يفهم منه بالفعل والمراد بالامر الاول الدال وبالثاني المدلول واعترض هذا التعريف كما ذكره سيدي سعيد بأن الحقيقتات تجتنب في التعاريف لانها لا تتدل على الحصول وانما تتدل على القابلية قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال اهـ ولعل وجهه ان محل اجتماعها ما لم يكن المدلول على القابلية كما هنا فانهم امر من أمر أي فهمه منه بالفعل فهو أخص مما نسب له والمراد بالامر الاول المدلول وبالثاني الدال على عكس ما قبله والتعبير بالفهم من المسامحات التي لا يلتبس بها المقصود كما نقله عبد الحكيم عن السيد قال اذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة الامر الدال والفهم صفة الفاهم وكانهم شبهوا بهذا التسامح على أن الفرة بالمقصود هي الفهم اهـ بتصرف ويتبنى على المعنيين المذكورين أن الامر قبل حصول الفهم منه بالفعل يقال له دال حقيقة على الاول دون الثاني ولا بد في الدلالة عند أهل هذا الفن من طرادها ولهذا قال السيد الدلالة المعبرة في هذا الفن ما كانت كلية وأما اذ فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فأهل هذا الفن لا يحكمون بأنه دال عليه بخلاف أصحاب العربية والاصول اهـ لكن الذي صرح به السعد في شرح الشمسية أن المجاز يدل على معناه المجازي وهو مخالف لما ذكرنا لأن يجعل جريا على رأي أهل العربية والاصول كما قاله بعض المحققين وهذا * والدلالة ستة أقسام لانها ما وضعية أو عقابية أو عادية وعلى كل الدال اما لفظ أو غيره فدلالة اللفظ الوضعية كدلالة الاسد على الحيوان المفترس والعقلية كدلالة اللفظ على وجود لافظه أو حيوانه والعادية كدلالة أخ بفتح الهـ مزه وبالنساء المججمة على الوجع مطاوعا وأح بضم الهـ مزه وفتحها وبالهاء المهملة على وجع الصدر ودلالة غير اللفظ الوضعية كدلالة الإشارة بالرأس الى أسفل على معنى نعم والى أعلى على معنى لا والعقلية كدلالة تفسير العالم على حدونه والعادية كدلالة الحجرة على الخلل أي الحياء والصفرة على الوجع أي الخوف والمناطق انما يصحون من الاول من هذه الاقسام وهو مراد المصنف وان لم يصرح بالقييد باللفظية لاختذه من قوله دلالة اللفظ الخ فيكون قد حذف هنا قيد اللفظية وأثبته فيما يأتي كما أنه حذف ثم قيد الوضعية وأثبتته هنا في كلامه احتسابا ولا يخفى أن أنواع هذا القسم ثلاثة كما يعلم من استقصاء كلامه والحصر فيها عقل كما قاله السيد لان اللفظ اما أن يدل على المعنى الموضوع له أو على جزئه أو على خارجه واسم شكل القراني هذا الحصر يدلالة العام على بعض أفراد كعبيدي لان بعض أفراد لم يوضع له اللفظ حتى تكون مطابقة وليس جزأ حتى تكون تضعا ولا خارجا حتى تكون التزاما وأجيب بانها مطابقة لان قولك جاء عبيدي في قوة قضايا متعددة بعدد أفراد العام المذكور وفاته من باب الكلية فهو يدل مطابقة على مجي كل فرد من أفراد العبيد كذا قيل وبجته فيه بأن الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم فالتحقيق

به السنوسي في شرح ابن اغويجي وجرى عليه في شرح المختصر (قوله وهو مخالف لما ذكر) صرح بالخالفه بجمع فلا حاجة الى الجمع بقوله الا أن يجعل الخ على هذا (قوله والحصر فيها عقلي كما قاله السيد) وأورد عبد الحكيم في حواشي القطب أمورا على كونه عقليا وأجاب عنها فراجعها ان شئت وقيل ان الحصر استقراني لا عقلي ألا ترى انه بقي أربع احتمالات أخرى وهي دلالة اللفظ على مجموع الثلاثة أو على الكل والجزء أو على الكل واللازم أو على الجزء واللازم ***** (أنواع الدلالة الوضعية) ***** (قوله وليس جزأ) أي بل هو جزئي (قوله حتى تكون تضمنا) أي لان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والعام كلية لا كل كماقرر في الاصول (قوله ولا خارجا) اذ لو كان خارجا لم يخرج جميع الافراد لتساوي نسبتها الى العام فيبقى بلامعنى (قوله في قوة قضايا متعددة الخ) فيه ان هذا لا يقيد لانه لا يلزم من كون الشيء في قوة

ما أجيب

الشيء ان يدل دلالة ذلك الشيء اهـ دلجى فكون الدلالة على الفرد مطابقة لا يصح كيف والمفهوم من مجاء عبيدي الجميع دفعة تأمل (قوله بان الكلام في دلالة العام الخالي عن الحكم) محصلا البحث أننا لانسلم ان العام من باب

الكلمية بل من باب الكل اذ الكلمة هي القضية التي تحكم فيها على كل فرد والعام ليس بقضية بل ليس بمركب أصلا وانما هو مفرد عرفوه بأنه لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر وقالوا صيغته كل ومن وما والموصولات الخ وهي مفردات بالضرورة واذا اتنى كونه قضية وثبت كونه مفردا فكيف يكون كلمة وقد وقع في عبارات كثير من الاصوليين ان العام كل وفي المحل ان معنى العام واحد وهو كل الافراد اه فاذا علمت هذا تبين ان دلالة العام على جميع افراده بالمطابقة وعلى بعضها بالتضمن لانه كل الافراد هي اجزائه وان القول بأنه مطابقة أو التزام باطل اه بناني (قوله وان كان يصح أيضا على هذا الاعتبار كل منها الخ) فيه ما تقدم فتدبر فالاشكال في هذا الاعتبار باق لا مدفع له (قوله فهو على الاصح) وجهه انها بتوسط الوضع للكل أو الملتزم صبان (قوله انها عقليتان) وجهه توقف كل منهما على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم جزؤه أو لازمه صبان (قوله ان التضمنية وضعية والالتزامية عقلية) هذا هو الذي جرى ٢٧ عليه الامدى وابن الحناجب

وابن الهمام وغيرهم من المحققين ووجه كما في الكبير بأن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل اذ لا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس فيها انتقال من اللفظ الى المعنى
 دالة اللفظ على ما وافقه
 ومن المعنى الى الجزء بل هو فهم واحد يسمى بالقياس الى تمام المعنى مطابقة وبالقياس الى جزؤه تضمن بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيها من الانتقال من اللفظ الى المعنى ومن المعنى الى اللازم لادخل له في الوضع أصلا ووجه ايضا بأن الجزء داخل فيما

ما أجيب به من أنها تضمن لان زيد العبد مثلا من حيث هي جملة العبيد من حيث هي جملة فهو جزء منها وعلى تسليم أن الكلام في دلالة العام مع الحكم عليه كما استدل اليه صاحب ذلك القيل يصح اعتبار جملة أحكام الافراد من حيث هي جملة فتكون دلالة ذلك على بعض تلك الاحكام تضمنا وان كان يصح أيضا على هذا اعتبار كل منها على حدة فتكون دلالة ذلك على بعضها مطابقة ولا ينافي الاعتبار الاول جعل ذلك من باب الكلمة لان الحكم على كل فرد لا ينافي النظر الى حكم غيره بل يجامعه وأما جعلها التزامية كما قاله بعضهم فليس بشئ لان الفرد ليس خارجا ووصف المصنف الدلالة بالوضع صريح في أن هذه الانواع الثلاثة وضعية وهو محل وفاق في المطابقة وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الاصح المنقول عن أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره وراه قولان أحدهما أنهم ما عقليتان ثانيهما أن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية وهذه احدى الطريقتين في ذلك والاخرى أن المطابقة وضعية واتفاقا كالاولى والالتزامية عقلية بخلاف واما التضمنية فتقبل وضعية وقيل عقلية اه ملخصا من شرح الشيخ الملوى مع زيادة (قوله دلالة اللفظ) أي الوضعية كما علم مما مر وقوله على ما وافقه أي على معنى أو الذي وافق ذلك اللفظ فانه ذكر موصوفة أو معرفة موصولة والضمير المستتر في وافقه راجع لما والبارز للفظ والعكس وان كان صحيحا باعتبار المعنى لان كلامهما موافق لصاحبه يلزم عليه جريان الصفة أو الصلة على غير ما هي له مع عدم البراز وهو ممنوع اتفاقا عند خوف اللبس كما هو كذا عند أمن اللبس على ما قاله البصريون خلافا للكوفيين ولا فرق في ذلك بين الوصف والفعل وأما ما قيل من أن الخلاف اذا كان التحمل للضمير وصفا بخلاف الفعل فان ذلك فيه جائز اتفاقا من البصريين والكوفيين فهو مردود بنقل غير واحد كالسبوطي في هـ مع الوامع الخلاف بين الفريقين في الفعل أيضا وظاهر ما تقدم اجراء

وضع له اللفظ بخلاف اللازم فانه خارج عنه وصرح غير واحد كالغنيمي بأن الخلاف لفظي فان من قال بعقليته ما لا ينكر أن للوضع دخلا فيها ومن قال بوضعيتها ما لا ينكر توقفه ما على مقدمة عقلية فالخلاف في التسمية وفي حاشية السيرامي على المطول ان المنطقيين هموا التضمنية والالتزامية وضعية وان كان للعقل مدخل فيها ما يخصهم العقلية بالصفة وما هما البيانيون عقلية وان كان للوضع مدخل فيها ما لا يخصهم العقلية بالصفة اه والحاصل أن من أراد بالوضعية ما يتوقف على الوضع سواء كفي فيها أو لا جعل التضمنية والالتزامية وضعيتين ومن أراد بالوضعية ما كان الوضع كافيها في جعلها عقليتين ومن أراد بالوضعية ما كان المدلول فيها موضوعا له اللفظ أو دخلا في موضع له اللفظ جعل التضمنية وضعية والالتزامية عقلية اه صبان (قوله وهو ممنوع اتفاقا عند خوف اللبس كما هنا) تبين فيه الصبان وقد يقال لا ضرر في مثل هذا اللبس لان الموافقة من الجانبين حاصلة ولا يدور بشأن المعنى ما يؤيده عند قول المصنف بعكس ما تلا فتأمل

(قوله أوجب الخ) قيل ان الصورة الحاصلة في العقل من حيث انها تصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ في العقل تسمى مفهوما واما المسمى فهو اخص منهم - ما لا اختصاص به بدلول اللفظ الحقيقي واما المدلول فهو اعم الجميع (قوله كما ان البست مستلزما لدلالة الالتزام) استدلال علمه بأنه لا يجوز ان يكون لكل معنى لازم ذهني والالزام من تصور معنى واحد تصور لازمه ومن تصور لازمه ٢٨ تصور لازمه ولازمه وهكذا الى غير نهاية فيلزم من تصور معنى واحد ادراك أمور غير

متناهية دفعة وهو محال لان الذهن لا يقدر على احاطة أمور غير متناهية فلا بد ان يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فاذا وضع اللفظ بازاء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك بجواز ان يكون بين معنيين تلازم متعاضدا فيكون كل منهما لازما ذهنيا لا استحالته في ذلك كما في المتضادين مثل الابوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا أي دورا تقدم بل الدور فيما نحن فيه دور معي ومنهم من استدلل على عدم الاستلزام باننا نجزم قطعا بجواز تعقل بعض المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فتتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك الاستدلال فقد تم ما ادعاه من عدم الاستلزام أفاده السيد وتكلم عليه عبد الحكيم في حاشيته على القطب

الموافقة بين المدلول واللفظ ويؤخذ من كلام ابن يعقوب اجراؤها بين المدلول والموضوع له حيث قال أي وافق وضع اللفظ ومعنى موافقة المدلول للموضوع له أنه ليس خارجا ولا ناقصا عنه فان قيل انهم ما متحدان لامتغايران حتى يدعى ذلك أوجب بأنهم ما وان اتحد اذ اتا تغايرا اعتبارا اذ الحمو ان الناطق باعتبار كونه موضوعا له غير باعتبار كونه مدلول اولم يذكر المصنف قيد التمام كما ذكره جماعة لعدم الاحتياج اليه مع ما فيه من ايها اشتراط التركيب في دلالة المطابقة وليس كذلك بل قد يكون المدلول فيها غير مركب كالجوهر الفردي وكواجب الوجود ولهذا لم تكن دلالة المطابقة مستلزما لدلالة التضمن كما ان البست مستلزما لدلالة الالتزام خلافا لما افخر حيث قال بان دلالة المطابقة تستلزم دلالة الالتزام وعلا به ان كل ماهية لها لازم أقله كونه غير ما عداها او رقبان هذا ليس لازما يمتد بالمعنى الاخص الذي هو شرط في دلالة الالتزام بل هو لازم بين المعنى الاعم وفوقه هذا الرقبان الفخر ككثير من المتأخرين لا يقول باشقراط اللازم البين بالمعنى الاخص بل يكفي باللازم البين بالمعنى الاعم وبهذا يعلم ما في كلام بعضهم هنا واعلم ان قيد الحيثية معتبر هنا وكذا في كل من دلالة التضمن والالتزام كما صرح به بعضهم حيث قال في دلالة المطابقة من حيث انه معناه وفي دلالة التضمن من حيث انه جزء معناه وفي دلالة الالتزام من حيث انه لازم معناه والغرض من ذلك الفرار من انتقاض كل من الدلالات الثلاث بالآخرين فيما اذا فرضنا ان لفظ الشمس مثلا مشترك بين الجرم وحده والضوء وحده والمجموع لانه اذا انظر الى وضعه للجسم - وع تكون دلالة على كل من الجرم وحده والضوء وحده دلالة تضمن مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه لكل منهما - ما على حده واذ انظر لوضعه للجرم وحده تكون دلالة على الضوء وحده دلالة التزام مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه بالنظر لوضعه للضوء وحده يصدق عليها تعريف دلالة المطابقة لان اللفظ قد دل على ما وافقه لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه معناه بل من حيث انه جزء معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا انظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالة عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة التضمن لان اللفظ قد دل على جزء معناه بالنظر لذلك بقيد الحيثية المذكورة يخرج ما ذكر عن تعريف دلالة التضمن لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه جزء معناه بل من حيث انه لازم معناه على الاول ومن حيث انه لازم معناه على الثاني ولانه اذا انظر لوضعه للضوء وحده تكون دلالة عليه دلالة مطابقة مع أنه يصدق عليها تعريف دلالة الالتزام

فراجع (قوله لان دلالة لفظ الشمس على ما ذكرنا ليست من حيث انه معناه بل من حيث انه جزء معناه الخ) لان أي لان الفرض ان فهم السامع للجرم وحده أو للضوء وحده معني على اعتبار وضع لفظ الشمس للعجموع ففهمه للجرم وحده انما هو من حيث كونه جزءا وكذلك فهمه للضوء وحده وكذا يقال في الآتي

(قوله ولذلك قال بعضهم) هو العلامة العدوى (قوله الاحسن ما ذهب اليه بعض المحققين الخ) الحاصل انه اختلفت في دلالة التضمن على ثلاثة أقوال الاول ان فيها الاتقال من فهم الكل الى فهم الجزء ٣٩ فيكون فهم الكل سابقا وفهم

الجزء متأخرا عنه واليه ذهب الفخروا بن القاسم والقرافي وهو الذي في المفتاح والتلخيص وجمع الجوامع وعاليه السعد في المطول وشرح الشمسية القول الثاني ان دلالة التضمن لا تتقال فيها أصلا وليس للجزء فهم يخصه وانما غنالك فهم واحدان قيس الى المجموع كان مطابقا وان قيس الى آحاد الاجزاء كان تضمنا

يدعون ادلالة المطابقة

وجزئته تضمنا وما لزم

واليه ذهب الآمدي وابن الحاجب والعضد والسعد

في حاشيته والسيد في حاشيتي

المطول وشرح المطالع وابن أبي شريف القول الثالث

ان للجزء فهم ما من اللفظ

يخصه كما ان للكل فهم ما

يخصه وان فهم الجزء من

اللفظ سابق على فهم الكل

منه هذا هو الذي دل

عليه كلام القطب في شرح

المطالع ومن تبعه فيكون

الاتقال عندهم من اللفظ

الى الجزء ومن الجزء الى

الكل عكس القول الاول

وهذا القول باطل بالضرورة

اذ لا يلزم من اطلاق اللفظ

فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعيم اه بناني

لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لوضعه للجزم وحده واذا نظر لوضعه للمجموع تكون دلالاته على الضوء وحده دلالة تضمن مع انه يصدق عليهم ان تعريف دلالة الالتزام لان اللفظ قد دل على لازم معناه بالنظر لذلك فبقية الحقيقة المذكورة يخرج ماذ كره عن تعريف دلالة الالتزام لان دلالة لفظ الشمس على ماذ كرهت من حيث انه لازم معناه بل من حيث انه معناه على الاول ومن حيث انه جزء معناه على الثاني فليتأمل (قوله يدعون ادلالة المطابقة) أي يسمونه بذلك لمطابقة المعنى للفظه أو لوضعه على ما تقدم والاضافة في قوله دلالة المطابقة من اضافة المصاحب الى المصاحب (قوله وجزئته تضمنا) أي ودلالة اللفظ على جزء ما وافقه يدعون ادلالة تضمن فالضمير راجع لما وافقه وقوله تضمنا على تقدير مضاف والاصل دلالة تضمن حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فاتصبا به وفي كلامه العطف على معمولين عاملين مختلفين لان قوله وجزئته معطوف على قوله ما وافقه المعمول على وقوله تضمن معطوف على قوله دلالة المطابقة المعمول يدعون وهو جائز عند الاخفش والكسائي ومن وافقه ما وان كان ممنوعا عند الجمهور والاضافة في قوله فهم دلالة التضمن من اضافة المسبب الى السبب وبذلك تضمن المعنى لجزئته لان القاعدة ان الكل يتضمن الجزء وقد استشكل بعضهم ذلك بأن فهم المركب بفهم اجزائه فكيف يتأني الاتقال من المركب الى جزئته وصورة الشيخ المولى عما اذا رأيت شخصا من بعد وشككت فيه هل هو حيوان أو لا فقل لك هو انسان ففهمت انه حيوان ولم تلتفت الى كونه ناطقا وان كان يقع في الذهن أولا والمعنى بقامه قال فهذا مثال يظهر فيه الاتقال من معنى اللفظ الى جزئته ادلا مانع من أن يفهم المعنى اجمالا ثم ينقل الذهن الى جزئته ويبحث فيه من وجهين الاول انه يستلزم تقدم الكل على الجزء ذهنا مع اتفاقهم على تقدم الجزء على الكل في الوجودين أعني الوجود الذهني والوجود الخارجي والثاني أنه يستلزم أن يفهم الجزء مرتين مرة في ضمن الكل وأخرى منفردا والوجدان يكذبه ولذلك قال بعضهم الاحسن ما ذهب اليه بعض المحققين من أن دلالة التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ولا شك انه اذا فهم المعنى فهمت اجزائه معه فليس هنالك الا فهم واحد يسمى بالقياس الى المعنى بقامه دلالة مطابقة وبالقياس الى جزئته دلالة تضمن وليس هنالك اتقال من المعنى الى جزئته بخلاف دلالة الالتزام فانه لا بد فيه من الاتقال من المعنى الى لازمه ضرورة أن اللازم لا يدخل له في الوضع أصلا وأجيب عن الوجه الاول بما قاله عبد الحكيم من أن اتفاقهم على تقدم الجزء في الوجود الذهني انما هو من حيث فهم الجزء في ذاته وهو لا يتأني تقدم الكل عليه من حيث فهمه من اللفظ فيكون فهم الجزء من اللفظ متأخرا عن فهم الكل منه وان كان الجزء في ذاته مقدمة على الكل وعن الوجه الثاني يمنع تكذيب الوجدان فهم الجزء مرتين كما قاله بعض المحققين فليتأمل (قوله وما لزم الخ) أي ودلالة اللفظ على ما لزم فهو دلالة الالتزام فهو معطوف على ما قبله والفاء زائدة وهذا أولى مما اشار له الشيخ المولى من أن الفاء واقعة في جواب أما المحدثوفة والتقدير وأما ما لزم الخ على ان المعنى وأما دلالة اللفظ على ما لزم الخ لانه يصير الكلام عليه مستأنفا غير متعلق بما قبله فيصوت حسن سبك التفسير وما وافقه على

فهم جزء المعنى لعدم وضعه له ولا من فهم الجزء فهم الكل لان الجزء أعيم اه بناني

(قوله والخارج) أي خارج الذهن ٤٠ لا خارج الاعيان ٤١ صبان (قوله كالزوجية) هي الانقسام الى متساوين صحيحين

٤١ صبان (قوله المتصورة
فهو ومهما المخصوص الخ)
دفع لما قيل انه لا يظهر
التمثيل به للين بالمعنى
الاخص لانه قد تتصور
الاربعة مع الغفلة عن
كونها زوجا ٤١ صبان

فهو التزام ان يعقل التزم
(فصل في مباحث الالفاظ)
مستعمل الالفاظ حيث يوجد
امام مركب واما مفرد

فاقول ما دل جزؤه على

(قوله كالشجاعة للاسد)
قد يمنع كون شجاعة الاسد
من اللازم الذهنى المرادف
للين بالمعنى الاخص لامكان
تصور الاسد مع الغفلة
عن شجاعته الا ان يمنع
فتأمل ٤١ صبان (قوله
ونخرج عن ذلك المهمل)
أي على رأى الجمهور من انه
يسمى اقظالم يقل وخرج
الموضوع قبل الاستعمال
لانقسامه اليهما فعمل
هذا مفهوم المستعمل
فيه تفصيل ويحتمل انه
أراد به الموضوع (قوله
حقيقة اطلاق) أي لا تقيد
ولا تعليل (قوله ثنائية)
وعلى هذه الطريقة
فالمركب والمؤلف مترادفان
(قوله مفرد) كزيد (قوله
ومركب) كعبده الله علما

شئ لا على لازم والاضاع قوله لازم والاضافة في قواهم دلالة الالتزام من اضافة المسبب للسبب
وذ كر الضمير في قوله فهو والتزام رعاية الخبر (قوله ان يعقل التزم) أشار به الى أنه يشترط في
دلالة الالتزام أن يكون ذلك اللازم لازما ذهنيا وهو المسمى باللازم البين بالمعنى الاخص
في اصطلاح بعض المناطقة وضابطه ان يلزم من تصور المزموم تصور لازمه سواء كان لازما في
الذهن والخارج معا كالزوجية بالنسبة للاربعة المتصورة فهو ومهما المخصوص وهو عدد
ذو زوجين أو في الذهن فقط كالبصر بالنسبة للاعمى فانه يلزم من تصور العمى تصور البصر فهو
لازم في الذهن وليس لازما في الخارج بل منافي وخارج بهذا الشرط اللازم غير البين وضابطه
أن لا يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم بينهما بل يتوقف على الدليل كالحديث اللازم
للعالم وكذلك اللازم البين بالمعنى الاعم وضابطه أن يلزم من فهم المزموم واللازم الجزم بالزوم
بينهما سواء كان يلزم من تصور المزموم تصور اللازم كالزوجية بالنسبة للاربعة أو لم يلزم كغايرة
الانسان للفرس مثلا فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور المغايرة المذكورة لكن اذا فهم
الانسان وفهمت المغايرة المذكورة جزم بالزوم بينهما فتحصل أن اللازم ينقسم الى بين وغير
بين والاول ينقسم الى لازم بين بالمعنى الاخص والى لازم بين بالمعنى الاعم ووجه تسميتهما
بذلك أن الاول فرد من الثاني فهو اخص منه وهذه احدى طريقتين في التقسيم ثانياتهما وهى
غير منافية للاولى أن اللازم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للاسد والى
لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب وما تقدم من
استراط اللازم البين بالمعنى الاخص هو الراجح وذهب الفخر ككثير من المتأخرين الى أنه يكفي
اللازم البين بالمعنى الاعم كما تقدم

(فصل في مباحث الالفاظ) أى فى المسائل التى يبحث فيها عن الالفاظ من حيث الافراد
والتركيب وما يلائهما كالسكينة والجزئية فالمباحث بمعنى المسائل المذكورة لان اجمع مجت
بمعنى مكان البحث وهو فى الاصل التفتيش عن باطن الشئ حساسا مستعمل عرفا فى بيان الشئ
والكشف عنه فقواهم مجت كذا بمعنى مكان بيانه والكشف عنه وذلك المكان كناية عن
المسائل التى يبحث فيها عنه وبقولنا من حيث الخ اندفع ما قد يقال كلامه يقتضى أن مجت
الدلالات ليس من مباحث الالفاظ وليس كذلك فتأمل (قوله مستعمل الالفاظ الخ) أى
المستعمل منها فالاضافة على معنى من وخرج عن ذلك المهمل فلا ينقسم الى ذلك لانه لا معنى له
حتى يقال فيه المركب ما دل جزؤه على جزئه معناه والمفرد ما لا يدل جزؤه الخ (قوله حيث يوجد)
أى فى أى تركيب يوجد كذلك فيه فهى حقيقة اطلاق (قوله اما مركب واما مفرد) يعنى أنه
لا يخرج عنه ما هو هذا بمعنى أن القسمة ثنائية وجعلها بعضهم ثلاثية مفرد وهو ما لا يدل
جزؤه على شئ أصلا ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزئه معناه وموافق وهو ما يدل
جزؤه على جزئه معناه والحق الاول ودخل تحت المركب المركب الاضافى كغلام زيد والتقييدى
كحيوان ناطق والاسنادى كزيد قائم وتحت المفرد الاسم والفعل والحرف (قوله فأول الخ)
الفاء للافصاح لانها أفصح عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان هذين القسمين فأول
الجزء اول مبتدأ أو ساغ الابتداء به مع كونه نكرة لوقوعه فى معرض التفصيل كذا قيل ويبحث

(قوله على أنه ~~يمكن~~ ان يراد الخ) بمعنى كونه في معرض التفصيل انه مفصل ومبين اذ المبتدأ وهو اول الذي هو المركب
مبين بالتعريف أعني ما دل الخ فانه قد وقع ما قيل يبحث في هذا الجواب أيضا مثل ٤١ البص التي تقدم وهو ان قوله

قوله ليس مفصلا وانما

هو بيان للمفصل اليه

(قوله بالايجاب) أي بذى

الايجاب أو متلبس بالايجاب

وقوله سلب شئ المراد بالشئ

الدلالة أي وسلب الدلالة

ما خوذ في تعريف المفرد

فيتوقف تعقله على تعقلها

وهي ما خوذ في تعريف

المركب فلزم توقف تعقل

بعض اجزاء المفرد على

تعقل بعض اجزاء المركب

اه صبان (قوله مع قصد

الواضع في الاخير الخ) أي

لانه جعله اعتبارا فاعتبر الاشعار

بالمذم (قوله واختار بعض

المحققين الخ) وجهه ان

الاشعار بالمذم اختارها

باعتبار الوضع الاصلى

لا الوضع العلى اذ باعتبار

الوضع العلى لا دلالة له على

صفة أصلا (قوله كما قرئ

به في السبع) أي في قوله

تعالى لكل باب منهم جزء

مقسوم وقوله على كل

جبل منهن جزءا (قوله

ملتبس) الاولى ملتبس

بجزء معناه بعكس ما تلا

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله وبيان اللبس هنا غير

مضراخ) بخالف ما تقدم

له ويؤيد ما قلنا كما تقدم

(قوله من تكرار الجزء الخ)

فيه بأن قوله فأول الخ ليس مفصلا وانما هو بيان للمفصل اليه فهو لم يقع في معرض التفصيل
والذى وقع في معرض التفصيل انما هو قوله مستعمل الاقفاط وأجيب بأن المراد بوقوعه
في معرض التفصيل وقوعه في مقام التفصيل وان لم يقع مفصلا نفسه بل وقع عنوانا لاحد
أقسام المفصل على أنه يمكن أن يراد بالة تفصيل التبيين كما في قوله تعالى وتفصيلا لكل شئ فان
قيل كان المناسب للمصنف تقديم تعريف المفرد على تعريف المركب لان المفرد جزء والمركب
كل والجزء سابق على الكل أجيب بأن تعريف المركب بالايجاب وتعريف المفرد بالسلب
والايجاب أشرف من السلب وأيضا لا يتصور سلب شئ الا بعد تعقله وبعضهم قدم تعريف
المفرد على تعريف المركب نظرا لسبق العدم على الوجود والنسكات لا تتراحم (قوله ما دل
جزؤه الخ) أي الذى أولفظ دل الخ فنام وصولة أو موصوفة ونخرج بقوله ما دل جزؤه ما ليس
كذلك بأن لم يكن له جزء أصلا بقاء الجزء ولا ماله أو له جزء لكن لا يدل كزيد واعترض على المصنف
بأن هذا التعريف غير مانع لشموله نحو عبد الله والحيوان الناطق وحجة الاسلام علماء مع قصد
الواضع في الاخير أن المسمى حجة في الدين وأجيب بأن المراد ما دل جزؤه دلالة مقصودة بالامالة
ولا كذلك الدلالة فيما ذكر لانها فماعد الاخير غير مقصودة وفي الاخير غير مقصودة بالامالة
بل بالتبع وأجاب الشيخ المولى بأن ماعد الاخير لا يدل جزؤه حال العلمية فهو خارج بقوله
دل جزؤه وأما ما يتوهم من دلالة فانما هو قبل العلمية واختار أن الاخير مركب لا مفرد
فلا يصح اخراجه لوجوب ادخاله حيث قلنا واختار بعض المحققين أنه مفرد باعتبار قصد
الواضع المعنى العلى ومركب باعتبار قصد المعنى التركيبى فليتمأمل (قوله على جرم معناه)
بضم الزاى كما قرئ به في السبع وهذا تميم للتعريف (قوله بعكس ما تلا) يعني أن المركب
ملتبس بعكس ما تلاه أي بعكس المفرد الذى أو بعكس مفرد تلاه والضمير المستترى لا يرجع
لما والضمير المقدر المنصوب يرجع للمركب هذا هو الاقرب الموافق لما هو الواقع من تبعية
المفرد للمركب وأما ما يصرح به كلام المصنف في شرحه من أن الضمير المستترى يرجع للمركب
والضمير المقدر المنصوب يرجع للمفرد فهو مجعول فيه بأن الذى تلا انما هو المفرد لا المركب
وبأنه لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجرى ان الصلة أو الصنعة على غير ما هي له مع خوف اللبس
وأجيب بأنه أراد بالتلا الاتصال مجازا من سلا لعل للاقلة للزوم وبأن اللبس هنا غير مضراصة
اقصاف كل من المفرد والمركب بالتلويم هذا المعنى لكن قد يعكر على صدر الجواب ان المصنف
نفسه فسر تلا يتبع الآن يقال أراد يتبع انصل ولا يخفى أن المراد بالعكس معناه الانغوى وانما
كان المركب ملتبس بعكس ما تلاه الذى هو المفرد لانهم قد عتروا المفرد بأنه ما لا يدل جزؤه على
جزء معناه وقد عرف هو المركب ~~ك~~ بأنه ما دل جزؤه على جزء معناه ولا ريب انه عكس ذلك
لا يقال يرد على تعريف المفرد بما ذكر أن الزاى من زيد قائم مثلا لا تدل على جزء معناه فيلزم أن
يكون مفردا لانا نقول المراد بالجزء في قولنا ما لا يدل الخ الجزء القريب ولا كذلك الزاى من
زيد قائم من لافانها جزء بعينه لانها انما كانت جزءا بواسطة أنها جزء من زيد وهو جزء من ذلك
والقاعدة أن جزء جزء الشئ جزء ذلك الشئ هذا ومن نكر الجزء بأن قال لا يدل جزء من الخ

يصح جعل الاضاف في جزئه للعهد الذهبى فيكون في معنى النكرة اه صبان

لا يرد عليه ذلك لان النكرة في سياق النفي تم فيخرج نحو المركب المذكور لان بعض أجزائه يدل فليتأمل (قوله وهو على قسمين) ظاهره أن التقسيم إلى القسمين المذكورين جار في المفرد الشامل للفعل والحرف وليس كذلك فيخص المقسم بالاسم وعن السنوسي أن الفعل كلي أبدا لوقوعه محمولا ولا يحمل الا الكلي وظاهره أيضا أن المركب لا ينقسم إلى هذين القسمين حيث خص التقسيم اليهما بالمفرد وليس كذلك بل ينقسم اليهما كالمفرد فالمركب الكلي كحيوان فاطق والجزئ كراس زيد يجمل الاضافة لاهله ولهاذا قال بعضهم تخصيص المفرد بالذكور ليس للاحتراز عن المركب بل لان الكلام هنا قاطبة للكليات الخمس وهي مفردات وهذا التقسيم انما هو باعتبار ركنية المعنى وجزئية لانه هو الذي يتصف بالركنية والجزئية حقيقة وأما وصف اللفظ بهما فهو مجاز من وصف الدال بما له دلول كما أن التركيب والافراد وصفان للفظ حقيقة وأما وصف المعنى بهما فهو مجاز من وصف المدلول بما له الدال فتأمل (قوله أعني المفردا) هذا المقام ليس للعناية لانه لا يوتي به الا اذا كان هناك خفاء وما هنا ليس كذلك لان رجوع الضمير لما تلا الذي هو المفرد معلوم من قاعدة أن الضمير يرجع لأقرب مذكور كذا يؤخذ من كلام بعض المحققين وقد يقال لما كان قديته وهم أن الضمير عائدا للمركب لانه هو المحدث عنه في قوله فأول الخ أي المصنف بالعناية لما في المقام من الخفاء بهذا الاعتبار (قوله كلي أو جزئي) باسقاط الهمزة بعد نقل حركتها الساكن قبلها الذي هو التثوين ويمنع سرف جزئي للوزن والكلي نسبة للكل الذي هو الجزئي والجزئي نسبة للجزء الذي هو الكلي وذلك لان القاعدة أن كل كلي جزء من جزئيه وكل جزئي كل لكليه لان حقيقة الجزئي مركبة من الكلي ومن الشخص فالجزئي كل لاكلي والكلي جزء للجزئي منسلا حقيقة زيد مركبة من الانسان والشخص فالانسان كلي وهو جزء من جزئيه كزيد وزيد جزئي وهو كل لكليه فليتأمل (قوله حيث وجدا) أي في أي تركيب وجد فيه المفرد فهي حقيقة اطلاق كما سرف في نظيره والالف فيه للاطلاق (قوله ففهم اشتراك الخ) الفاء للافصاح لانها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان كل من الكلي والجزئي ففهم اشتراك الخ ومفهم اشتراك خبر مقدم والكلي مبتدأ مؤخر ويجوز العكس لكن الاول أولى لان الكلي هو المعرف ومفهم اشتراك هو التعريف واللائق حمل التعريف على المعرف لا العكس ومثل ذلك يجري في قوله وعكسه الجزئي لا يقال مفهم الاشتراك عبارة عن المشترك فكأنه قال فالكلي هو المشترك وحينئذ يصدق بزيد الذي اشترك فيه بنوه مثلا لانه مشترك بينهم من حيث أبوتهم مع أنه جزئي فيه ككون التعريف غير مانع لانا نقول المراد بالمشترك ما جرى عليه اصطلاح المداقة وهو ما يصدق على كثيرين بمعنى أنه يصح حمله عليها وماذا كريس كذلك لانه وان كان مشتركين فيه باعتبار أبوتهم لكن لا يصدق عليهم بالمعنى المذكور ولا يمتنع في ان المراد الاشتراك المعنوي وضابطه أن يتحد اللفظ والوضع والمعنى وقد تعدد الافراد المشتركة في ذلك المعنى لا اللفظي وضابطه أن يتحد اللفظ ويتعدد الوضع والمعنى . واعلم أن أقسام الكلي ثلاثة الاول ما لم يوجد منه شيء والثاني ما وجد منه فرد واحد فقط والثالث ما وجد منه أفراد كذا قال الاقدمون وجعلها المتأخرون ستة حيث قسموا الاول إلى ما يستحيل وجوده

وهو على قسمين أعني المفردا
كلي أو جزئي حيث وجدا
فهم اشتراك الكلي

(قوله ان الفعل كلي) أي
وأما الحرف فهو جزئي
دائما بالنظر للاستعمال
وللوضع على أحد القولين
(قوله وهي مفردات) قيل
أي غالبا والافراد تكون
مركبة بحسب ما فانه جنس

شيء منه كالجوع بين الضدين وما لا يستحيل كبحر من زئبق وقسموا الثاني الى ما يستحيل وجود
 غير ذلك الفرد الذي وجد منه كلاله وما لا يستحيل كالشمس وقسموا الثالث الى ما وجد منه
 افراد غير متناهية كالصفة فان افرادها التي وجدت لا تنتهي لان منها الصفات الوجودية
 القائمة بذاته تعالى وقد دل الدليل على أنها الانهائية لها واستحالة وجود ما لانهائية له انما ثبتت في
 حق الحوادث ولا يصح التمثيل لذلك بنعمة الله كما منه بعضهم لان الكلام فيما وجد منه افراد
 لانهاية لها ونعمة الله ليست كذلك نعم هي لانهاية لها بمعنى أنه ما من نعمة الا وبعدها نعمة
 وهو كذا وليس ذلك مرادنا ولا يصح أيضا التمثيل لذلك بحركة الفلك لانه لا يتشبه الا على
 ما ذهب اليه الفلاسفة من أنه ما من حركة الا وقبلها حركة وهكذا الى ما لانهاية له في جانب
 الماضي وينون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بالشخص وهو مذهب باطل ومعتقده كافر
 وما وجد منه افراد متناهية وتحت هذا القسم ثلاثة أقسام ما لا يوجد له افراد سوى تلك
 الافراد المتناهية كالسكوك وما يوجد له افراد سواء هي غير متناهية كنعمة الله
 تعالى وما يوجد له افراد سواء هي متناهية وهو ما مثل المصنف بقوله كاسد في الحقيقة
 قول الاقسام الى ثمانية تفصيل لا وجه لادساقط ما به بعضهم هنا فاحفظ ذلك (قوله وعكسه
 الجزفي) فهو ما لا يفهم الاشتراك كزيد فانه لا يفهم الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من الاشتراك
 اللفظي لما تقدم من أن المراد هنا الاشتراك المعنوي وانما قدم المصنف تعريف الكل على
 تعريف الجزفي اهمامه لكونه مادة الحدود ودأبوا البراهين والمطالب غالباً ولانه قد عرف
 الكل بالايجاب والجزفي بالسلب والايجاب أشرف من السلب وأيضاً ما بالشيء لا يتصور
 الابداع العقل وجوده وبوجه الاول يوجه تقديم غير المصنف لذلك لابلوجه الثاني لان غير
 المصنف انما عرف الكل بالسلب حيث قال ما لا يمنع نفس تصور من وقوع الحركة فيه
 واعلم أن كلام المصنف انما هو في الجزفي الحقيقي واما الجزفي الاضافي فهو ما اندرج تحت ماهو
 أعم منه وبينه وبين الحقيقي العموم والخصوص باطلاق فيجسمعان في زيد من لا يوجد
 الاضافي في نحو الانسان (قوله وأول الخ) غرض المصنف بذلك تقسيم الكل الى ذاتي والى
 عرضي والى واسطة وهذا مأخوذ من كلامه بطريق المفهوم حيث قيد الاول بالاندرج في
 الذات والثاني بالخروج عنها فانه لم منه أن النوع واسطة لانه لم يندرج في الذات ولم يخرج عنها
 بل هو عينها وهو أحد اصطلاحات ثلاثة اشهرت من اصطلاحات كثيرة في ذلك ثانياً أن الذاتي
 ما اندرج في الذات والعرضي ما ليس كذلك وعليه فالنوع عرضي ثالثاً أن العرضي ما خرج
 عن الذات والذاتي ما ليس كذلك وعليه فالنوع ذاتي وتوضيح ذلك أن الكل اما مندرج في
 الذات بأن كان جزءاً منها وهو الجنس والفصل واما خارج عنها بأن لم يكن جزءاً منها ولا عينها وهو
 الخاصة والعرض العام واما غير مندرج وغير خارج بأن كان تمام الذات وهو النوع فالذات
 بمعنى الماهية كالحبوان الناطق بالنسبة للانسان والمرتد فيهما كالحبوان وكانا ناطق
 والخارج عنها كالضاحك وكلماتي وغير المندرج وغير الخارج كالانسان ولا يخفى عليك
 تنزيل الخلاف المذكور على ما ذكر هذا وقد ذكر المصنف أن الاربع نصب أولاً على الاشتغال
 وبجست فيه بأن ما بعد كل من اداة الشرط وفاء الجواب لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر

كاسد وعكسه الجزفي
 وأولاً لذات ان في المندرج

(قوله مادة الحدود والبراهين)
 أواد بالحدود مطلق التعاريف
 وبالبراهين مطلق الاقيسة
 ففي كلامه تغليب أو المراد
 الحدود الحقيقية والبراهين
 الحقيقة فيكون تخصيصهما
 بالذات لا شرفيتهما وقوله
 والمطالب هي النتائج لانها
 تطلب بالدليل اه صبان
 (قوله فالنوع ذاتي) وعلى
 هذا يكون منسوب بالذات
 بمعنى الماصدقات لا الماهية
 أو هو تسمية اصطلاحية
 على صورة النسبة فلا يقال
 يلزم نسبة الشيء لنفسه أو
 هو منسوب للماهية لقصد
 المبالغة اه صبان (قوله
 وبجست فيه الخ) لا تجعله
 من باب مطلق التفسير فلا
 اشكال

عاملا وحيداً فيجب رفعه على الابتداء والمسوغ التفسير وأجيب بأن أداة الشرط مؤخره
عن العامل تقدير أو القاء زائدة والاصل وأول للذات النسبة ان اندرج فيها وجواب الشرط
محذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ولا يخفى ما في هذا من التكلف (قوله للذات) أي
للماهية كما هو أحد اطلاقها وتانيها اطلاقها على الماصدق (قوله ان فيها اندرج) أي بأن
كان جزءاً منها وهو الجنس والفصل كما مر (قوله فانسجه) أي بأن تقول ذاك كما هو الشائع
عند المنطقة وبحث فيه بأن مقتضى قواعد النسب أن يقال ذوى لان أصل المنسوب
اليه ذوى والنسب يرد الاشياء الى أصولها وأجيب بأن ذلك ليس نسباً حقيقة بل نسبة
اصطلاحية على صورة النسب وعلى تسليم انه نسب حقيقة فهو على غير قياس (قوله أو
لعارض) أي أو انسبه لعارض بأن تقول عرضي كما هو الشائع عند المنطقة أيضاً وبحث
فيه أيضاً بأنه كان مقتضى الظاهر أن يقال عارضى ويجب بما تقتضيه دم أنقاول المراد بالعارض
المنسوب اليه الامر الذي يعرض للشيء كالضحك وبالعرضي المنسوب فهو الضاحك فالعارض
غير العرضي كما لا يخفى (قوله اذا خرج) أي عن الذات (قوله والكليات) بتخفيف الياء
للاوزن وقوله خمسة دون اتقاص أي ودون زيادة في كلام المصنف اكتفاء على حد قوله تعالى
سرايل تقيكم الحرأى والبرد وجه انحصار الكليات في الخمسة أن الكلى اما جزء من
الماهية وهو الجنس والفصل واما تمامها وهو النوع واما خارج عنها وهو الخاصة والعرض
العام * واعلم أنه قد استعمل بعض المولدين في الرجز زيادة حرف ساكن آخر الشطر الاول
وآخر الشطر الثاني كما هنا لكن العروضيون لم يذكروه بل ظاهر كلامهم منعه وعلى تسليم أنه
يسمى تذييلاً فإنه يزيل الجائز خاص بجزء البسيط والكامل والمتدارك بناء على طريقة من
أثبتوه وكان من استعمله تسامحاً شبه مستعمل آخر مشطورا الرجز بمسنة نعلن آخر مجزوما ذكر
(قوله جنس) هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالمقيقة كالحيوان فإنه يصدق
في جواب ما هو على كثيرين الخ بمعنى أنه يصح جملة على ما ذكرنا فاذ قيل الانسان والقرس
والجار ما هو صلح لان يحمل في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال حيوان أي المذكور
حيوان وما واقعة على الكلى الشامل لجميع الكليات فهي جنس والمراد بالكثيرين ما يشمل
اثنين فالكثيرات تعبير بذات اغما هو من مساحات المصنفين التي مقتضاها غير مراد فاندفع ما قد
يقال ان كثيرين جمع كثير وأقل الجمع اثنان بناء على أن المراد بالجمع ما فوق الواحد وأقل
الكثرة ثلاثة فيلزم أن لا يصلح لان يصدق على أقل من ستة أنواع وهو باطل وخرج بقولنا في
جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لانه لا يقع في الجواب المصطلح عليه عند
المنطقة وان وقع في الجواب عن السؤال بكيف كأن يقال كيف زيد فيقال ههنا من لا ومع
النظر للاضافة الى الفصل والخاصة لان كلامهم ما لا يقع في جواب ما وانما يقع في جواب أي
شيء كما يعلم مما يأتي ربقولنا على كثيرين الحد فإنه لا يصدق في جواب ما هو على كثيرين بل يصدق
في جواب ما هو على واحد فقط كأن يقال الانسان ما هو فيقال حيوان ناطق وبقولنا مختلفين
بالقيقة النوع فإنه وان صدق في جواب ما هو على كثيرين لكن متفقين بالحقيقة كما سألني
وأما الجز في فلا حاجة لاجراءه لما علمت من أن ما واقعة على كلى بواسطة أن الكلام ليس

فانسبه أو لعارض اذا خرج
والكليات خمسة دون اتقاص

(قوله وبالعرضي المنسوب
الخ) فالنسبة من نسبة
اللازم الى الملتزم اه صبيان
(قوله ما هو) أفرد الضمير
للتأويل بالمذكور (قوله
والمراد بالكثيرين الخ)
وغلب فيه أيضاً العاقل
على غيره حتى يصح الجمع
بالسواء والنون (قوله في
الجواب المصطلح) وهو
الجواب عن السؤال بما
أولى

(قوله وهذا مبني على القول الخ) عبارة الله بان قال الغنبي كون الناطق مميزا للانسان عما سواه انما هو عند من لم يجعل له مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان ٤٥ بالنسبة للملائكة بل بالنسبة

لما شاركه في جنسه فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانهم اعندهم ليست اجساما ولكنهم ناطقة اه بعض تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الخ اه بالمصرف جنس وفصل عرض نوع وخاص

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله في جنسه القريب)

ويلزم منه تميزه عما يشاركه في البعد بخلاف الفصل البعيد فانه لا يلزم من تميزه الشيء عما يشاركه في البعد

تميزه عما يشاركه في القريب

والاقتصار على ذكر الجنس

في النوعين مبني على ان

كل ماهية لها فصل لا بد

وان يكون لها جنس وهو

مذهب المتقدمين وذهب

المتأخرون الى عدم لزوم

ذلك فزادوا في تعريف

الفصل اوفى الوجود فقالوا

في تعريفه هو ما يميز الشيء

في ذاته عما يشاركه في الجنس

اوفى الوجود فان كان هذا

الفصل مميزا لماهية عن

جميع ما يشاركه في

الوجود فهو قريب وان

ميزه عن بعض ما يشاركه

فانه بعيد اه صبيان

مطلقا عن الفعل وان كانت تفسر ايضا مكان حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له اه صان

الافى الكليات فافهم (قوله وفصل) هو ما صدق في جواب أي شيء هو في ذاته كالناطق فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قيل مميز الانسان أي شيء هو في ذاته أي حال كونه مندرجا في ذاته صلح لأن يحسم في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بأن يقال ناطق وهذا مبني على القول بأن الناطق لا يقال الا على الانسان وأما على ما قاله بعضهم من أنه يقال على الملائكة والجن فليس الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة والجن وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لاي العرض العام ومع النظر لها الجنس والنوع لان كلامهم ما لا يقع في جواب أي واغما يقع في جواب ما وبقولنا في ذاته الخاصة فانها لا تصدق في جواب أي شيء هو في ذاته بل في جواب أي شيء هو في عرضه وأما الجزئي فلا حاجة لاجراجه لما تقدم * واعلم أن الفصل نوعان قريب وبعيد فالاول ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق فانه يميز الانسان عما يشاركه في جنسه القريب وهو الحيوان من القرس والمار ونحو ذلك والثاني ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالخمس بالنسبة للانسان فانه يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك فان قيل يلزم على ذلك كون الجنس غير العالي فصلا لانه يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحيوان بالنسبة للانسان فانه يميزه عما يشاركه في الجنس البعيد كالجسم من الحجر والشجر ونحو ذلك أجيب بأن الحيوان مثلا اذا وقع في جواب أي شيء هو كما اذا قيل مميز الانسان أي شيء هو في ذاته فقلت حيوان كان فصلا واذا وقع في جواب ما هو كما اذا قيل الانسان والقرس ما هو فقلت حيوان كان جنسا فهو فصل باعتبار وجنس باعتبار آخر فليتامل (قوله عرض) أي عام وهو ما خرج عن الماهية وصدق عليهم او على غيرها كالمفرد بالنسبة للانسان فانه خرج عن ماهيته ويصدق عليهم او على غيرها كأن يقال الانسان مفرد القرس مفرد وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا خرج عن الماهية الجنس والفصل والنوع فانها ليست خارجة عنها بل الاوان جزآن منها والثالث تمامها وبقولنا وصدق الخ الخاصة فانها وان خرجت عن الماهية تصدق عليها فقط * واعلم أن العرض العام نوعان الاول لازم كالمتنفس بالقوة والثاني مفارق كالمتنفس بالفعل (قوله نوع) هو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة كالانسان فانه يصدق في جواب ما هو على كثيرين الخ فاذا قيل زيد وعمر وما هو صلح لان يحسم في جواب ذلك على ما ذكر في السؤال بل لو قيل زيد ما هو صلح لذلك فيقال انسان لان المراد هنا بصدق على كثيرين حله عليهم وان لم تجتمع في السؤال بخلاف صدق الجنس على كثيرين فيما لا بد من جمعها في ذلك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لما العرض العام لما تقدم وبالنظر لها الفصل والخاصة فان كلامهم ما يصدق في جواب أي شيء هو وبقولنا على كثيرين الحد الامر والتقييد بالتفريق بالحقيقة الجنس فانه يصدق في جواب ما هو على المختلفين بالحقيقة فان قيل حقيقة كل من زيد وعمر وكية من الانسان والتشخص المختص به الذي لا يشترك فيه غيره فهما مختلفان بالحقيقة أجيب بأن المراد

فيه فهو بعيد اه صبيان (قوله كالمتنفس بالقوة) المراد بالقوة هنا مكان حصول الشيء مع عدمه او وجوده فهي أعم مطلقا عن الفعل وان كانت تفسر ايضا مكان حصول الشيء مع عدمه فتكون مباينة له اه صان

(قوله في نحو النقطة) أي لعدم اندراجها تحت جنس والالزم تركها أو الفرض أنها بسيطة وبحث فيه بأنما لا نسلم عدم تركها
 ماهية البسيط من أجزائه ذهنية كاذره السعد في شرح الشمسية أفاده الملو في كبريه قال الصبان وتقدم لنا فيه كلام
 شريف اه تم انه اختلاف في النقطة فقل من العدميات وقيل من الاعتباريات وقيل من الكميات هذا عند الحكماء
 وأما عند المتكلمين فالنقطة الجوهر الفرد (قوله بناء على نوعيته) أي كونه نوعا وانما تحت من العقول العشرة افرادا اختلفت
 بالخواص المشخصة لا بالفصول وقد رنا ان الجوهر المجرد جنس له وذهب الامام الى انه جنس تحت أنواع مختلفة بفصول لانها
 فعلى هذا القول يكون جنسا ٤٦ منفردا على تقدير ان الجوهر المجرد ليس جنسا له بل هو عرض عام له أفاده الصبان وفي

البنائي ان الفلاسفة قسموا
 الجوهر وهو ماهية اذا
 وجدت في الخارج كانت
 لا في موضوع الى خمسة
 أقسام لانه اما حال ويسمى
 الصورة واما محمل وهو
 الهيولى واما مركب منهما
 وهو الجسم ام لا حال ولا
 محمل وهو المجرد وفيه
 قسمان لانه اما ان يتعلق
 بالبدن يتعلق التدبير وهو
 النفس أو لا يتعلق به وهو
 العقل فالعقل على قولهم

 وأول ثلاثة بلا شطط

 جوهر مجرد عن المادة
 وعلاقتها واختلافها في
 جنس العقول العشرة وهو
 المجرد عن المادة وعلاقتها
 هل هو مندرج تحت
 الجوهر أم لا واختلفوا
 في العقول العشرة هل
 اختلفت بالحقيقة والفصول
 فتكون أنواعا والعقل جنسها
 أو بالعوارض والخواص
 فيكون العقل نوعا لها وهي

بالحقيقة هنا الحقيقة النوعية كحيوان فاطق لا الشخصية كالانسان والتشخص ولا شك
 أنهم امة متفقان في الأولى اذ يصدق على كل منهما أنه حيوان فاطق وان لم يتفق في الثانية والنوع
 المعروف بما ذكرنا هو النوع الحقيقي وأما الاضافي فهو ما يصدق في جواب ما هو على كثيرين
 وقد اندرج تحت جنس وينسب وبين النوع الحقيقي عموم وخصوص من وجه فيجتمعا في
 نحو الانسان وينفرد الاضافي في نحو الحيوان والحقيقي في نحو النقطة • واعلم أن مراتب
 النوع الاضافي ثلاثة النوع العالي وهو ما لا أنواع فوقه وتحتة الأنواع كالجسم والنوع
 السافل وهو ما لا نوع تحتة وفوقه الأنواع كالانسان والنوع المتوسط وهو ما فوقه نوع
 ويحتة نوع كالحيوان وبقي رابع وهو النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحتة ويمثله
 بالعقل بناء على نوعيته (قوله وخاص) بحذف الهاء وتحتة في الصاد للضرورة وهي ما يصدق
 في جواب أي شيء هو في عرضه كالمضاحك فانه يصدق في جواب ذلك فاذا قبل بميز الانسان أي
 شيء هو في عرضه أي حال كونه مندرجا في عرضه صلح لان يحتمل في جواب ذلك على ما ذكر في
 السؤال بان يقال مضاحك وما واقعة على الكلّي الشامل لجميع الكليات فهي جنس وخرج
 بقولنا في جواب بقطع النظر عن الاضافة لاي العرض العام لما مر ومع النظر لها الجنس
 والنوع لما تقدم وبقولنا في عرضه الفصل لانه يصدق في جواب أي شيء هو في ذاته كما علمت
 • واعلم أن الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس كالماشي فانه خاصة للحيوان ولا يلزم من
 كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس فكل خاصة للنوع خاصة
 للجنس ولا عكس والخاصة على نوعين ملازمة كالضاحك بالقوة ومفارقة كالضاحك بالفعل
 وجعل الضاحك من خواص الانسان مبني على ما ذهب اليه الحكماء من أن طبع الملائكة
 والجن لا يقتضي الضحك كما انه لا يقتضي البكاء ووقوع ذلك منهم كما ورد في بعض الآثار
 اتفاقا ليس باقتضاء الطبع وبهذا يجاب عما حكى من أن التسلسل يضحك اذا رأى أو سمع
 ما يتعجب منه وأما على ما ذهب اليه بعضهم من أن طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك
 فليس الضاحك من خواص الانسان بالنسبة لهما (قوله وأول) أي الذي هو الجنس وقوله
 ثلاثة أي بقطع النظر عن الجنس المنفرد لعدم الظفر بمثاله والافع النظر اليه يكون الجنس
 اربعة ومثله بعضهم للجنس المنفرد بالعقل بناء على جنسيته وقوله بلا شطط أي بلا زيادة يعنى
 ولا نقص فني كلامه اكتفاء قال بعضهم أصل قوله بلا شطط لان حق حرف النفي

افرادهم على القول بانه تحت الجوهر وانه من أقسامه كان نوعيا اضافيا على كل من القولين الاخيرين وعلى التقديم
 القول بانه ليس من أقسامه وان الجوهر ينقسم الى الحال والمحل والمركب منه بما فقط فعلى انه جنس يكون جنسا منفردا
 وعلى انه نوع يكون نوعا منفردا كأنه فقط الحق ضد أهل السنة وضى الله عنهم ان الجوهر ان لم يقبل القسمة فهو الفرد والا
 فهو الجسم وانكر واجمع ما عد ذلك اه باختصار وقد بين العلامة الصبان العقول العشرة وغيرها كالافلاك فراجع

(قوله تزينا للفظ) أي

تخصينه له أقول قد يتوقف
في وجه التزيين وما يتوهم
من أن وجهه خفة اللفظ
وعذوبته به هذا التقديم
يرد بان ذلك على تسليمه انما
نشأ من كثرة استعمال
اللفظ هكذا واقتسه على
هذا الوجه فلواستعمل
اللفظ وألف بدون التقديم
لحصلت تلك العذوبة والخفة
فانهم اه صبان (قوله
كالجواهر) لا يقال هناك ما هو
أعلى منه كالثمن والمذكور
والموجود والحادث لا نناقول
هذه اعراض عامة خارجة
عن الماهيات أي لم يجعل
شيئ منها جزء ماهية أصلا
فلا يكون من الجنس الذي
الكلام فيه لأنه لا بد أن
يكون جزءا من حقيقة أفاده
الملوى في كبره اه صبان
♦♦♦♦♦
جنس قريب أو بعيد أو وسط
(فصل في نسبة الالفاظ
للمعاني) *
ونسبة الالفاظ للمعاني
خسة أقسام بالانقصان
♦♦♦♦♦
(قوله وادراج الثاني والثالث
الخ) غير ظاهر في الثالث لان
الخاص لا يبين العام اه
عطار وفيه نظرا ذيبا يسه
مباشرة جزئية فانه عند
تحقق العام في غير هذا
الخاص يصدق العام ولا
يصدق الخاص

التقديم على جميع المنفي وهو البامع الشطط الدال بمجموعهما على ملازمة الثلاثة للشطط
وانما قدمت البامع تزينا للفظ وهذا انما يتجه على القول بأن لافي مثل ذلك ليست بمعنى غير أو ما
على القول بأنها بمعنى غير كما هو المشهور في نحو قولك جئت بلا زاد فلان لم يعرف (قوله جنس
قريب) ويسمى الجنس السافل وهو ما لا جنس تحته وفوقه الاجناس كالحيتان وقوله أو
بعيد أو هنا وفيما بعد بمعنى الوار ويسمى البعيد الجنس العالي وهو ما لا جنس فوقه وتحته
الاجناس كالجواهر وهذا عند الاطلاق وأما عند التقييد كأن يقال بعيد بمرتبة أو بمرتبتين فهو
بحسب التقييد الذي قيده فالاول كالجسم والثاني كالجواهر وقوله أو وسط هو ما فوقه جنس
وتحته جنس كالجسم وانما قدم المصنف البعيد على الوسط مع أن الاعتبار في ترتيب الاجناس
التصاعدا لانه المتيسر في النظم كما لا يخفى

(فصل في نسبة الالفاظ للمعاني) * اعلم أن ما ذكره المصنف من النسب الخمسة منه ما هو
معتبر بين معنى اللفظ وأفراده وذلك هو التواطؤ والتشاكل ومنه ما هو معتبر بين معنى اللفظ
ومعنى لفظ آخر وذلك هو التباين وما قد يقع من الحكم بالتباين بين الالفاظ فهو بالنظر
لما بينهما ومنه ما هو معتبر بين اللفظ ومعناه وذلك هو الاشتراك ومنه ما هو معتبر بين لفظ ولفظ
آخر وذلك هو الترادف وظاهر قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني لا يفي الا بالذي بين اللفظ
ومعناه وهو الاشتراك وإذا كان كذلك فكيف يخبر عنه بقوله خمسة أقسام وأجاب بعضهم
بأن في كلام المصنف اكتفاء والتقدير ونسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني
وللافراد وجعل الشيخ الملوى اللام في قوله المعاني بمعنى مع وجعل المراد من المعاني ما يشمل
الافراد وعليه فيصير كلام المصنف هكذا ونسبة الالفاظ مع نسبة المعاني ولا شك ان هذا يصدق
بنسبة الالفاظ للمعاني وللالفاظ ونسبة المعاني للمعاني اما حقيقة أو بمعنى الافراد فليأمل
(قوله ونسبة الالفاظ الخ) اعلم ان بعض هذه النسب يختص بالكلية وهو التواطؤ والتشاكل
كما هو ظاهر وأما الباقي فهو غير مختص به بل يكون في الجزئي أيضا ومثال التباين فيه زيد
واشوق ومثال الاشتراك فيه زيد اسم لابن عمرو وزيد اسم لابن بكر ومثال الترادف فيه
زيد وأبو عبد الله وبهذا التحقيق يعلم رد ما قيل من أن الجزئي من قبيل المتباين فافهم (قوله
خسة أقسام) بقى عليه ثلاثة وهي التساوي والعموم والخصوص من وجه والعموم
والخصوص باطلاق فضابط الاول أن يتحد ما صدق في مختلفه ما صدق كما في الكتاب
والضاحك وضابط الثاني أن يجتمع في مادة ويتنزل كل منها في مادة أخرى كما في الانسان
والابيض وضابط الثالث أن يجتمع في مادة ويتنزل أحدهما في مادة أخرى كما في الانسان
والحيوان قال بعض المحققين ويمكن ادراج الاول في الترادف بأن يراد به ما يشمل ما لو كان
بينهما الاتحاد ما صدق فقط وادراج الثاني والثالث في التخالف بأن يراد به ما يشمل التباين
الجزئي اه يتصرف وعليه في كلام المصنف مستوفى لجملة النسب الخاتمة (قوله وتواطؤ)
أي توافق وذلك بأن كل المعنى الواحد مستوفى في افراد من غير اختلاف وتفاوت فيها كما في
الانسان فان معناه لا يختلف في افراد فان قيل قد يكون للمواطئ في بعض الافراد كثيرا نارا
وأكل منه في بعض آخر وهذا يقتضي أنه متشاكل وذلك كالانسان فان بعض افراد

كثيرا عليه الصلاة والسلام أكثر وأكمل من غيره في الخواص الانسانية كالادراك أجب
 بما قاله القرافي من أن التفاوت بالامور الخارجية عن المسمى غير معتبر حتى يخرج ما ذكر
 عن التواطىء (قوله قشا كان) أى بأن يكون المعنى الواحد ليس مستويا في أفراد بل مختلف
 ومتفاوت فيها كما في النور فانه في الشمس أقوى منه في غيرها وانما سميت هذه النسبة بذلك
 لان الناظر في ذلك يتشكك ويقع في شك فانه ان نظر لاصل المعنى كان من قبيل التواطىء
 والا كان من قبيل الاشتراك ولذلك أنكر ابن التلمساني حقيقة القشا كان حيث قال لاحقة
 له لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فاشتركوا لاقتواطىء وضعه القرافي بما ملخصه ان
 المعنى هنا واحد وهو القدر الشامل لجميع الافراد فلا يصح كونه من قبيل المشترك والتفاوت
 هنا بما مر من جنس المسمى فلا يصح كونه من قبيل المتواطىء فتثبت له حقيقة فليستأمل (قوله
 بخالف) أى تبين كلى كما في معنى الانسان ومعنى الفرس ويمكن جملة على ما يشمل التباين الجزئي
 فبدخل فيه العموم والخصوص من وجهه والعموم والخصوص باطلاق كما مر (قوله
 واشترك) أى اللانظري بأن يتحد اللفظ ويتعدد معناه كما في عين فانها تطلق على الباصرة
وعلى الجارية وعلى الذهب وعلى دات الشيء وعلى خيار الشيء وعلى الشمس وعلى حرف الهجاء
الخ. ومن وعلى غير ذلك كما يعلم بالوقوف على القاموس وغيره (قوله عكسه الترادف) أى
 المتابع والتوارد في الاستعمال على المعنى الواحد بان يتعدد اللفظ ويتحد المعنى كما أشار به بقوله
 عكسه كما في انسان وبشر فانهم متتابعان ومتواردان على معنى واحد وهو الحيوان الناطق
 ثم انه قد يتبادر الى الوهم اعراب قوله عكسه الترادف مبتدأ وخبر او هو لا يتناسب اعراب قوله
 تواطوا الخ بدلا من خمسة كما في نظائره فلا يحسن أن يجعل قوله عكسه معطوفا على ما قبله على
 حذف العاطف وقوله الترادف بدلا أو عطفا بيان (قوله واللفظ) أى المعهود وهو المستعمل
 وقوله اما طلب أو خبر أى أو تنبيه والاول ما دل على الطلب النفسي والثاني ما احتمل الصدق
 والكذب والثالث ما دل على ثمن أو ترج أو نحو ذلك ولا يرد على الاول قولك لمن معه ماء انا
 عطشان ونحوه لان دلالة على الطلب ليست بذاته بل بقريضة المقام (قوله وأول ثلاثة الخ)
 لا يخفى أن الاول في كلامه هو الطلب وهو يشمل طلب الفعل كضرب وطلب الترك كالاتصاف
 وظاهر سياق المصنف أن هذا التقسيم جاري كل منهما لكن قد يمنع من ذلك قوله أمر مع
 استعماله لانه لا يظهر الا في طلب الفعل اذ طلب الترك لا يسمى أمرا الا أن يقال انه مبنى على
 أن طلب الترك طلب فعل الضد (قوله أمر مع استعماله) أى مع اظهار العلوية على أن السبب
 والثاء لا طلب بمعنى الاظهار أو مع العلوية على أنهما زائدتان وعلى الاول يكون المصنف قد
 جرى على القول باشتراط العلوية نفس الامر مع اظهاره ويحتمل أن يكون جارا على القول
 باشتراط اظهار العلوية وان لم يكن عاليا في نفس الامر وعلى الثاني يكون قد جرى على القول
 باشتراط العلوية نفس الامر وان لم يظهره فتلخص أن كلام المصنف محتمل لثلاثة أقوال وبقى
 رابع وهو القول بأنه لا يشترط شيء من ذلك وهذا القول هو الرابع فما جرى عليه المصنف طريقة
 مرجوحة (قوله وعكسه دعا) يجري فيه الاقوال المذكورة فيما مر والرابع عدم اشتراط شيء
 وهكذا يقال في قوله وفي التساوى الخ (قوله فالتجانس وقعا) الفاء فيه زائدة والاف لا إطلاق

تواطؤ تشاك تخالف
 والاشترالك عكسه الترادف
 واللفظ اما طلب أو خبر
 وأول ثلاثة ستذكر
 أمر مع استعماله وعكسه دعا
 وفي التساوى فالتجانس وقعا

(قوله ما دل على ثمن أو
 ترج) أى فان اللفظ الدال
 على ذلك موضوع لكيفية
 يلزمها الطلب وهي ميل
 النفس وقوله ونحو ذلك
 أى كانداء فانه موضوع
 لكيفية يلزمها الطلب
 وهي الرغبة في الاقبال
 (قوله ولا يرد على الاول الخ)
 محتمل الايراد ان الطلب
 يشمل أناء عطشان مع انه
 لا يقال له أمر ولا دعاء ولا
 التجانس وهو قد حصر
 الطلب في ذلك (قوله ليست
 بذاته) أى ليست من جهة
 وضعه

(فصل في السك والكلية والجزئية) * وشارك الاقوال في البداهة بالكاف الكلّي
والاخيرين في البداهة بالجيم الجزئي فجعله الالفاظ ستة ثلاثة مبدوءة بالكاف وثلاثة مبدوءة
بالجيم (قوله السك حكمنا الخ) السك في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع (قوله كما هو
عليه فتسمية الحكم كلام من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الاصل والافسد
صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره الملوّ في كبريه (قوله على المجموع) أي على الافراد المجتمع
جميعها كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع أو على بعض الافراد المجتمعة كما هو المجاز فيه فالاول
كما في قوله تعالى وبسم الله الرحمن الرحيم فمؤيد ثمانية والثاني كما في قولك أهل الأثر علماء
وقد يكون الكلام محملاً للامرين كما في قولهم يتوهم بحملون الضررة العظيمة فانه يحتمل أن
يكون المراد مجموع جميع الافراد لككون كل منهم لا يستقل بالحل وأن يكون المراد مجموع
بعضها لكونه يستقل به وبما تقرّر به علم أن قوله ان المجموع قد يراد به البعض محمول على أن
ذلك على طريق المجاز (قوله ككل الخ) هذه رواية باله في والافلامر وى أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل ذلك لم يذكر واسم الاشارة عما دللنا كور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليمين
لمسلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وانما كان الحديث
المذكور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو النسيان
فيه فلو كان من باب الكلية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لائق به صلى الله عليه وسلم هذا
توجيه كلام المصنف والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية ومخالفة الخبر للواقع انما نعت
عيما اذا علمها الخبر ويشهد له هذا ما روى في بعض الطرزم أنس ولم يصر وما روى من أنه لما
قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الكلية
لماصح قوله المذكور لأن الايجاب الجزئي انما يرفع السلب الكلّي وأيضا المفترق السؤال
بأم اطلب تعمين أحد الامرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك اما بالتعمين أو بنفي كل من
الامرين المذكورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعمين فوجب أن يكون نفي الكل
منهما ويؤيد ما ذكرناه هو القاعدة وان كانت أغلبية من أن تأخر النفي عن اداة التعميم لعموم
السلب بخلاف تقيدها عليهم اهذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من دأب الفعل وينبغي
أن محله اذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه
(قوله وحيثما السك فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله كما وذلك كما في قوله تعالى
كل نفس ذائقة الموت وكافي الكلمة المشرفة بنساء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيها
لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستفعاة استثناء متصلا لا دخول المستثنى في المستثنى منه
بحسب الوضع وان كان خارجا منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة
أن يريد بالنفي غير الذات العلية من الآلهة والالزم الكفر والعباد بالله تعالى (قوله فانه كلية
الخ) الضمير عائدا للحكم المفهوم من قوله حكما فهو على حد قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى
وكما يهمل الحكم المذكور كلية تسمى القضية المشكلة عليه كلية (قوله والحكم لبعض الخ)
اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض
بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يهمل الحكم المذكور جزئية تسمى

(قوله السك في الحقيقة هو الموضوع الذي هو المجموع) (قوله كما هو عليه فتسمية الحكم كلام من باب تسمية الشيء باسم متعلقه لكن هذا باعتبار الاصل والافسد صار حقيقة اصطلاحية كما ذكره الملوّ في كبريه) (قوله على المجموع) أي على الافراد المجتمع جميعها كما هو الحقيقة في اطلاق المجموع أو على بعض الافراد المجتمعة كما هو المجاز فيه فالاول كما في قوله تعالى وبسم الله الرحمن الرحيم فمؤيد ثمانية والثاني كما في قولك أهل الأثر علماء وقد يكون الكلام محملاً للامرين كما في قولهم يتوهم بحملون الضررة العظيمة فانه يحتمل أن يكون المراد مجموع جميع الافراد لككون كل منهم لا يستقل بالحل وأن يكون المراد مجموع بعضها لكونه يستقل به وبما تقرّر به علم أن قوله ان المجموع قد يراد به البعض محمول على أن ذلك على طريق المجاز (قوله ككل الخ) هذه رواية باله في والافلامر وى أنه صلى الله عليه وسلم قال كل ذلك لم يذكر واسم الاشارة عما دللنا كور من قصر الصلاة والنسيان في قول ذي اليمين لمسلم صلى الله عليه وسلم من ركعتين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله وانما كان الحديث المذكور من باب الحكم على المجموع لانه المنفي في نفس الامر لثبوت أحدهما وهو النسيان فيه فلو كان من باب الكلية لكان الخبر غير موافق للواقع وهو غير لائق به صلى الله عليه وسلم هذا توجيه كلام المصنف والراجح عند المحققين أنه من باب الكلية ومخالفة الخبر للواقع انما نعت عيما اذا علمها الخبر ويشهد له هذا ما روى في بعض الطرزم أنس ولم يصر وما روى من أنه لما قال صلى الله عليه وسلم ذلك قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن الحديث من باب الكلية لماصح قوله المذكور لأن الايجاب الجزئي انما يرفع السلب الكلّي وأيضا المفترق السؤال بأم اطلب تعمين أحد الامرين المعتقد ثبوت أحدهما وجواب ذلك اما بالتعمين أو بنفي كل من الامرين المذكورين لا بنفي المجموع وليس في الحديث تعمين فوجب أن يكون نفي الكل منهما ويؤيد ما ذكرناه هو القاعدة وان كانت أغلبية من أن تأخر النفي عن اداة التعميم لعموم السلب بخلاف تقيدها عليهم اهذا وقال بعضهم البحث في المثل ليس من دأب الفعل وينبغي أن محله اذا لم يترتب على التمثيل ارتكاب خلاف الواقع في كلام الله أو كلام رسوله كما هنا فاحفظه (قوله وحيثما السك فرد الخ) اللام فيه بمعنى على وهي متعلقة بقوله كما وذلك كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكافي الكلمة المشرفة بنساء على أنها سالبة كلية لعموم السلب فيها لجميع أفراد الاله غير الذات العلية المستفعاة استثناء متصلا لا دخول المستثنى في المستثنى منه بحسب الوضع وان كان خارجا منه بحسب الارادة لانه يجب على المتكلم بالكلمة المذكورة أن يريد بالنفي غير الذات العلية من الآلهة والالزم الكفر والعباد بالله تعالى (قوله فانه كلية الخ) الضمير عائدا للحكم المفهوم من قوله حكما فهو على حد قوله تعالى اعدوا هو أقرب للتقوى وكما يهمل الحكم المذكور كلية تسمى القضية المشكلة عليه كلية (قوله والحكم لبعض الخ) اللام فيه بمعنى على كالذي قبله وذلك كما في قولك بعض الحيوان انسان ولا فرق في ذلك البعض بين أن يكون واحدا أو أكثر (قوله هو الجزئية) وكما يهمل الحكم المذكور جزئية تسمى

(قوله ما يقتضى تصور العرف) ٥٠ من جهة ما أورده البناني على قول السنوسي العرف للحقيقة ما عرفت سبب

المعرفة تلك الحقيقة انه يقتضى ان مجرد تصور العرف سبب في تصور الحقيقة وليس كذلك بل السبب مجموع أمرين التصور المذكور وحمل العرف على الحقيقة ولهذا عرف في التهذيب العرف بما يقال على الشيء لفائدة تصورته ثم أورد سؤالاً وجواباً على ذلك فراجعهم ♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
والجزء معرفته عليه
(فصل في المعارف)
معرف على ثلاثة قسم
حذو وسمي واقطى علم
فالحد بالجنس وفصل وقعا
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
(قوله والمراد بالتصور الأول الخ) ولا يرد أنه استعمال لفظ التصور في التعريف في المعنيين هو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً ومشتراك فيهما عدم الالبس اه صبان (قوله كقولهم العلم كالنور) وكقولهم الاسم كزيد والفعل كضرب وأخذ من تمثيله بالعلم كالنور والجهل كظللة أن المراد بالمثل ما يعم المشبه به لا خصوص جزئ الشيء اه صبان (قوله والا كان حد ناقصاً) قال العطار وأقول في ذلك نزاع ذكرناه في غير هذا الفصل وكذا يقال فيما يأتي

القضية المشقة عليه جزئية (قوله والجزء معرفته عليه) أى واضحة وانما وصف المعرفة بكونها اجلية مع أنه لا يتصف بذلك الا معنى الجزء وهو ما تركب منه ومن غيره كل محسوسا كان كالسمار بالنسبة للعصير أو معقولاً كالحيوان بالنسبة للانسان اذا المعرفة هي الادراك ولا معنى لا تصافه بذلك مبالغة في ظهور معنى الجزء وقد يقال المراد أنها اجلية من حيث متعلقاتها ويمكن أن يقال مراده بكونها اجلية حصواها من غير احتياج الى فكر وتامل
(فصل في المعارف) جمع معرف بكسر الراء وهو ما يقتضى تصور تصور العرف بفتح الراء أو امتيازها عن غيره فلا قول الحد التام والثاني ما عداه مما سياتى والمراد بالتصور الأول الخطو وبالل بال لا الحصول عن جهل لان العرف يكسر الراء يجب أن يكون معلوماً حال التعريف به والالزم التعريف بالمجهول وبالتصور الثاني الحصول عن جهل لا بالخطو وبالل لان العرف بفتح الراء يجب أن يكون مجهولاً حال تعريفه والالزم تحصيل الحاصل وعلم من التعريف المذكور ان العرف بالكسر غير العرف بالفتح وهو ظاهر بالنسبة للفظ وكذا بالنسبة للمعنى باعتبار الاجمال والتفصيل في الحد والرسم وباعتبار الظهور والخفاء في التعريف اللفظي فليتأمل (قوله معرف) مبتدأ والمسوق وقوعه في معرض التفصيل وقال المصنف في شرحه انه حذف منه ال للضرورة (قوله على ثلاثة قسم) وزاد بعضهم التعريف بالمثل كقولهم العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالتقسيم كقولهم العلم تصور أو تصديق والتحقيق أو كلاً منهما كالتعريف اللفظي داخل في الرسم لانه من التعريف بالخاصة فان مشابهة العلم للنور خاصة من خواصه وكذا امثاله للظلمة وانقسام الشيء الى أقسامه خاصة من خواصه وكذلك لفظ القمع مثلاً في تعريف البرابنة القمع وعلى هذا فالعرف على قسمين فقط فتسكون القسمة ثنائية لا ثلاثية كما فعل المصنف فافهم (قوله حد) أى تام وناقص وكذا قوله ورسمي كما يعلم مما يأتى واعلم ان الحد في اللغة المنع أطلق على ما يأتي لثمة ومن دخول أفراد غير العرف فيه ومن خروج أفراد منه لا يقال يقتضى أن يسمى الرسم حد المنع من ذلك لاننا نقول منع الرسم ضعيف فلا يعتبر على ان وجه التسمية لا وجهها كما هو مشهور (قوله ورسمي) ويقال للرسم أيضاً فان قيل يلزم على ذلك نسبة الشيء الى نفسه لانه منسوب للرسم الذي هو هو أجيب بأنه منسوب للرسم التغوي وهو الاثر لا المصطلح عليه حتى يلزم ما ذكرنا قال بعضهم ويمكن أن يتكافأ بان يقال انه منسوب للرسم المصطلح عليه ويراد منه فرد من أفراد فيكون من نسبة النوع الى فرد (قوله ولفظي) منسوب للفظ من نسبة الخاص للعام وقد عرفت أنه لا حاجة لزيادة ذلك على التحقيق فلا تغفل (قوله علم) تكملة للبيت وكأنه نبه به على أنه لا بد أن يكون اللفظ المعرف به علم معناه وانما جهل كونه مسمى باللفظ الاخر فأده ابن يعقوب (قوله فالحد بالجنس الخ) الفاء للافصاح لانها أفصحت عن شرط محذوف والتقدير اذا أردت بيان ذلك فالحد الخ ومراده بيان الحد التام وأراد بالجنس الجنس القريب كما يؤخذ من قوله وناقص الحد الخ وقوله وفصل أى قريب لان ذكر البعيد بعد الجنس القريب لا يفيد لانه اما أعم منه أو مساو له كالنامى والجناس بالنسبة للحيوان ويشترط في تمام الحد زيادة على ما فهم مما مر تقديم الجنس على الفصل والا كان حد ناقصاً (قوله وقعا) خبر عن قوله فالحد

والالف فيه للاطلاق (قوله والرسم) أى التام وقوله بالجنس أى القريب كما يؤخذ من قوله
وناقص الرسم الخ وقوله وخاصة أى شاملة لازمة بخلاف غير الشاملة كالعالم بالنسبة للانسان
فلا يعرف بالخروج كثير من الافراد عنها وبخلاف غير اللازمة كالمتمم بنفس بالفعل بالنسبة
للحيوان فلا يعرف بالخروج أفراد المحدود عنها حال المفارقة ويشترط في تمام الرسم زيادة على
ما ذكره تقديم الجنس على الخاصة والا كان رسماً ناقصاً فاده بعض المحققين (قوله معاً) أى
حال كونهما معاً (قوله وناقص الحد) من اضافة الصفة للموصوف وقوله بفصل الخ ذكر للحد
الناقص صورته الاولى أن يكون بالفصل وحده كأن يقال الانسان ناطق الثانية أن يكون
بالفصل مع الجنس البعيد كأن يقال الانسان جسم ناطق وبقيت صورة الثالثة وهى أن يأتي
بالجنس القريب والفصل لكن مع تأخير الجنس عن الفصل كما يعلم مما مر كأن يقال الانسان
ناطق حيوان وما ذكره المصنف هنا من كون الحد الناقص يكون بالفصل وحده مبنى على
جواز التعميم بالفرد وهو مذهب المتأخرين من المناطقة وكذا ما ذكره بعد من كون الرسم
الناقص يكون بالخاصة وحدها كما لا يخفى (قوله أو معاً) معطوف على محذوف والتقدير
بفصل وحده أو معاً (قوله لا قريب) تأكيدياً لقبوله (قوله وقعا) خبر عن قوله وناقص الحد
والالف للاطلاق (قوله وناقص الرسم) من اضافة الصفة للموصوف كما مر في نظيره وقوله
بخاصة فقط لا بد أن تكون تلك الخاصة شاملة لازمة لتمامه ذلك كأن يقال الانسان
ضاحك وقوله أو مع جنس أبعد بالتموين للضرورة والمراد به البعيد وذلك كأن يقال الانسان
جسم ضاحك فهاتان صورتان وبقيت صورة ثالثة وهى أن يأتي بالجنس القريب والخاصة
لكن مع تأخير الجنس عن الخاصة كما يعلم مما تقدم كأن يقال الانسان ضاحك حيوان
(تنبيه) * بقى التعريف بالعرض العام مع الخاصة أو مع الفصل كأن يقال الانسان ماش
ضاحك أو ناطق وكذا التعريف بالفصل مع الخاصة كأن يقال الانسان ناطق ضاحك
والصواب كما قاله السيد أن الاول رسم ناقص وهو أقوى من الخاصة وحدها وأن كلامنا الثانى
والثالث حد ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وأما ما نقله الحقيقى عن بعضهم من عدم
اعتبار كل من هذه الثلاثة فلا يخفى ضعفه بل رده لأن انضمام العرض العام الى الخاصة أو الى
الفصل ان لم يقل يضاف والواقع أنه مقتو كما ذكره السيد وكذا انضمام الخاصة الى الفصل
وظاهر كلامهم أن العرض العام وحده لا يقع معرفاً وهل هو مبنى على عدم جواز التعريف
بالاعم أو لا توقف فيه بعضهم والا قرب الاول فليحذر (قوله وما باللفظ الخ) أى والذي ظهر
عندهم بالعرف اللفظي الخ فما اسم موصول ونحوه من اوله الخ مع معنى عندهم طرف لتلك
الصفة وقوله بتبديل الخ فيه تسامح لان المعرف اللفظي ليس بنفس التبديل بل اللفظ الذى أتى
به بدلا من التعريف من قبيل الالفاظ وذلك كأن يقال فى تعريف البرهوت لقمح وقوله برديف
أى برادف فهو فعل مفعول وقوله أشهر أى عند السامع واحتز بدلا عن الرديف
الاشئى أو المساوى كما هو ظاهر (قوله وشروط كل الخ) ظاهر كلامه اعتبار ما ذكره من الشروط
فى اللفظ كغيره ونعتبه بعضهم بأنه لا معنى لاشتراط هذه الامور فيه لانه لا يعقل تخلف شئ
منها عنه اذ لا يمكن أن يكون لفظ الرديف الا شهر غير جامع ولا غير مانع لان مدلوله عين مدلول

والرسم بالجنس وخاصة معاً
وناقص الحد بفصل أو معاً
جنس به لا قريب وقعا
وناقص الرسم بخاصة فقط
أو مع جنس أبعد قد ارتبط
وما باللفظي لديهم مشهوراً
تبدل لفظ برديف أشهراً
وشروط كل أن يرى مطرداً

(قوله كالعالم) أى
بالفعل (قوله بقى التعريف
بالعرض العام الخ) بقى
أيضاً التعريف بالجنس
بنوعيه مع الفصل والخاصة
أو العرض العام والظاهر
ان الجنس القريب مع
الفصل والخاصة أو
العرض العام حد تام وأن
الجنس البعيد مع الفصل
والخاصة أو العرض العام
حد ناقص اه صبان

(قوله لكن ناقش بعض المحققين الخ) فيه نظر لانه اذا لم يكن الاخر مشتركا لم يكن رديفا وعلى تسليم أنه رديف اذا كان المشترك خاليا من القرينة كان ٥٢ غير ظاهرا وهو خلاف القرض وان كان كل منهما مامشركا بين معنيين الا ان أحدهما

أشهر من الآخر فمما لا يخفى فيه ما لم ينتج التعريف بالمشترك لان محل منه اذا لم يرد به جميع معانيه وهنا قد أريد به معناه معا وان كان أحدهما أشهر في معنى من معنييه والاخر شقيا فلهما كانت الشهرة في هذا المعنى قرينة على ارادة تعريف الآخر بالنسبة لاحد معنييه وان كان كل منهما مامشترقا في معنى غير ما اشترفيه الاخر لم يصح التعريف لعدم الشهرة من الجهة التي قصد بها التعريف فتأمل

ولا يبعد ان يعمد ودولا

(قوله كالنفس) بكون

القاصو وجه الشبه ان كلا

جسم لطيف له اتصال بغيره

والتعريف الصحيح للنار

جسم لطيف شديد الحرارة

محرق اه صبيان قال

المطار قال المرعشي المراد

بالنار المعرفة الحار الساري

في البحر اه أي لا النار

المشتعلة وانما كان

المراد ذلك لظهور التشبيه

بالنفس وثبه على أن وجه

اللفظ غير الا شهر ولا يمكن أن يكون دون المعروف ولا مساويا لان القرض أنه أشهر منه ولا مجاز لان الجواز والحقيقة ليسا مترادفين ولا يمكن أيضا دخول الدور فيه كما سرح به ابن قاسم في الآيات وهكذا الباقي اه وهو وجهه لكن ناقش بعض المحققين في قوله وهكذا الباقي بأنه يمكن أن يكون اللفظ الأشهر مشتركا بين معنى رديفه غير الأشهر وبين معنى آخر وهذا يعلم مافي قوله لانه لا يعقل تخالف شيئا منها عنه فليتأمل (قوله أن يرى مطردا منعكسا) فسر القرافي المطرد الجامع والمنعكس بالمانع ونص عبارته في شرح التنقيح وقولنا جامع هو معنى قولنا مطرد وقولنا مانع هو معنى قولنا منعكس لكن مقتضى كلام الجمهور خلافه حيث سمر والمطرد بالذي كلما وجد المعارف يكسر الراء ووجهه هو والمنعكس بالذي كلما وجد المعارف يفتح الراء ووجهه هو اذ مقتضاه ان المطرد المانع والمنعكس الجامع وعليه حقيقة الاطراد أن يكون كلما وجد المعارف بالكسر ووجه المعارف بالفتح بأن لا يزيد الا قول على الثاني بافرا د يصدق فيها دونه كما في قولك حيوان ناطق في تعريف الانسان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الانسان فانه يزيد بالحمار والفرس مثلا لم يصح التعريف لكونه غير مطرد فانه يوجد ولا يوجد المعارف بالفتح في الافراد التي زادت فلم يكن مانعا وحقيقة الانعكاس أن يكون كلما وجد المعارف بالفتح ووجه المعارف بالكسر بأن لا يزيد الا قول على الثاني بافرا د يصدق فيها دونه كما في قولك جسم نام حساس في تعريف الحيوان فلوزاد عليه بتلك الافراد كما في قولك متفكر بالقوة في تعريف الحيوان فانه يزيد بالحمار والفرس مثلا لم يصح التعريف لكونه غير جامع فانه يوجد المعارف بالفتح ولا يوجد فلهذا لم يكن جامعاً فليتأمل (قوله وظاهرا) أي عند السامع وقوله لا أبعادا لا يانصرح بالمشهور والمراد أبعاد عن الذهن وهو الاخفى وذلك كقولك في تعريف النار هي جسم كالنفس فانه أخفى من المعارف لثبوت خفاء النفس بدليل كثرة الخلاف فيها والمراد مساويا في الخفاء وذلك كقولك في تعريف المتحرك هو ما ليس بساكن اذا استوى كل منهما عند السامع فليتأمل (قوله ولا تجوز الخ) أي ولا بلفظ تجوز به الخ كما قاله المصنف في شرحه وذلك كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف الناس فان هذا اللفظ تجوز به بالقرينة تحرز به عن غير المعنى المراد وان كان فيه قرينة مانعة من ارادة المعنى الاصل فالقرينة المنفية في قوله بالقرينة بها تحرز انما هي المعينة لا المانعة وبذلك اندفع الاعتراض بان الجواز لا يتحقق الا بقرينة فكيف يقول المصنف ولا تجوز ابدال قرينة الخ واحترز بذلك عما لا تجوز به مع قرينة معينة كأن تقول في تعريف العالم هو بحر بلاطف الناس يظهر الدقائق والنكات فانه تعريف صحيح لعدم الاتباس حينئذ ولا حاجة في هذه الحالة لقولنا بلاطف الناس لانه متغنا عنه بقولنا يظهر الخ لان المعينة تسكن عن المانعة كما هو مقرر في محله (قوله ولا يما يدرى بحدود) أي ولا بما يعلم بواسطة المعارف بالفتح فالمراد بالحدود مطلق المعارف وانما امتنع التعريف بذلك للزوم الدور حينئذ فان كلاما من المعارف بالفتح والمعارف بالكسر متوقفة على الآخر في هذه الحالة وهو انما صرح بذلك اذا

كان

الشبه احداث كل الخفة في مجاورته فان الحرارة تنفذ بالجسم خفة بخلاف الرطوبة وكذلك النفس التي هي الروح تحدث في الجسم خفة ومن ثم كان الحي أخف من الميت كما هو شاهد كل ذلك اه فتأمل

(قوله وقد عرفوا الشيتين بالاثنتين) هذا يفيد أن الاثنتين هنا اعم من الاثنتين فيما سبق لان الاثنتين فيما سبق هما الفردان فلا يصدقان على الاربعة مثلا بدليل تعريفهما بأنهما أول عدد الخ والاثنتين هنا بمعنى مطابق الامرين تساويا أم لا والما احتيج لوصف الشيتين بكونهما غير متفاضلين فان قصد بقوله وقد عرفوا الشيتين بالاثنتين انهم عرفوا الشيتين غير المتفاضلين بالاثنتين كان الاثنان اعم أيضا اذ الشيطان غير المتفاضلين تفسير للمساويين والمتساويان ٥٣ يشملان الاربعة بخلاف

الاثنتين أو لافانهما ما خاصان بأول الأعداد المتساوية بدليل قوله أول عدد الخ وحينئذ فلا دور تأمل (قوله وحينئذ يلزم الدور) على هذا يكون قوله وعندهم الخ داخل في قوله ولا بما يدري بمحدود وانما ذكره اهتماما به

مشترك من القرينة خذ
وعندهم من جملة المردود
أن تدخل الاحكام في الحدود
ولا يجوز في الحدود ذكر او

(قوله ودفعه بعض المحققين
الخ) قال العطار وانا أقول
هذا لا يستقيم لان المرفوع
وقع صفة للاسم الواقع
خبر عن الفاعل والصفة
والموصوف كالشيء الواحد
فقد حكم بالاسم بقيد كونه
مرفوعا على الفاعل وهل
يصح أن يقال في مثل قولنا
جاء الرجل الفاضل ان
الفاضل محكوم به على
الرجل كيف وهذا التركيب
توصيفي وهل يعقل في
التركيب التوصيفي حكم

كان التعريف متوقفا على المعرف من غير واسطة كتعريف الشمس بأنها كوكب يظهر نارا فانه يتوقف على المعرف بلا واسطة حيث أخذوا فيه النهار وقد عرفوه بأنه ما بين طلوع الشمس وغروبها واما مضمر وذلك اذا كان التعريف متوقفا على المعرف بواسطة أو أكثر كتعريف الاثنتين بأنهما أول عدد ينقسم الى متساويين فانه يتوقف على المعرف بواسطة حيث أخذوا فيه المتساويين وقد عرفوه بأنهما الشيطان غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيتين بالاثنتين كتعريف الاثنتين بأنهما أول زوج فانه يتوقف على المعرف بأكثر من واسطة حيث أخذوا فيه الزوج وقد عرفوه بأنه المنقسم الى متساويين وقد عرفوا المتساويين بالشيتين غير المتفاضلين وقد عرفوا الشيتين بالاثنتين أفاده المألوف في كبره (قوله ولا مشتركا الخ) أي ولا يستترك لفظي خلا من القرينة المعينة للمراد كأن تقول في تعريف الشمس هي عين فلان وجدت القرينة المذكورة كأن تقول فيمما ذكره عين نضي في الا فاق لم يمنع التعريف به ومحل الامتناع اذا لم يرد بذلك المشترك لجميع المعاني التي وضع لها والابجاز التعريف به كتعريف القضية بأنها قول الخ والقول مشترك بين المعقول والمفوض والمراد في التعريف المذكور كل منهما (قوله وعندهم) أي المناطق وانما خصهم بالذكر لانهم الباحثون أولا عن ذلك والافعه غيرهم كذلك ويحتمل أن المراد وعنده العلماء مطلقا والظرف على كل من الاحتمالين متعلق بقوله المردود وقدمه مع كون العامل مضافا اليه وصلة لآل للضرورة وقوله من جملة المردود الخ أي لان الحكم على الشيء فرع عن تصوره فهو متوقف على المحكوم عليه وحينئذ يلزم الدور لتوقف كل من التعريف والمعرف على الآخر وقد دفع هذا الدور بأوجه ما بين بعيد وغير بعيد ودفعه بعض المحققين بان المحكوم عليه بالحكم المذكور في التعريف انما هو المأخوذ جنسا في التعريف لا المعرف ألا ترى أن المحكوم عليه بالرفع في تعريف ابن آجروم الفاعل بانه الاسم المرفوع الخ هو الاسم لا الفاعل حتى يلزم الدور فليتأمل (قوله أن تدخل الخ) بفتح الناء وضم الخاء أو بالعكس أو بضم الناء وكسر الخاء وقوله الاحكام بالرفع على الفاعلية على الاول وعلى الثانية عن الفاعل على الثاني وبالنصب على المفعولية على الثالث وقوله في الحدود أراد بها الرسوم مجازا لما عرفت أن أريد بها الرسوم من أول الامر علاقة التضاد أو بمرتبين ان أريد بها التعاريف ثم أريد بها الرسوم لعلاقة الخصوص والعموم والقرينة انه لا يتوهم امكان دخولها في الحدود حتى يحتاج للتنبيه على انتفائه لان الحكم ليس جزأ من الماهية بخلاف الرسوم فانه قد يتوهم دخولها فيه فاحتاج للتنبيه على انتفائه أفاده المألوف في كبره (قوله ولا يجوز في الحدود الخ) الفرق بين الحدود

نم لو حول التركيب للاسناد الخبري صاغ الحكم لكن ذلك تركيب آخر غير ما الكلام فيه وكون الحكم بالرفع انما يتوقف على مطابق تصور الاسم بمتموع فان هذا التصور لا يمكن لاذ الاسم صالح للنصب والجر كصلاحيته للرفع فلا بد من ملاحظة الجهة التي لاجلها يحكم عليه بالرفع وهي الفاعلية واقد عثرت على مواضع كثيرة من حاشية شيخنا على المألوف من هذا الفصل وأعرضت عن التكلم فيها لان المقام لا يقتضي ذلك اذ المقصود بهذه الكلمات المبثري اه ولا يخفى عليك دفعه ان كنت ذاتبه

(قوله ولم يتعرضوا) والتي للتخصيص واستظهر الخ) قال العطار هذا فاسد لفظا ومعنى أما لفظا فلان أو التي للتخصيص هي الواقعة بعد ما يدل على الطلب وقد امتنع الجمع بين متعاطفها كقولك تزوج هذا وأختها ولا طلب هنا وأما معنى فلانه جعل التخصيص من جهة المخاطب كما يشهد قوله بمعنى أنك مخير الخ ومعلوم أن حق التخصيص انما يكون لذا كالتعريف كما يشهد قوله بين التميز لان التميز انما يكون من جهة المعرف فكلامه متضارب (قوله وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا) أى لان التادية الى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة النظر أقول المنع في حيز المنع وما ذكر من السند غير مسلم لما صرح به الشيخ في الشفاء ان الامور الاعتبارية أى التي اعتبرها الواضع ٥٤ منهومات لا لفاظ وضعها بازام اليك لا لفاظها معان غير تلك المفهومات فيكون

تعاريفها بتلك المفهومات حدودا والنظر من هذا القبيل فيكون تعريفه بما ذكره لان الواضع اعتبره منه وما له وتكون التادية داخله في حقيقةه ويمثل هذا رد على الرازي في قوله ان تعريف الكليات الخمس رسوم لا حدود كما في شرح ايساغوجي رخواشيه اه صبان

وجاز في الرسم قادر مارووا
(باب في القضايا واحكامها)
ما احتل الصدق لذاته جرى

(قوله فهو في الحقيقة حدان)
قد رجع شيخ الاسلام الى
هذا آخر افه ونفسه قد
أجاب بهذا الباب كما يعلم
من شرحه على لقطة الجبلان
اه عطار (قوله والمنع انما
هو في الحد الواحد) ظاهره
الواحد في الظاهر ونفس
الامر وحينه منع دخولها

والرسوم انما هو في أو التي للتقسيم وأما التي للشك أو للايهام فهي ممتنعة فيهما ولم يتعرضوا لأو التي للتخصيص واستظهر بعض المحققين جوازها في الرسوم كأن تقول الانسان حيوان ضاحك أو كاتب بمعنى أنك مخير بين التميز بالخاصة الاولى والتمييز بالخاصة الثانية وما ذكره المصنف من عدم جواز أو التي للتقسيم في الحدود وجوازها في الرسوم لم يتفرده بل صرح به الاصمغاني حيث قال ويجوز أن في الرسم بخلاف الحد لان النوع الواحد يستحيل أن يكون له فصلان على البديل بخلاف الخاصتين على البديل اه وخالف شيخ الاسلام زكريا في ذلك فجوزها في الحدود واستند الى تعريفهم النظر بانه الفكر المؤدى الى علم أو غلبة ظن بمعنى أن النظر قدمان أحدهما يؤدى الى علم كقولك العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث وثانيهما يؤدى الى غلبة ظن كقولك زيد يطوف ليلا بالراح وكل من هو كذلك فهو لاص وقد يمنع كون ذلك التعريف حدا وعلى تساميم ذلك فهو في الحقيقة حدان والمنع انما هو في الحد الواحد أقاده الملوى مع زيادة (قوله ذكر أو) أى التي للتقسيم أو التخصيص على مامر (قوله قادر مارووا) أى فاعلم الذي روه من عدم الجواز في الاول والجواز في الثاني

(باب في القضايا)

جمع قضية فاعلم بمعنى مفعولة أى مفعضى فيها أو معنى فاعله أى قاضية على الاستناد المجازى وانما سميت بذلك لانها تتضمن القضاء بمعنى الحكم المراد به النسبة بين الطرفين لا الايقاع والانتزاع أى ادراك الوقوع وعدم الوقوع لانها لم تتضمن ذلك لانه قائم بنفس المدرك كما سياتى واعلم ان وزن قضايا باعتبار الاصل فعائل لان أصلها قضاي ييا من فأبدات الاولى همزة على القياس في خصوصيات ورسائل ثم قصت الهمزة للتخفيف ثم قلبت الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الهمزة نيا لوقوعها بين ألفين فصارت قضايا بعد أربعة أعمال وقوله واحكامها أى التي هي التناقض والعكس المستوى وانما جعها المصنف لان الجمع يطلق على الاثنين كثيرا خصوصا في هذا الفن أولا أنه اعتبر الافراد (قوله ما احتل الخ) ما واقعة على اللفظ الشامل لجميع الفاظ فهي جنس وخارج بقوله احتل الصدق ما لم يحتمله كزيد وعمرو وكغلام زيد وبقوله لانه ما احتل لانه بل للانه كالانشاءات من الامر والنهي وغيرهما فان قولك اسقى

فيه لانه لا يمكن ولا يعقل دخولها فيه لانه يلزم من دخولها فيه تعدد في الحقيقة ونفس الامر
مثلا
فينا في فرض وحدته في ذلك فبطل القسمة بهذا الجواب اه صبان (قوله واقعة على اللفظ) الاولى على القول لانه جنس قريب لاختصاصه بالاستعمال المركب ومراده اللفظ الصادر من اللسان أو المخفوظ في الذهن لاجل انه يشمل التعريف القضية المخفوظة والقضية المعقولة اه صبان (قوله كزيد) أى وكالقضية المشكوك بها على التحقيق من أنه لاحكم فيها اه صبان (قوله وكغلام زيد) جعله الصبان مما يحتمل الصدق بالنظر لما يستلزمه من الخبر الذي هو زيد له غلام فالاولى انما راجع بقوله لانه كما صنع الصبان

(قوله مسئله الخ) أى ودعوى من حيث افة او هال دليل ومبحث من حيث انها محل ٥٥ البحث (قوله لترتيب الذكرى) ويحتمل

ان تذكرن للترتيب لان رتبة
التقسيم بعد رتبة الترتيب

بينهم قضية وخبر
ثم القضايا عندهم قسمان
شرطية جملة والثاني
كأية شخصية والاول

(قوله والاولى ما حكم فيها
الخ) وسميت شرطية
لوجود أداة الشرط فيها
لفظا أو تقديرية
المنفصلة فان قولنا ما ان
يكون العدد زوجا وفردا
في قوة قولنا ان كان العدد
زوجا لم يكن فردا وان كان
فردا لم يكن زوجا وقوله
والثانية الخ سميت جملة
باعتبار نسبتها الى ما يؤخذ
من صفة طرفها المحكوم
به وهو المحمول شبه بالشئ
المحمول على شئ آخر وانما
نسبت الى ما يؤخذ من
صفة المحمول دون ما يؤخذ
من صفة الموضوع بان
يقال وضعية دون الموضوع
لانه محط الفائدة فان قلت
هذا انما يتحقق في الموجبة
وأما السالبة فلا حل فيها
فالجواب انه في السالبة
يلاحظ الايجاب ثم دخول
حرف السلب ففهم احمل
بحسب التقديرا وانه كثيرا
ما يسمى الاعداد باسم
المسكنات هذا توضيح

مثلا وان احتمل الصدق لكن لا لذاته بل لما استلزمه من قولنا ان اطالب السقيم انك ودخل
بهذا القيد ما قطع بصدقه أو بكذبه فالاول اخبار الله وأخبار رسوله والاخبار المعلوم صدقها
بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاثنين والثاني كإخبار مرسلة الكذاب في دعواه النبوة
والاخبار المعلوم كذبها بضرورة العقل نحو الواحد نصف الاربعة لان ذلك يحتمل الصدق لذاته
وان قطع بصدقه أو كذبه لشيء آخر وبهذا تعلم أن القيد المذكور داخل من الاخراج والادخال
(قوله الصدق) أى والكذب وانما لم يصرح به لانه لم يزل من كونه محتملا للصدق كونه
محتملا للكذب وأيضا في اقتصاره على الصدق تأدب في حق كلام الله وكلام رسوله ومعنى الصدق
مطابقة النسبة المفهومة من الخبر للنسبة التي في الواقع وضده الكذب بخلاف الحق فانه
مطابقة النسبة التي في الواقع للنسبة المانها وممة من الخبر وضده الباطل فالمطابقة وان كانت
مفاعلة من الجانبين لكم اتساف في تفسير الصدق الى النسبة الخبرية وفي تفسير الحق الى النسبة
الواقعية هذا هو الذي اشتهر وقد اختلف بعضهم أن الصدق والحق شئ واحد وهو مطابقة
النسبة الخبرية للنسبة الواقعية قال لان ما في الواقع أمر ثابت فالانساب أن يتناس عليه غير
لا العكس بأن يلاحظ مطابقة غيره له لا مطابقة غيره له وان كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنه
يحسن أن يقال جالس الوزير السلطان ولا يحسن أن يقال جالس السلطان الوزير واعتراض
أخذ الصدق في تعريف الخبر بأنهم قد أخذوا الخبر في تعريف الصدق وحينئذ يلزم الدور
ان توقف كل على الآخر وأجيب بأن الصدق كالكذب اشتهر في المحاورات فلا يحتاج للتعريف
فصح أخذه في تعريف الخبر (قوله جرى بينهم الخ) علم منه أن القضية والخبر بمعنى واحد وهو
ما احتمل الخ لكن سميت قضية من حيث اشتغالها على الحكم وتسميته خبرا من حيث احتمالها
الصدق وفي التلويح أنه يسمى اخبارا من حيث افادته للحكم وممة ممة من حيث كونه جزءا
من الدليل ومطلوبان من حيث كونه يطلب بالدليل ونتيجة من حيث كونه نتيجة الدليل
ومسئلة من حيث كونه يشتمل عنه في العلم قال فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف
الاعتبارات اه (قوله قضية وخبر) منصوبان على الحال من الضمير لما تترقى قوله جرى (قوله
ثم القضايا الخ) ثم لترتيب الذكرى فقط كما قاله الشيخ المولى (قوله شرطية جملة) بدلان من قوله
قسمان والاولى ما حكم فيها على وجه الشرط والتعاقب كما سيأتى والثانية ما حكم فيها على وجه
الحمل ولذلك سميت الاولى شرطية والثانية جملة وقد اشتهر أن الاولى ما ليس طرفها متردين
ولان في قوتهم ما والثانية ما طرفها متردين أو في قوتهم ما كقولنا زيد قائم وكقولنا زيد قائم بناقصر
زيد ليس بقائم لانه في قوة هذا انتمض هذا واعتراض بأن الاولى في قوة المتردين لانها اذا كانت
متصلة تكون في قوة أن يقال هذا ملزوم له الشواذا كانت منفصلة تكون في قوة أن يقال هذا
معاندا لذلك وأجيب عن ذلك بما لا ينهض فالاولى حذف ذلك والاقتصار على ما تقدم كما يشهد
كلام المولى في كبره (قوله والثاني) انما قال والثاني ولم يقل والثانية مع أنه عبارة عن الجملة
نظرا الى كونها قسمها وسبأ في الكلام على الاول في قوله وان على التعاقب الخ (قوله كأية شخصية)
ليس المراد بكأية هنا ما دخل عليها السور الكلى كما هو المصطلح عليه بل ما كان موضوعها
كلما يقطع النظر عن السور كما يرشد لذلك مقابلة الشخصية التي هي ما كان موضوعها

ما أشار اليه المحشى بقوله ولذلك سميت الخ

(قوله الاول الشخصية)

وهي في حكم الكلية لان الحكم في كل منهما على مصدر وفي اللفظ من غير خروج شئ منه عن الحكم بخلاف المهمل فانه في قوة الجزئية لان الحكم فيها على بعض الافراد محقق والرائد مشكوك فيه فطرح وجعلت القضية في قوة الجزئية وكون المحكوم به قديما من تحققه لجميع الافراد كافي الانسان كاتب بالقوة لا يقتضى تيقن الحكم به من المتكلم على الجميع

امام سور واما مهمل

والسور كليا وجزئيا يرى

وأربع أقسامه حيث جرى

اما بكل أو ببعض أو بلا

(قوله مادل على الاحاطة)

أى سواء كان لفظا نحو كل

وبعض أولا كـكون

المتكرر في سياق النفي

والاضافة التي دلت قرينة

على عمومها أو عدمه (قوله

وهو ليس ببعض وما أشبهه

الخ) قد ذكر ثلاثة أمثلة

للسور الجزئي السابى وبينها

فرق لان ليس كل يدل على

رفع الإيجاب الكلى مطابقة وعلى السلب

الجزئي التزاما والباقيان

بالعكس وقد بين ذلك

العلامة الصبان فأرجع

اليه

مشخصا معينا ولذلك صح التقسيم الذى ذكره بقوله والا قول الخ والذى يحصل من كلام المصنف في هذا المقام أن الجملة أربعة أقسام الاول الشخصية وهي ما كان موضوعها مشخصا معينا كقولك زيد قائم لكن يمنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا الله قادر لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جساميا تعالى الله عنه والثاني المهمل وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور كقولك الانسان حيوان اذا جعلت أل للجنس في ضمن الافراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية والثالث الكلية وهي المسورة بالسور الكلى كقولك كل انسان حيوان والرابع الجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي كقولك بعض الحيوان انسان وهذا ان القسمان وان لم يصرح بهما المصنف لكنهما مأخوذان من قوله والسور كليا وجزئيا يرى فانه يؤخذ منه أن المسورة بالسور الكلى تسمى كلية والمسورة بالسور الجزئي تسمى جزئية ولم يعرض المصنف للطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الافراد كقولك الحيوان جنس وقد جرى فيها خلاف فقيل وهو الحق انه اذا خله في الشخصية لان المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا وقيل انه اذا خله في المهمل وقيل وهو المشهور انه اقسام مستقلة لا شخصية ولا مهمل وهذا كله مبنى على ما هو الرابع من أنها معتبرة في العلوم لاعلى ما قيل من أنها غير معتبرة فيها فتأمل (قوله والا قول) أى الذى هو الكلية بالمعنى الذى أراده المصنف منها فمما تقدم ولم يقل والا قولى نظر الكونها قسما كائنه تم في نظيره وقوله امام سور رأى بالسور الكلى أو الجزئي وقوله واما مهمل أى من السور (قوله والسور الخ) هو مادل على الاحاطة بجميع الافراد أو ببعضها في الجملة ككل وبعض كما سيذكر المصنف ومادل على الاحاطة بجميع الاوضاع أى الاحوال الممكنة أو ببعضها في الشرطية ككلما وقد يكون كما سيأتى معنى بذلك تشبيها له بسور البلد المحيط بكلاهما أو ببعضها يجامع الاحاطة في كل فهو استعارة باعتبار اللفظ وان كان حقيقة باعتبار اصطلاح المنطقة (قوله كليا وجزئيا) وكل منهما اما ايجابى واما سلبى فاقسامه أربعة كما ذكره المصنف بعد (قوله وأربع أقسامه) حذف المصنف التام من اسم العدد مع أن العدد ودمد كرمذ كور للضرورة أو على ما نقله النووى من أن ذكر المعداد لا يعتبر الا اذا كان تميزا بخلاف ما اذا لم يكن كذلك كما هنا ومحصل الاقسام الاربعة أن الاول السور الكلى الايجابى وهو كل وما أشبهه بجميع وعامة كافي قولك كل انسان حيوان أو جميع الانسان حيوان وهكذا والثاني السور الجزئي الايجابى وهو بعض وما أشبهه كواحد واثنان وثلاثة كافي قولك بعض الحيوان انسان أو واحد من الحيوان انسان وهكذا والثالث السور الكلى السلبى وهو لا شئ وما أشبهه كلا واحد ولا ديار كافي قولك لا شئ من الانسان بجبر ولا واحد من الانسان بجبر وهكذا والرابع السور الجزئي السلبى وهو ليس ببعض وما أشبهه كليس كل وليس بعض كافي قولك ليس بعض الحيوان بانسان أو ليس كل حيوان بانسان وهكذا كما بينه المصنف بقوله اما بكل الخ ومن هذا التقرير تعلم ان قوله أو شبهه راجع لجميع الاربعة المذكورة قبله فكأنه قال اما بكل أو شبهه واما ببعض أو شبهه وهكذا فافهم (قوله حيث جرى) أى في أى تركيب وقع فيه (قوله اما بكل الخ) أى اما أن يكون السور متبسا أو مصورا بكل الخ فالبسا لا ملائمة أو للتصوير من ملائمة الكلى لجزئياته أو تصويرها

ويحتمل أن المعنى إما أن يكون التسوير بكل الخ لكن الأول أوفق بكلام المصنف واعلم أنه
يصح قراءة كل في كلام المصنف بالجز وهو ظاهر وبالرفع على الحكاية للفظ كل الواقع مبتداً
في القضية وكذا يقال في لفظ بعض في قوله أو ببعض وجوز المألوف في كثيره أيضاً جراً لفظياً
في قوله أو بلائياً وقصده على الحكاية للواقع في نحو قولك لا شيء من الإنسان مجبر قال وأما
بعض في قوله الآتي وليس بعض فبين فيه الحكاية لأن المعطوف هو مجموع ليس بعض أم
قال بعضهم والظاهر أنه بين أيضاً في لفظ شيء في قوله أو بلائياً الحكاية لأن المعطوف هو
مجموع لا شيء فنأمل (قوله أو شبهه جلاً) أي جلالاً لا حظاً بجميع الأفراد أو ببعضها معني
أظهرها وقد علمت أن ذلك معطوف على جميع ما قبله (قوله وكلاً) أي القضية بالاربع
المعلومة مما تقدم وقوله وجبة وسالبة يصح قراءة وجبة بفتح الجيم كما هو الشائع وعليه
فالاصول موجب فيها فدخله الحذف والايصال أعني حذف الجار وإيصال الضمير ويقص
قراءتها بكسرها على الاستعداد الجازي وهذا هو المناسب للمقابلة بالسالبة (قوله فهي إذا إلى
الثمان آية) أي فهي إذا كانت منقسمة إلى الموجبة والسالبة راجعة إلى الثمان بحذف الباء
تخفيفاً وجعل الأعراب قد راعاها وظاهر على النون كما في قول الشاعر

لهائنا أربع حسان * وأربع فتغرها ثمان

واعلم أنه إذا اعتبر أن هذه الثمانية تنقسم إلى معدولة المحمول فقط أو الموضوع كذلك أو هما
والى محصلة ما ذكر كان المجموع ثمانية وأربعين قائماً من ضرب ثمانية في ستة ومعدولة المحمول
فقط هي ما جعلت أداة النفي جزأ من محمولها دون موضوعها أمثالها موجبة نحو قولك كل
إنسان هو لا جبر وسالبة نحو قولك زيد ليس هو لا عالم رحمت بذلك لأنه عدل فيها بأداة النفي عن
أصل مضمها وهو رفع النسبة فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة
الموضوع فقط هي ما جعلت أداة النفي جزأ من موضوعها دون محمولها أمثالها موجبة نحو
قولك كل لحيوان جاد وسالبة نحو قولك لا شيء من لحيوان بانسان ومعدولتها هي ما
جعلت أداة النفي جزأ من محمولها أمثالها موجبة نحو قولك كل لحيوان هو لا انسان وسالبة نحو
قولك لا شيء من لحيوان لا يجرد ومعدولة المحمول فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من
محمولها مع جعلها جزأ من موضوعها فهي عين معدولة الموضوع فقط ومعدولتها لأنه جعل
المحمول فيها محمولاً أي ثبوتها الأسلياً فهو على الحذف والايصال وهكذا يقال فيما بعد ومعدولة
الموضوع فقط هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من موضوعها مع جعلها جزأ من محمولها فهي عين
معدولة المحمول فقط ومعدولتها هي ما لم تجعل أداة النفي جزأ من محمولها أمثالها موجبة نحو
كل انسان حيوان وسالبة نحو لا شيء من الانسان مجبر وبهذا يعلم أن بعض الثمانية والاربعين
المذكور في مكرروه وستة عشر لأن محصلة المحمول فقط هي عين معدولة الموضوع فقط
ومعدولة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط فليست أم (قوله والاول الموضوع الخ)
تكلم المصنف على جزأين من أجزاء القضية وهما الموضوع والمحمول والاول هو المحكوم عليه
وينصرف في ثلاثة وهي المبتدأ والفاعل وبأثبه والثاني هو المحكوم به وينصرف في اثنين وهما
الخبر والفعل وتلك جزأين آخرين وهما النسبة الكلامية التي هي ثبوت المحمول للموضوع

شئ وليس بعض أو شبهه جلاً
وكلاً موجبة وسالبة
فهي إذا إلى الثمان آية
والاول الموضوع في الحلية
(قوله وهو ستة عشر)
حاصلة من ضرب الصورتين
المكررتين في الثمانية (قوله
المبتدأ) أي الذي ليس في
تأويل الفعل كما ان المراد
بالفعل في القسم الثاني
ما يشمل الفعل ولولا تأويل
فيخرج من الاول الوصف
الرافع للسادس قد الخبر في
نحو أمضروب الزيدان
ويدخل في الثاني فان
المحكوم عليه هو نائب
الفاعل والمحكوم به هو
المبتدأ لأنه في قوة أن يضرب
الزيدان

(قوله وعلى النسبة الكلامية التزاما) أي لانه يلزم من الوقوع أو اللاد وقوع المضاف كل منهما للنسبة الكلامية النسبة الكلامية دون العكس فالجزآن أدبا عبارة واحدة (قوله في قالب الاسم) وحينئذ تسمى رابطة غير زمانية بخلاف ما إذا كانت في قالب الفعل تسمى رابطة زمانية كهو في نحو قولك زيد هو قائم استشكل بأن لفظة هو في نحو هذا المثال دلالة على النسبة أصلا بل هو قائم على زيد عبارة عنه مبتدأ ثان فان كان المراد ما يسمى ضمير الفصل فهو لا يكون في نحو هذا المثال لانه لا يذ كر الابين جزأى ابتداء معرفتين أو نكرتين كالمعرفتين في امتناع دخول آل وعلى تقدير دخوله فلا دلالة له على النسبة أصلا وانما يفيد الحصر أو التام كيد وتحقيق ان ما بعده خبر لانت والذى يفهم منه الربط انما هو الحركة الاعرابية وأجيب باختصار الثاني ومنع انه لا دلالة له على النسبة أصلا بأنه يحقق ان ما بعده خبر لانت وهذا يستلزم ربط ما بعده بالموضوع ونسبته اليه لا فادته ان ما بعده خبر في بيده مسند الى موضع ولا يقال ان ضمير الفصل لا يوجد في كل محل كما علمت لانه لا بد لطرفين من وجود رابطة في المعنى عند المناطقة فالتموه في كل موضوعية سواء ذكر أو لم يذكر بخلاف أهل العربية فيذكرونه اذا كان المفعول يلتبس ٥٨ بالتابع لا الفرق بينهما والافينعوا ذلك لفظا ولم يلقهوا المعنى ولا فرق في هذا

الضمير بين أن يكون للمتكلم أو المخاطب أو الغائب ٥٩ ص ٥٦٠ (قوله في قالب الفعل) أي الناقص تقدم أو تأخر أو توسط ولا فرق بين كان وغيره إلا ما يقلب الكلام معه انشاء نحو عسى ونظري كون هذه الأفعال رابطة بأنهم قد تجتمع مع الضمير نحو كنت أنت الرقيب فيجتمع كونها رابطة لحصول الربط بالضمير وبأنها وضعت ليعرف في آخر غير الربط كالدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الموافق لصيغتها ودعوى انها تفيد

أي تعلقه وارتباطه به على وجه الثبوت في القضية الموجبة أو على وجه الانتفاء في القضية السالبة والنسبة الخارجية التي هي وقوع ذلك في الأولى أو عدم وقوعه في الثانية فجعله أجزاء القضية أربعة كما يؤخذ من شرح الشمسية وغيره قال بعض محققى المغاربة ان ذلك طريقة الهجوم وأما طريقة العرب فاجزأوها الثلاثة الأولى فقط لكن لم يتابعه الاشياخ كما قاله شيخنا وجعل الجزء الرابع ماذ كرهوا الظاهر المتبادر وأما ما في كلام بعضهم من أنه لا يقع أو الانتزاع أي ادراك الوقوع أو عدم الوقوع ففهمه نظر لان ذلك وصف للمدرك فلا يصح جعله من أجزاء القضية وبهذا بعينه اعترض ملا احمد على النثرى في جعله ذلك من أجزائها وقد وضع المناطقة لفظا يدل على النسبة الخارجية مطابقة وعلى النسبة الكلامية التزاما كما في شرح الشمسية وسموا ذلك اللفظ رابطة وهو تارة يكون في قالب الاسم كهو في نحو قولك زيد هو قائم وتارة يكون في قالب الفعل ككان في نحو قولك زيد كان قائما وكثيرا ما تحذف تلك الرابطة في لغة العرب استغناء عنها بالربط اللفظي واعلم أنه لا بد للنسبة القضية من كيفية تكيف بها في نفس الامر وهي اما الضرورة أي الوجوب واما الدوام واما الامكان واما الاطلاق أي الحصول بالفعل وسموا اللفظ الدال على تلك الكيفية جهة وتسمى القضية اذا ذكر فيها ذلك اللفظ وجهة وعدد المتأخرين القضايا باعتبار الكيفية المذكورة الى خمسة عشر الضروريات السبع وهي الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها ضرورة النسبة مع

غير ذلك لا دليل عليه وأجيب عن الاول بأنهم لم يقولوا بأنها في كل مكان للربط بل يصح الربط بها كما ان الضمائر الاطلاق كذلك والضمير في الآية ان جعل تأ كيد البناء الفاعل ترجع كون كان للربط وان جعل فصلا فهو الرابط ولت أن تجعل كليهما للربط كالتأ كيد اللفظي وكان كل واحد من الطرفين يجوز تأ كيد كذلك ما يدل على النسبة وعن الثاني بأنها كونها وضعت لمعنى آخر غير الربط لا ينشأ كونها رابطة وأيضا فانها اسمها ناقصة على الصحيح لانها لا تكفى بالموضوع بل هي طالبة للمعمول معه وكذا شأن النسبة تستلزم النسبتين افاده الملوى في كبره وأقره العلامة الصبان وفي الجواب عن الثاني نظر لا يخفى فتأمل (قوله بالربط اللفظي) أي اللازم للأعراب لفظا وتقديرالافتاذا قلنا زيد عام على سبيل التعداد بلا حركة اعرابية لم يفهم الربط والاستناد اذا قلنا زيد عام بالرفع فهم ذلك منه (قوله أي الوجوب) العقلي وهو يستلزم الدوام من غير عكس فالدوام أعم منه والاطلاق أعم من الضرورة والدوام والامكان أعم من الثلاثة (قوله الضروريات السبع) وجه كونها سبعها ان علة الضرورة اما أن تكون ذات الموضوع أو وصفه أو وقته المعين أو غير المعين وكل من الثلاثة الأخيرة اما مقيد بما ينشأ احتمال دوامه وهو لا داعي أو لا افاده الصبان (قوله الضرورية المطلقة) هي عند الجمهور معنى أطاقت شملت ما كان موضوعها

أزليا لمحو اقله عالم بالضرورة أو غير أزلي كمثل الحشى واصطلى ابن سينا على انها في أطلقت انصرفت لازلية فان أريد غيرها قيد بدوام ذات الموضوع (قوله والمشرطة العامة) النسبة بينهما وبين ما قبلها وما بعدها العموم والخصوص المطلق أما وجه كونها أعم من التي قبلها وهي الضرورية المطلقة لأن كل دائمة بحسب الذات دائمة بحسب الوصف ولا عكس بل مواز مقارنة الوصف للذات وأما وجه كونها أعم من الخاصة فلا نه يحكم فيها بثبوت الوصف ولم يتعرض لدوامه بحسب الذات ولعدم دوامه فهي تحت محل الأمرين والخاصة تعرض فيها للدوام وبين الضرورية المطلقة والمشرطة الخاصة تباين لأن الأولى حكم فيها بالدوام بحسب الذات والثانية بعدمه وكل قضية ٥٩ فيها لادائما أو لا بالضرورة فهي

مباينة للضرورة المطلقة
أي ليس وبقيية النسب
تطلب مدة المطولان (قوله
مثالها موجبة كل كاتب
الخ) قد حكم في هذا المثال
بضرورة ثبوت تحرك الاصابع
للموضوع مدة دوام وصفه
وهو الكتابة إذ تحرك
الاصابع لذات الكاتب
من غير اعتبار وصفه ليس
ضروري الثبوت لها (قوله
وسالبة لا شيء الخ) قد حكم
في هذا المثال بضرورة سلب
سكون الاصابع عن
الموضوع مدة دوام وصفه
وهو الكتابة إذ سلب سكون
الاصابع عن ذات الكاتب
من غير اعتبار وصفه
ليس بضروري (قوله
لادائما) أي ليس الوصف
دائما بدوام ذات الموضوع
(قوله كما علم محامرا)
أي قيدت بما رفع احتمال
دوام الوصف للذات بخلاف
العامة فانها تحتل

الاطلاق عن التقييد بوصف أو وقت مثالها موجبة كل انسان حيوان بالضرورة وسالبة
لا شيء من الانسان بمجرد بالضرورة وانما سميت ضرورية لان كيفية نسبتها للضرورة ومطلقة
لاطلاقها عن التقييد بوصف أو وقت وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمشرطة العامة
وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وسالبة لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً وانما سميت مشروطة لما فيها من اشتراط دوام وصف الموضوع وعامة
لانها أعم من المشروطة الخاصة فانها لم تقيد بما يتي احتمال دوام الوصف وهو قولنا لادائما
وهي بسيطة كالتي قبلها والمشرطة الخاصة وهي المشروطة العامة لكن مع زيادة قيد
لادائما مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وسالبة
لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائما وانما سميت مشروطة
لما مر وخاصة لانها أخص من المشروطة العامة كما علم مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة
من مشروطة عامة موجبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً كل كاتب متحرك الاصابع
بالضرورة مادام كاتباً فطلقة عامة سالبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما فانه في قوة أن يقال لا شيء
من الكتاب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام أي بالفعل لان ايجاب المحمول للموضوع
اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً في الجمله وهذا هو معنى المطلقة العامة السالبة وان كانت
سالبة من مشروطة عامة سالبة وهي المصدر أعني قولك مثلاً لا شيء من الكتاب بساكن
الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فطلقة عامة موجبة وهي المجزأ أعني قولك لادائما لانه في
قوة أن يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم
يكن دائماً كان الايجاب متحققاً في الجمله وهذا هو معنى المطلقة العامة الموجبة والوقعية
المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين مثالها موجبة كل انسان متحرك
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وسالبة لا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالضرورة
وقت الكتابة وانما سميت وقتية للتقييد فيها بالوقت ومطلقة لاطلاقها عن التقييد بقولنا
لادائما وهي بسيطة كما سبقت والوقعية غير المطلقة وهي الوقعية المطلقة لكن مع زيادة قيد
لادائما مثالها موجبة كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وسالبة

الدوام وعدمه (قوله وهي من مركبة ان كانت موجبة الخ) من هنا تبين ان الاعتبار في ايجاب القضية المركبة وسلبها
بإيجاب جزئها الأول وسلبه فان كان موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا كانت سالبة وان الجزء الثاني يخالف الأول
في الايجاب والسلب موافق في الكلية والجزئية اهـ صحتان (قوله فطلقة عامة الخ) هي الأولى من المطلقات الثلاثة الآتية
(قوله فانه في قوة أن يقال لا شيء من الكتاب الخ) هذه القضية سالبة كلية مطلقة لأن سلب الحكم عن جميع افراد الكاتب
حاصل بالفعل في بعض الاوقات لا كلها لانه الحق

لا شيء من الانسان بساكن الاصابيح بالضرورة وقت الكتابة لادائها وانما سميت وقتية لما صر
 وغير مطابقة لانها مقيمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من وقتية مطلقة موجبة
 وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متحرك الاصابيح بالضرورة وقت الكتابة فطلقة عامة
 سالبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لا شيء من الانسان متحرك الاصابيح
 بالاطلاق العام لما مر من أن ايجاب المحمول للموضوع اذا لم يكن دائماً كان السلب متحققاً
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة السالبة وان كانت سالبة من وقتية مطابقة سالبة وهي
 الصدر أعني قولك مثلاً لا شيء من الانسان بساكن الاصابيح بالضرورة وقت الكتابة فطلقة
 عامة موجبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال كل انسان ساكن الاصابيح
 بالاطلاق العام لما مر من أن سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائماً كان الايجاب متحققاً
 في الجملة وهذا هو معنى المطابقة العامة الموجبة والمنشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بالضرورة
 النسبة في وقت غير معين مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً وسالبة لا شيء من
 الانسان يمتنع بالضرورة وقتاً وانما سميت منتشرة لا تتشاور وقتاً ومطلقة لا طلاقاً عن
 التقييد بقولنا لادائها وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والمنشرة غير المطلقة وهي المنتشرة
 المطلقة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً مادام
 وسالبة لا شيء من الانسان يمتنع بالضرورة وقتاً مادام وانما سميت منتشرة لما مر وغير
 مطابقة لانها مقيمة بقولنا لادائها وهي مركبة ان كانت موجبة من منتشرة مطلقة موجبة
 وهي الصدر أعني قولك مثلاً كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً مطابقة عامة سالبة وهي الجزأ
 أعني قولك لادائها لانه في قوة أن يقال لا شيء من الانسان يمتنع بالاطلاق العام لما مر وان
 كانت سالبة من منتشرة مطلقة سالبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً لا شيء من الانسان يمتنع
 بالضرورة وقتاً مطابقة عامة موجبة وهي الجزأ لانه في قوة أن يقال كل انسان متنفس
 بالاطلاق العام لما تقدم والدوام الثلاث وهي الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام النسبة
 مع الاطلاق عن التقييد بوصف أو نحوه مثالها موجبة كل انسان حيوان دائماً وسالبة
 لا شيء من الانسان بجبر دائماً وانما سميت دائمة لان كيفية نسبتها للدوام ومطابقة لا طلاقاً عن
 التقييد بوصف أو نحوه وهي بسيطة كما يعلم مما يأتي والعرفية العامة وهي التي حكم فيها بدوام
 النسبة بشرط دوام وصف الموضوع مثالها موجبة كل كاتب متحرك الاصابيح دائماً مادام
 كاتباً وسالبة لا شيء من الكتاب ساكن الاصابيح دائماً مادام كاتباً وانما سميت عرفية
 لانها مقيمة في التقييد فيها بدوام الوصف من العرف ولولم يصرح به وعامة لانها أعم من العرفية
 الخاصة فان لم تقيد بما ينفي احتمال الدوام وهو قولنا لادائها كما تقدم نظيره وهي بسيطة كالتي
 قبلها والعرفية الخاصة وهي العرفية العامة لكن مع زيادة قيد لادائها مثالها موجبة كل
 كاتب متحرك الاصابيح دائماً مادام كاتباً لادائها وسالبة لا شيء من الكتاب ساكن الاصابيح
 دائماً مادام كاتباً لادائها وانما سميت عرفية لما مر وخاصة لانها أخص من العرفية العامة كما علم
 مما مر وهي مركبة ان كانت موجبة من عرفية عامة موجبة وهي الصدر أعني قولك مثلاً
 كل كاتب متحرك الاصابيح دائماً مادام كاتباً فطلقة عامة سالبة وهي الجزأ أعني قولك لادائها

(قوله كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً) قد حكم في هذا المثال بالضرورة بربوت التنفس للانسان في وقت غير معين وقوله لا شيء من الانسان الخ قد حكم في هذا المثال بالضرورة سلب التنفس عن الانسان في وقت غير معين ولا تنافي بينهما كما هو ظاهر اذ كل في وقت غير وقت الآخر الا ان وقتاً ما غير معين (قوله والدوام الثلاث) وجه كونها ثلاثة ان علته الدوام اما الذات أو الوصف وعلى الثاني اما قيد بما ينفي احتمال دوام الوصف أو لا

(قوله والممكنان) وجه كونهما شيئين ان سلب الضرورة اما عن الطرفين واما عن الطرف المخالف (قوله فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة) بل وبغيرها بيان ذلك كما قاله اليوسى ٦١ ان الامكان العام هو عدم اتساع وجود

النسبة وهذا انما يستلزم صحة الوجود اعم من أن يكون حاصل لا بالفعل ضروريا ولا داما نحو كل انسان قائم او غير حاصل أصلا نحو كل ذلك ساكن بالامكان العام فالممكنة العامة اعم من الضروريات والدوام والمطلقات اه (قوله كل انسان كاتب بالامكان الخاص الخ) يعنى ان ثبوت الكتابة وانتفاءها عنه ليسا بضروريين ولا فرق في المعنى بين الموجبة والسالبة بل في اللفظ لانه ان عبر بعبارة ايجابية كانت موجبة والا كانت سالبة (قوله والمطلقات الثلاث) وجه كونها ثلاثة ان الحصول بالفعل اما ان يقيد بنى الدوام وينفى الضرورة ولا يقيد بواحد من التثنيين (قوله أى كونها حاصله بالفعل) قد يقال ان الحصول بالفعل ليس معناه الا وقوع النسبة الذى هو مفهوم الحكم وهو بهذا المعنى ليس من الموجهات ويحاجب بأن فعليته أمر زائد على النسبة اذ النسبة في ذاتها تكون فعلية

لانه في قوة أن يقال لا شئ من الكتاب بمصر ك الاصابع بالاطلاق العام لما مر وان كانت سالبة من عرقية عامة سالبة وهى الصدر أعنى قولك مثلا لا شئ من الكتاب بساكن الاصابع داما مادام كاتب بالطلقة عامة موجبة وهى الهجر أعنى قولك لاداما لانه في قوة ان يقال كل كاتب ساكن الاصابع بالاطلاق العام لما مر والممكنان وهما الممكنة العامة وهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف مثالها موجبة كل انسان حيوان بالامكان العام وسالبة لا شئ من الانسان يجبر بالامكان العام وانما سميت ممكنة لان كيفية نسبتها بالامكان وعامة لانها اعم من الممكنة الخاصة فانها كما تصدق بها تصدق بالضرورة وهى بسيطة كما سيأتى والممكنة الخاصة وهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرفين أعنى الموافق والمخالف مثالها موجبة كل انسان كاتب بالامكان الخاص وسالبة لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وانما سميت ممكنة لما مر وخاصة لانها اخص من الممكنة العامة كما علم مما تقدم وهى مركبة سواء كانت موجبة أو سالبة من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان قولك مثلا كل انسان كاتب بالامكان الخاص في قوة أن يقال كل انسان كاتب بالامكان العام وأن يقال لا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وكذا يقال في مثال السالبة وبذلك تعلم أنه ليس المراد أنها مركبة لفظا بل المراد أنها في قوة قضيتين والمطلقات الثلاث وهى المطلقة العامة وهى التى حكم فيها بالاطلاق النسبة أى كونها حاصله بالفعل مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق وسالبة لا شئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق وانما سميت مطلقة لان صفة نسبتها بالاطلاق وعامة لانها اعم من الوجوديتين المذكورتين بعد فانهم لم يقيد بنى الدوام أو الضرورة بخلافهما وهى بسيطة كما يعلم مما يأتى والوجودية اللاداعمة وهى المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد لاداعما مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق لاداعما وسالبة لا شئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق لاداعما وانما سميت وجودية لوجود نسبتها بالفعل وللاداعمة لانها مقيدة بقولنا لاداعما وهى مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهى الصدر أعنى قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فطلقة عامة سالبة وهى الهجر أعنى قولك لاداعما لانه في قوة أن يقال لا شئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام لما مر والوجودية اللازمة وهى المطلقة العامة لكن مع زيادة قيد اللازمة مثالها موجبة كل انسان متنفس بالاطلاق اللازمة وسالبة لا شئ من الانسان بمتنفس بالاطلاق اللازمة وانما سميت وجودية لما مر واللا ضرورة لانها مقيدة بقولنا بالضرورة وهى مركبة ان كانت موجبة من مطلقة عامة موجبة وهى الصدر أعنى قولك مثلا كل انسان متنفس بالاطلاق فمكنة عامة سالبة وهى الهجر أعنى قولك بالضرورة لانه في قوة أن يقال

وامكنية فاذا قيدت بالفعل كانت موجهة فاذا قلت الانسان حيوان فعناه ان الحيوان صادق على ذات الانسان اعم من أن يكون ذلك الصدق بالفعل أو بالامكان وكل من الفعل والامكان أمر زائد على الحكم ولذا كان كل منهما جبهتان كان المتبادر هو الفعل عند الاطلاق فادعيا اليوسى

والآخر المحمول بالسوية
 وان على التعليق فيما قد حكم
 قانها شرطية وتنقسم
 (قوله وبعضهم زاد عليها)
 اذ لا مانع من أن يقال ان
 هناك مطلقة وقيسية وهي
 التي حكم فيها بالنسبة بالفعل
 في وقت معين ومطلقة منتشرة
 وهي التي حكم فيها بالنسبة
 بالفعل في وقت غير معين
 وغير ذلك كما لا يخفى (قوله
 لانه يتخيل الخ) سببه ان
 الموضوع أصله أن يكون
 ذاتا والمحمول أصله أن
 يكون وصفا والذات أحق
 بأن تكون حاملة والوصف
 أحق بأن يكون محمولا (قوله
 الربط بين الجزأين ولو على
 وجه العناد) أي سواء كان
 على وجه التوقف والترتب
 أو على وجه التنافي والمراد
 ربط مخصوص بشمل
 القسمين لا مطلق وربط
 يشملهما وغيرهما والالم
 يحصل التمييز عن الجارية ولم
 يكن فائدة لقوله على التعليق
 (قوله الى خصوصه وكاية)
 ظاهره ان الكلية
 والجزئية والاهمال لا تجري
 في الخصوصية وهو طريقة
 وهناك طريقة أخرى مشي
 عليها السنوسى تجعل هذه
 الاقسام الثلاثة في الخصوصية
 أيضا

لاشئ من الانسان بمنتهى نفس بالامكان العام لما علمت من أن الامكان العام هو سلب الضرورة عن
 الطرف الخالف وان كانت سالبة من مطلقة عامة سالبة وهي الصدر أعنى قولك مثلا لاشئ من
 الانسان بمنتهى نفس بالاطلاق فمكنة عامة موجبة وهي المجزأ أعنى قولك لا بالضرورة لانه في قوة
 أن يقال كل انسان منتهى نفس بالامكان العام لما ذكره المذهب وراف بجملة الخمسة عشر
 وبعضهم نقص عنها وبعضهم زاد عليها حتى قال بعضهم انها لا تنصرف في عدد وعلم مما تقرر وانها
 تنقسم الى مركبة وبسيطة فالمركبة ما كان فيها زيادة لادعاء ولا ضرورة أو كان فيها الامكان
 الخاص والبسيطة ما عدا ذلك وقد أشار بعضهم لذلك بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا • أو خاص امكان من كذا

وما خلا عن ذين فاله بسيط • فادع لمن ألف يا نشيط

والكلام على الموجهات كثيرة وقد أفردت بالتأليف وفي هذا القدر كفاية (قوله الموضوع)
 خبر عن الاول وانما سمي بذلك لانه يتخيل أنه كشيء وضع ليعمل عليه غيره كما قاله ابن يعقوب
 والمسمى بذلك الاول في الرتبة وان ذكر آخر كما أن المسمى بالمحمول الآخر في الرتبة وان ذكر
 أولا وانما كان الموضوع أولا في الرتبة والمحمول آخر افه الا ان الموضوع محكوم عليه بالمحمول
 والمحكوم به وصف للمحكوم عليه في المعنى والموصوف سابق على صفته واهـ اذا جعل النواة
 رتبة المبتدأ المتقدم ورتبة الخبر التأخر وانما جعل رتبة الفاعل التأخر عن الفعل مع أنه
 موصوف في المعنى لا صرافى وهو أن الفعل عامل فيه ورتبة العامل التقدم على معموله
 فليتأمل (قوله في الجملة) متعلق بمحذوف صفة للاول والتقدير والاول السكاكين في الجملة
 الموضوع (قوله والآخر) بكسر الخاء بمعنى التأخر لا بقهها بمعنى المفاير بدليل مقابلة
 بالاول والمراد الآخر في الرتبة وان ذكر أولا كما علمت وقوله المحمول خبر عن الآخر وانما سمي
 بذلك لانه يتخيل أنه كشيء عمل على غيره كما يؤخذ من عبارة ابن يعقوب (قوله بالسوية) أي حال
 كونهما ملتصقين بالسوية بمعنى الاستواء في الذكرب حيث لا يذكرا أحدهما دون الآخر (قوله
 وان على التعليق الخ) أي وان حكم فيها حكما كائنا على وجه التعليق لا على وجه الحمل فانما
 الخ وعلى هذا التقرير فعلى باقية على بابها ويحصل وهو الذى اقتصر عليه الشيخ المولى وتبعه
 غيره أنهم اجمعوا على الباء والمعنى وان حكم فيها بالتعليق فانما الخ فإن قيل لا يخفى أن التعليق بتوقيف
 شئ على شئ آخر وهذا خاص بالشرطية المتصلة مع أن المصنف يخصص الشرطية الى شرطية
 متصلة والى شرطية منفصلة أجيب بأن المراد بالتعليق في كلامه الربط بين الجزأين ولو على
 وجه العناد أو ان المراد ما يشمل التعليق صريحا كما في المتصلة أو استلزاما كما في المنفصلة
 لانها تستلزم توقف ثبوت أحدهما على انتهاء الآخر أو توقف انتفاء أحدهما على ثبوت
 الآخر فكأنه قيل ان اتنى هذا ثبت هذا وان ثبت هذا اتنى هذا فانما يتأمل (قوله وتنقسم
 الخ) قسمها المصنف الى متصلة ومنفصلة وكل منهما ينقسم الى مخصوصة وكلية وجزئية
 وموهلة فالاولى ما حكم فيها على وضع معين من الاوضاع الممكنة أى حال معين من الاحوال
 الممكنة مثالها متصلة تفخون جنتى الآن كرمك ومنفصلة تفخون زيد الآن اما كاتب
 أو غير كاتب والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعيين جميع الاوضاع مثالها متصلة كلما كاتب

(قوله والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة) كذا في بعض النسخ والمواب حذف قوله السابق في الجملة كما في بعض آخر لان مقصوده الرجوع الى مطلق الانقسام كما هو ظاهر (قوله لاتصال طرفيها) أي اقترانها صدقا أي تحققا لان الصدق في القضايا بمعنى التحقق وفي المفردات بمعنى الحمل (قوله لان المعنى لا يختلف الخ) أي فلا ترتيب بين جزأيهما في المعنى بل في الذكر فقط وقد يقال قد يكون بينهما ترتيب معنوي كما اذا كان الحكم في أحدهما اثباتا ٦٣ لشيء وفي الآخر نفيها فان رتبة

اثباته مقدمة على رتبة نفيه اذا بعقل سلب شيء الابعاد تعلقه كما تقدم مرارا نحو هذا الشيخ اما أن يكون انسانا واما أن يكون غير انسان ويمكن أن يجاب بأن الحصر اضافي أي بالنسبة للعناد أي ان الترتيب ليس الا في الذكر لافي العناد أو المنفي الترتيب المعنوي اللازم في كل منفصلة فافهم فأداه الصبان وناقشه العطار بأن قوله قد يكون بينهما ترتيب معنوي الخ

أبواب الى شرطية متصلة ومثله شرطية منفصلة جزأهما مقدم وتالي لا يصح بل يدعى قل اذن من المعلوم ان أداة الانفصال ربطت القضيتين وصيرتهما واحدة كما اعترف به هوفي غير هذا المثل وحينئذ فكيف يعقل ان في كل من القضيتين حكما باثبات أو نفي وانما الحكم بالتنافي بين الطرفين ولا نالوا نظرنا لما اشغل عليه

الشمس طالعة فانهم ارجو وجود منفصلة دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الاوضاع مثالها متصلة قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا ومنفصلة قد يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا او رابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك مثالها متصلة ان كان هذا انسانا كان حيوانا ومنفصلة اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فتنبه (قوله أيضا) هو في الاصل مصدر آض يفيض اذ ارجع والمعنى رجوعا الى الانقسام السابق في الجملة (قوله الى شرطية متصلة) أي نحو ان كانت الشمس طالعة فانهم ارجو وجود ومثبت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق كما تقدم ومنفصلة لاتصال طرفيها فانه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر (قوله ومثلهما) أي والى مثلهما فهو بالجر عطف على مدخول الى والمراد أنهما مثلهما في أصل الربط وان كان الربط في المتصلة على وجه التلازم وفي المنفصلة على وجه التعامد هذا ولا حاجة لزيادة قوله مثلهما من حيث المعنى لان المماثلة فيما ذكر متحققة من جعل المنفصلة قسما من الشرطية (قوله شرطية متصلة) أي نحو العدد ازوج أو فردا وسميت شرطية لانه حكم فيها على وجه الشرط والتعليق على ما مر ومنفصلة لاتصال طرفيها لانه كلما تحقق أحدهما اتى الآخر أو كلما اتى أحدهما تحقق الآخر فيبينهما التنافي والعناد (قوله جزأهما الخ) الضمير عائدا للشرطية المتصلة والشرطية المنفصلة فصرح بكلام المصنف ان جزأى المنفصلة يقال لهما مقدم وتالي وهو ما صرح به السيد الشريف في شرح الخوارج وبعض شراح ايساغوجي والقطب لكن ظاهر كلام السني هو في شرح مختصره حلاله بن حنبل بذلك في شرح ايساغوجي وقد صرح به أيضا بن يعقوب حيث قال المشهور في الاصطلاح أن المتقدم هو مدخول أداة الشرط في المتصلة والتالي ما علق على مدخولها وأما المنفصلة فلا مقدم لها ولا تالي لان المعنى لا يختلف فيها بالقديم والتأخير اه (قوله مقدم وتالي) يعني أن الجزء الاول يسمى مقدما والجزء الثاني يسمى تاليا ولا يرد نحو قولك انهم ا موجودان كانت الشمس طالعة لان المذکور في ذلك أو لا ليس تاليا وانما هو دليله لان مذهب أهل التحقيق في اللغة العربية ان بحجاب الشرط أبدام تأخر والمذکور أولاد دليله كذا يؤخذ من القطب وبه صرح ابن مرزوق في شرح الجبل لكن ذكر السعد أن المذکور في ذلك أولا هو التالي بعينه وهو وان تقدم في الذكورتا في الرتبة قال والفول بحذف الجزأ في مثل هذا انما هو اصطلاح النحاة اه وهو متعين يجب المصير اليه ان كان قد علمه من اصطلاح المنطقة ووجه بعضهم بأن مقصود المنطقة المعاني فلا حاجة الى تفصيل شيء يتم المعنى بدونه

الطرفان قبل الربط ولا حفظا بعد لزم ان كل قضية شرطية مشقة على أحكام ثلاثة ولم يقل بذلك أحد قال السيد في حواشي القطب ان أطراف الشرطية ليست قضايا لان القضية لا تتم الا اذا اعتبر فيها الحكم ابقاء أو اضرارا وما الهندس فيه ذلك لا يرتبط بغير ضرورة فانك اذا قلت الشمس طالعة واوقعت المثبتة بين طرفيه لم يتصور ربطه بشيء آخر بان يصير محكوما عليه أو به فأنتم تعبرون القضية عن الحكم ليعملها جزء قضية أخرى واذا تأملت هذا حق التأمل ظهر لك مصداق ما قلنا وفي الجنب من أمثال هذا أشياء كثيرة ولولا خوف ملل الناظر ونشوب الشك انما طرأ لاستقصينا ولا يخفى على النبيه يده

فليتأمل (قوله أما بيان ذات الاتصال) أي صاحبة الاتصال وهي المتصلة وقوله ما أوجبت
تلازم الجزأين أي فهمي ما اقتضت واستلزمت ذلك والتلازم هنا ليس من الجانبين لأن
القضية انما تدل على لزوم التالي للمقيد دون العكس وإن كان متحققا في بعض المواضع فهو
بمعنى اللزوم وإضافته إلى الجزأين للملازمة لهم بسبب كونه نسبة بينهما واعتراض على
المصنف بأن ذلك ظاهر في المتصلة اللزومية وهي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
أخرى العلاقة بينهما ما توجب ذلك كالسببية نحو قولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
دون الاتفاقية وهي التي حكم فيها بذلك للعلاقة توجبه بل لاتفاق أن جزأها وجددها نحو
قولك إن كان الإنسان ناطقا فالإنسان ناطقا إذا لعلاقة بين ناطقة الإنسان وناطقة الخارج
يستلزم أحدهما الآخر بل اتفق أنهما وجددهما وأوجب بأن المراد بتلازم الجزأين تصاحبهما
سواء كان على وجه اللزوم كإحدى اللزومية أو على وجه الاتفاق كإحدى الاتفاقية ويحتمل كما قاله
بعضهم أن المصنف نزل الاتفاقية منزلة العدم لعدم اتساقها في الإقضية فيكون التلازم بمعنى
عدم صحة الانفكاك علة لا فائدة الملوى في كبره (قوله وذات الانفصال) أي صاحبة الانفصال
وهي المنفصلة وقوله دون مين أي دون كذب وهو مقدم من تأخير والاصل وذات الانفصال
ما أوجبت تنافرا بينهما دون مين وقوله ما أوجب تنافرا بينهما أي ما اقتضت واستلزمت
تنافرا وعماد بين الجزأين واعتراض على المصنف بأن ذلك ظاهر في المنفصلة العنادية وهي التي
حكم فيها بالمعاندية بين الطرفين لذاتهما نحو قولك العدد اما زوج أو فرد دون الاتفاقية وهي
التي حكم فيها بالتكافؤ المعاندية لجزء الاتفاق نحو قولك في شخص أسود كاتب هذا أما أبيض
أو كاتب وأوجب بأن المراد بالتنافر بينهما عدم تصاحبهما ولو لجزء الاتفاق أو أن المصنف
نزل الاتفاقية منزلة العدم كما تقدم في المتصلة (قوله أقسامها) أي أقسام ذات الانفصال
(قوله مانع جمع) كان مقتضى الظاهر أن يقال مانعة جمع لكن المصنف ذكر باعتبار كون
القضية خبرا ولا حاجة لقول بعضهم حذف التاء للضرورة واختلاف في تفسير مانعة الجمع فقبل
وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقا وكذبا أو صدقا فقط فالأول إذا كانت
مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو قولك العدد اما زوج أو لا زوج وقولك
العدد اما زوج أو فرد والثاني إذا كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا
أما أبيض أو أسود فان أسود أخص من نقيض أبيض وهو لا أبيض لشموله للأسود والآخر
وغيرهما وقبل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين صدقا فقط بأن كانت مركبة من الشيء
والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو خلق) أي أو مانع خلوا واختلاف أيضا في تفسير مانعة
الخلو فقبل وهو المشهور وهي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين كذبا وصدقا وكذا فقط فالأول
إذا كانت مركبة من الشيء ونقيضه أو المساوي لنقيضه نحو ما تقدم والثاني إذا كانت
مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو قولك هذا إما غير أبيض أو غير أسود فان غير أسود أعم
من نقيض غير أبيض وهو أبيض لكونه فردا منه وقبل هي ما حكم فيها بالتنافي بين الجزأين
كذبا فقط بأن كانت مركبة من الشيء والآخر من نقيضه نحو ما ذكر (قوله أو هما) أي
أو مانعهما فالضمير في الاصل مضاف إليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير وقام مقام

أما بيان ذات الاتصال
فما أوجبت تلازم الجزأين
وذات الانفصال دون مين
فما أوجبت تنافرا بينهما
أقسامها ثلاثة فلتعلم
مانع جمع أو خلق أو هما
(قوله للعلاقة توجبه)
يرد عليه أن من أنواع
العلاقة أن يكون المقدم
والتالي متبنيين عن سبب
واحد كما هنا ولا شك أن ناطقة
الإنسان وناطقة الخارج
متبنيان عن سبب واحد
وهو تعلق القدرة والإرادة
عنده فافسكون هذا المثال
من قبيل اللزومية ويجب
بأن المراد بالاحظة علاقة
كإحدى المتبنيان ففسل عن
بعضهم أو يقال المراد
علاقة خاصة (قوله صدقا
وكذبا الخ) أي تحققتا
وارتفاعا أو تحققتا فقط أي
لا يجتمعان ولا يرتفعان أو
يرتفعان

النقيض والمطلوب نقيض
هذا النقيض أو على صدق
المعكوس والمطلوب عكسه
فإن بطل أحد النقيضين
كان الآخر حقة وإذا صدق
المعكوس صدق العكس إذ
يلزم من صدق المزوم صدق
اللازم فإن الأول قولنا في
قباس الخلف لو لم يكن هذا
حيوانا لم يكن إنسانا لكنه
إنسان فهو حيوان فهذا
المطلوب لم يقم الدليل بآراء

(فصل في التناقض) هـ أى في تعريفه وأحكامه وقد أشار الأول بالبيت الأول والثاني بهما
 بعده ومنه فى التناقض لغة اثبات الشئ ورفعها واحد - ملاحما ذلك المصنف (قوله تناقض)
 مبدءا والمسووغ ارادة الجففس أو وقوعه فى معرض النقص - بل الا فى كاذ كرم المصنف وقوله
 خلاف القضيتين الخ الخلف اسم مصدر - فى الاختلاف وهو جنس دخل فيه جميع
 الاختلافات وخرج بإضافته الى القضيتين خف غيره - ما من المركبات الانشائية كقوله لا نقيم
 أو المركبات الاضافية - فلام زيد لا غلام زيد والمفردات كزيد لا زيد و - فتضى ذلك ان
 اختلاف المفردات لا يسمى تناقضا فى اصطلاح المناطقة وهو ما سترج به المولى فى كبرى
 لكن فى كلام بعضهم ما يفهم - بأنه يسمى بذلك فى اصطلاحهم وعليه فخصه - بهن المصنف
 القضيتين بالذكر لكون القضايا هى المقصودة لهم - بالاصالة لا للاحتراز عن المفردين وخرج
 بقوله فى كيف خلاف القضيتين فى غيره من موضوع أو محمول أو عدول وخصصه - بل أو غير
 ذلك فالاول كفى قولك زيد قائم عمر وقائم والثانى كفى قولك زيد قائم زيد كاتب والناس
 كفى قولك زيد هو قائم زيد هو لا قائم والرابع كفى قولك زيد قائم الآن زيد قائم أمس وكفى
 قولك زيد جالس فى الدار زيد جالس فى المسجد الى غير ذلك واعترض على المصنف بأن هذا
 التعريف غير مانع - صدقه بخلاف القضيتين فى المكيف مع جواز صدقه ما كذبهما كفى
 قولك زيد قائم عمر وليس بقائم بقائم زيد ليس بكاتب وقولك زيد قائم الآن زيد
 ليس بقائم أمس الى غير ذلك ومع وجوب صدقه ما كفى قولك بعض الحيوان انسان
 بعض الحيوان ليس بانسان ومع وجوب كذبهما كفى قولك كل حيوان انسان ولائى
 من الحيوان بانسان ومع صدق احدهما وكذب الاخرى اتفاقا لا طرادا كفى قولك كل
 انسان حيوان ولائى من الانسان بحيوان وقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان
 ليس بحيوان وانما كان ذلك اتفاقا لانه غير لازم فى كل كليتين أو جزئيتين اتفاقا
 فى المكيف وانما هو أمر اتفق لخصوص المادة التى فيها المحمول أعنى من الموضوع

عليه بل على ابطال نقيضه
بني لازمه فلزم صدقه ومن
الثاني ما ذكره في الاشكال
الثلاثة غير الاول من ردها
للاول بالعكس ومثاله في
الثاني لاشئ من الحجر بحيوان
وكل انسان حيوان فاذا رد
الى الاول بعكس الصغرى
وهو الحقيقي الاخص فاعلم
• (نصل في التناقض) •

تناقض خاف القضيتين في
 وجعلها كبرى اتفق لائى
 من الانسان بحجروا المطلوب
 عكسه وهو لازم صدقه منه
 وانما قد بد تناقض لانه
 يجب رى في جميع القضايا
 بخلاف العكس كما يعلم من
 كلام المصنف (قوله ومع
 وجوب صدقه ما الخ)
 النقيض في هذا الامتنان

٩ سلم ليس جاريا على قانون النقيض اذ لم يمتداف الكم ولو اختلف لما اتى ابراد جميع هذه الامثلة

كيفية صدق واحد امر قني
فان تكن شخصية أو موهلة
فئة ضمها بالكيف أن تبدله
وان تكن محصورة بالسور
فانقض بضد سورها المذكور
فان تكن موجبة كاه
فقطضها بالسالبة جزئية
وقوله بدليل بخلفه الخ في كل
من نقض هذين المثالين
نظر اذ نقض الموجبة
السالبة سالبة جزئية ونقض
الموجبة الجزئية سالبة
كلية كايهلم من كلام المصنف
كذا قيل وهو لا معنى له اذ
المقصود ان تعريف التناقض
بما ذكره المصنف يشمل امورا
ليست ٣ وهذا صحيح لا اشتباه
فيه تأمل (قوله خرج بقوله
وصديق واحد امر قني أي
لأنه لا يكون كذلك الاعند
ثبوت الوحدات وعند
الاختلاف في الحكم فتدبر
(قوله يجعله حالا أولى) بل
متعين (قوله الى غير ذلك)
أي كوحدة الالة ووحدة
العيلة ووحدة المفعول
ووحدة الحال ووحدة القدير
(قوله ان تبدله خبر) وقوله
بالكيف أي به متعلق
بنقض (قوله وفي الموهلة)
انظر هل الخلاف جاري
ذلك بين المصنف وغيره
قياسا على ما تقدم

بدليل بخلفه في نحو قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان وفي نحو قولك بعض
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان وأجيب بأن جميع ذلك خرج بقوله وصديق واحد
امر قني فانه وان كان محتملا للاستئناف جعله حالا أولى فيكون قيد في التعريف فتأمل (قوله
في كيف) أي في الايجاب والسلب وكذا في الحكم أعني الكلية والجزئية ان كانت القضية
الاصلية مسورة كما سيذكر المصنف بقوله وان تكن محصورة بالسور الخ وانما اقتصر على
ذكر الكيف هنا لاطراد في جميع القضايا حتى الشخصية والموهلة بخلاف الحكم كما هو ظاهر
(قوله وصديق واحد) أي وكذب الاخر في كلامه اكنه ما وكان مقتضى الظاهر ان يقول
وصديق واحدة لكنه نظر الى كون القضيتين بمعنى القولين وقوله امر قني أي تبع وذلك كناية
عن كونه مطردا ولا يكون كذلك الاعند ثبوت الوحدات المشهورة وهي وحدة الموضوع
وحدة المحمول ووحدة الزمان ووحدة المكان ووحدة الاضافة ووحدة الشرط ووحدة
القوة والفعل ووحدة الكل أو الجزء الى غير ذلك ألا ترى انه ليس كذلك في نحو قولنا زيد
قائم عمرو وليس قائم وقولنا زيد قائم زيد ليس بكاتب وقولنا زيد قائم اليوم زيد ليس بصائم أمس
وقولنا زيد بائس في المسجد زيد ليس ببائس في السوق وقولنا زيد أب لعمر وزيد ليس بأب لبكر
وقولنا الزكاة واجبة في مال الصبي اذا بلغ نصابا الزكاة ليست بواجبة في مال الصبي اذا لم يبلغ
نصابا وقولنا الخمر في الدن مسكر بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر بالفعل وقولنا الزنجي اسود
أي جزؤه الزنجي ليس بأسود أي كاه وقولنا زيد كاتب بالقلم الحديد زيد ليس بكاتب بغير القلم
الحديد وبذلك علم أن قول المصنف وصديق واحد الخ معن عن اشتراط الوحدات المذكورة
فليتأمل (قوله فان تكن الخ) الفاء امارة ترمية آرفه بخصيصة والضمير يرجع للقضية من حيث
هي وقوله فتنقض ما مبتدأ وقوله أن تبدله خبر واحتراز بقوله بالكيف عن نقضها بالجهة فان له
احكاما مذكورة في المطولات ويحتمل أن قوله بالكيف هو الخبر وقوله أن تبدله جعل حذو معنى
حد البديل في نحو تنعني زيد علمه ومقتضى كلام المصنف أن نقض الشخصية شخصية مخالفة
له في الكيف ونقض الموهلة موهلة كذلك وهو عند غير المصنف مسلم في الاولى دون
الثانية لان نقض الموهلة عند غير المصنف انما هو كناية بخلافها في الكيف لكونه في قوة
الجزئية فنقض الموهلة الموجبة نحو الانسان حيوان سالبة كلية نحو لاشئ من الانسان
بحيوان ونقض الموهلة السالبة نحو الانسان ليس بحيوان موجبة كلية نحو كل انسان
حيوان • واعلم أن جميع ما ذكره المصنف لا يختص بالجهة بل يجري في الشرطية فقال
التناقض في الخصوصة ان تقول ان جثنى الا أن كرمك ليس ان جثنى الا أن كرمك
وفي الموهلة أن تقول ان كان هذا انسانا فهو حيوان ليس ان كان هذا انسانا فهو حيوان
وعلى هذا القياس (قوله وان تكن محصورة بالسور الخ) أي سواء كانت كلية أو جزئية
وسواء كانت موجبة أو سالبة فدخل في كلامه جميع القضايا فليتأمل (قوله فتنقض بضد
سورها المذكور) لا يخفى عليك ان سور الايجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس
وسور الايجاب الجزئي ضده سور السلب الكلي وبالعكس (قوله فان تكن موجبة الخ)
الفاء امارة ترمية آرفه بخصيصة مثل ما مر (قوله فنقضها سالبة جزئية) أي وبالعكس فني كلام

قوله ليست هكذا في الاصل الذي بايد يتأيدون خبر ليس ولعل الاصل ليست من المعرف أو نحو ذلك المصنف

المصنف اكتفاء العلم بذلك مما ذكره وانما لم يكن تقييد الموجبة الكلية سالبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم مامعا كافي قولك كل حيوان انسان لاشئ من الحيوان بانسان والتقييد بان لا يكذبان مامعا كافي قولك (قوله وان تكن سالبة كلية تقييدها الخ) أى وبالعكس ففى كلامه ان اكتفاء الما تقدم وانما لم يكن تقييد السالبة الكلية موجبة كلية لانه لو كان كذلك لجاز كذبهم مامعا كافي

• (فصل فى العكس المستوى) • أى فى تعريفه وأحكامه • واعلم ان العكس لغة مطلق التبديل والقلب بان يجعل السابق لاحقا واللاحق سابقا واصطلاحا يطلق باطلاق أحدهما اطلاقا على القضية التى وقع التصويل اليها وثانيها ما اطلاقه على المادى المصدري وعلى كل من الاطلاقين فهو ثلاثة أقسام • الاول عكس مستو ويقال له عكس مستقيم لانه سواء طرفيه واستقامتهما بسبب سلامة كل منهما من التبديل بالتقييد وهذا هو الذى اقتصر عليه المصنف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بالآخر وعلى الاطلاق الثانى بأنه قلب جزأى القضية الى آخر ما ذكره المصنف • الثانى عكس تقييد موافق لموافقه لاصلة فى الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بتقييد الآخر مع بقاء الصدق والكيفية وعلى الاطلاق الثانى بأنه تبدل كل من طرفي القضية بتقييد الآخر مع القيد المذكور كافي قولك فى عكس كل انسان حيوان كل ما لا حيوان لانسان • المثال عكس تقييد مخالف لموافقه لاصلة فى الكيف ويعرف على الاطلاق الاول بأنه القضية التى تركبت بتبديل الطرف الاول من القضية بتقييد الثانى منها وتبدل الثانى من الاول مع بقاء الصدق دون الكيف وعلى الاطلاق الثانى بأنه تبدل الطرف الاول من القضية بتقييد الثانى الخ كما فى قولك فى عكس المثال المذكور لاشئ مما لا حيوان وانما يقتصر المصنف على الاول لانه أكثر دورا من غيره فافهم (قوله العكس) أى المستوى بدليل الترجمة ولانه المصنف الى اللفظ عند الاطلاق • ون هذا يعلم ان تقييد المصنف بذلك فى الترجمة للإيضاح وقوله قلب جزأى القضية الخ هو أولى من قول بعضهم ان يصير الموضوع محمولا ولا محمول موضوعا لشئ له لكل من الجملة والمخرطة المتصلة نعم يرد عليه أنه يشمل لشرطية المتصلة مع أنه لا عكس لها لعدم الترتيب الطبيعى بين جزأيهما فكان عليه أن يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعى • ويجاب بأن قوله قلب جزأى القضية مغن عن ذلك القيد لانه يقتضى ان كلا منهما له موضع طبيعى على أن المصنف سيصرح بذلك فى قوله والعكس فى مرتب بالطبع الخ ولا يخفى أنه يخرج باضافة القلب الى الجزأين كل من عكس التقييد الموافق وعكس التقييد المخالف لانه ليس قلب الجزأين بل الاول قلب تقييدهما والثانى قلب أحدهما وتقييد الآخر كما علم مما مر وباضافة الجزأين الى القضية قلب جزأى غيرها كالركب الاصافى كأن تقول فى عكس ضارب غلام غلام ضارب وبقوله مع بقاء الصدق ما اذا لم يبق الصدق كأن تقول فى عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان وبقوله والكيفية ما اذا لم يبق الكيفية كأن تقول فى عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض الحيوان بانسان وبقوله والتقدير

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
وان تكن سالبة كلية
تقييدها موجبة بترتبه
• (فصل فى العكس
المستوى) •
العكس قلب جزأى القضية
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

(قوله كافي قولك فى عكس
كل انسان حيوان الخ) أى
فالعكس الموجبة الكلية
موجبة كلية بخلافه على
العكس المستوى فانها
تفكك موجبة جزئية
كما صرح به المصنف وكذلك
بخلافه على العكس المخالف
فان الكلية الموجبة تفكك
كلية سالبة (قوله على ان
المصنف سيصرح بذلك فى
قوله الخ) أى فاستغنى عن
القيد هنا بما يأتى اخصيان
قال العطار هذا لا يتم فان
التعاريف مستقلة فاعلم
برأسها والاصل ان تذكر
فيها القيود ولا يجعل ما يذكر
فى كلام اجنبى عن التعريف
دليلا لقيد في افتاميل

(قوله في حقوقك فام زيد) أي من كل تركيب كان المحكوم به فعلا متقدما والمحكوم عليه فاعلام مؤخر وقطعه تركيب الفعل ونائبه (قوله أجيب بأن هذا ليس تعريفا الخ) يناهيه ما صرح به المولى نفسه في غيره وضع بأنه تعريف أم صبان (قوله فإذ كرم تدقيقات المناطقة) قال العطار أقول لأخلاف في أن التعريف انما هو للماهية والاستثناء انما هو من الافراد وأيضا الانخراج لبعض الافراد من الحكم السابق والتعاريف لا حكم فيها باتفاق والتعاريف التي يستعملها غير المناطقة لم تخرج عن كونها للماهية ولذلك ان اقتربت بلان كل تخلص واعن كونها تعاريف الى أنها اضوابط للمنافاة بين لفظة كل لكونها للافراد والتعاريف لكونها ٦٨ للماهية ومساهمة غير المناطقة في التعاريف مساهمة الا أنهم لم يحصل

بالاستثناء للمنافاة التي قلناها فالتحقيق أنه لا يصح منه الاستثناء الا ان خرج عن كونه تعريفا الى كونه ضابطا منه لا وعلى تسليم التسامح فيه بالاستثناء فلا يحسن ذات من المصنف مع بقاء الصدق والكيفية والحكم الا الموجب الكلية فموضوعها الموجب الجزئية لانه الا ان انما يكلم بالاصطلاح المناطقة وكيف يوافق الانسان في فن ولا يلتزم ما التزمه أربابه فلا أشكال ما زال باقيا اه وقد يقال نسبته للمناطقة لانهم الباحثون عن ذلك وان وافقهم غيرهم والتعاريف فيها أحكام ضمنية والاستثناء باعتبارها كما قال وهذا البحث لما كان خفيا وان كان واقعا عند الجميع لم

ما ذالم يبق الحكم الا فيما استثناء المصنف كان تقول في عكس بعض الانسان حيوان الحيوان انسان فان قيل لا يتأتى قلب جزأى القضية في حقوقك فام زيد قام لان الفاعل لا يصح جعله موضوعا أجيب بأنه وان لم يصح جعله بذاته موضوعا يصح ل في محله ما يصح أن يكون موضوعا كبعض الثائم أو بعض من قام ويرتكب هذا في حقوقك فام زيد فيقال بعض الثائم أو بعض من قام زيد لا يقال لم يحصل قلب لجزأى القضية المذكورة حتى يسمى ذلك عكسا لانا قول المدار في مثل ذلك على نية المتكلم بأن ينوى ان ما كان موضوعا به يحول وبالعكس وان لم يحصل تقديم وتأخير في اللفظ فليتامل (قوله مع بقاء الصدق) أي على وجه اللزوم ليخرج ما لم يكن على وجه اللزوم بل على وجه الاتفاق كما في قولك في عكس كل انسان ناطق كل ناطق انسان فان بقاء الصدق في ذلك ليس على وجه اللزوم بل أمر اتفق من مساواة المحمول للموضوع بدليل تخلفه في قولك كل انسان حيوان لو عكس كناية ولم يقل المصنف مع بقاء الصدق والكذب لانه لا يلزم من كذب الاصل كذب العكس فان قولك كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان وبذلك يعلم أن المراد ببقاء الصدق وجوده وان لم يكن موجودا في الاصل كما لا يخفى (قوله والكيفية) أي الايجاب أو السلب وقوله والحكم أي الكلية أو الجزئية (قوله الا الموجب الكلية) استثناء من الاخير وحذف الثامن الموجبة ترخيما للضرورة فان قيل التعريف لا يدخله الاستثناء لانه للماهية لا لافراد أجيب بأن ههنا ليس تعريف بل هو ضابط كما يشعر به كلام المصنف في شرحه وعلى تسليم أنه تعريف فإذ كرم تدقيقات المناطقة والمصنف لم يمتنع بذلك تعريفا وتسهيلا للمبتدى أفاده المولى في كبره (قوله فموضوعها الموجب الجزئية) هكذا في بعض النسخ وفي بعض آخر فموضوعها الموجبة الجزئية بفتح العين وسكون الواو واثبات التاء (تنبيه) علم من كلام المصنف ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان ومثلها الشخصية الموجبة ان كان محمولها كليا فمقول في عكس زيد حيوان بعض الحيوان زيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنهها فمقول في عكس هذا زيد هذا وعلم منه أيضا

يلتفت اليه المصنف خصوصا والمصنف الذي لم يتنبه لمثل هذا فتامل (قوله تنبيه علم من كلام ان المصنف الخ) حاصل ما يقال ان القضايا ثمانية أقسام أربع موجبات وتطبيقاتها سالب فالارباع الموجبات عكس كل واحدة منها عكسا مستويا جزئية موجبة حتى الشخصية مطلقة سواء كان محمولها جزئيا وكليا على ما قاله العطار والا الشخصية التي محمولها جزئي فانها تنعكس كنهها على ما قاله الخشعي أو لا ما اذا كان المحمول جزئيا فبما عدا الكلية على ما يأتي عن البناني والارباع السوالب ينعكس منها اثنتان وهما السالبة الكلية والسالبة الشخصية التي محمولها جزئي فينعكسان كنههما فان كان محمولها كليا انعكست سالبة كلية ولا ينعكس منها اثنتان وهما الجزئية السالبة والمطلقة السالبة (قوله فان كان محمولها جزئيا) انعكست كنهها (قوله العطار الذي يظهر ان الشخصية تنعكس جزئية داعما لتصريحهم بأن الموجبات كلها تنعكس

والعكس لازم لغير ما وجد
به اجتماع الحسنتين فاقصد
ومثالها المهمة السلبية
لانها في قوة الجزئية
والعكس في مرتب بالطبع

جزئية وايضا المحمول
لا يكون كليا فيؤول زيد
في هذا زيد بالمسمى زيد كما
صدق في غيره هذا الموضوع
وعلى هذا فيقال في عكس
هذا زيد بعض المسمى زيد
هذا اه وفي الباقى على
المتنصر للسوسى ان قواهم
ان الموجبات تنعكس جزئية
موجبة صحيح في الكلمة
وأما في الثلاثة الاخر
فانعكاسها الى الجزئية مقيد
بأن يكون محمولها كليا فان
كان شخصا ما نحو هذا زيد
وبعض الانسان زيد وانسان
زيد فعكسها شخصية في
الثلاثة تقول زيد هذا وزيد
بعض الانسان وزيد انسان
فيه عليه السعد اه وفيه
تدلم ما في كلام المحشى كامل
(قوله فان كان محمولها جزئيا
انعكست كنفستها) فان
قلت قد سلف أن الجزئي
لا يحمل قلت لا يحمل حمل
ايجاب وما هنا ليس كذلك
اه عطار

أن السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية فتقول في عكس لاشئ من الانسان بجبر لاشئ من
الجبر بانسان ومثالها الشخصية السالبة ان كان محمولها كليا فتقول في عكس ليس زيد بجبر
لاشئ من الجبر يزيد فان كان محمولها جزئيا انعكست كنفستها فتقول في عكس ليس زيد بعمره
ليس عزو يزيد وعلم منه أيضا أن الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية فتقول في عكس
بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان ومثالها المهمة الموجبة فتقول في عكس
الانسان حيوان بعض الحيوان انسان ويصح أيضا عكسها كنفستها فتقول في عكس المثال
المذكور الحيوان انسان وأما الجزئية السالبة فلا عكس لها فلا تقول في بعض الحيوان
ليس بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ومثالها المهمة السالبة فلا تقول في الحيوان ليس
بانسان بعض الانسان ليس بحيوان ولا الانسان ليس بحيوان كانه على ذلك المصنف فلتأمل
(قوله والعكس لازم الخ) أل فيه للعهد والمعهود انما هو العكس المستوي وخرج به عكس
النقيض الموافق والخالف فانه لازم لكل قضية حتى لما وجد فيه اجتماع الحسنتين وهى
السالبة الجزئية مثال الاول أن تقول في عكس بعض الحيوان ليس بانسان بعض مال الانسان
ليس لحيوان ومثال الثانى أن تقول في عكس المثال المذكور بعض مال الانسان حيوان
ومثل ما وجد فيه اجتماع الحسنتين المهمة السالبة وقوله لغير ما وجد الخ أى الذى هو السالبة
الجزئية وانما لم يكن لها عكس لانه لا يبقى فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان قد بقي اتفاقا
في بعض المواد كما في قولك في بعض الانسان ليس بجبر بعض الجبر ليس بانسان فانه قد بقي
الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول
فيصدق سلب الاخص عن بعض افراد الاعم ولا يصح صدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص
فانه يصح صدق أن يقال بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصح صدق أن يقال بعض الانسان ليس
بجبر وان كمالا يخفى (قوله به) أى فيه وذكر هنا الضمير نظر الانط ما وانته فيما بعد نظر المعناها
(قوله اجتماع الحسنتين) أى الجزئية والسلب فالجزئية خسة بالنظر لالكلمة لانها أشرف منها
والسلب خسة بالنظر للايجاب لانه أشرف منه (قوله فاقصد) تقيم لا بيت وهو من الاقتصاد
الذى هو المتوسط في الامور ومنه ولا عال من اقتصد أى افتقر (قوله ومثلها) أى مثل ما وجد
به اجتماع الحسنتين وان انت الضمير نظر المعنى ما كما هو وقوله المهمة السالبة أى نحو قولك
الحيوان ليس بانسان وانما لم يكن لها عكس لانه لم يبق فيه الصدق على وجه اللزوم وان كان
قد بقي اتفاقا في بعض المواد كما في قولك في الانسان ليس بجبر الجبر ليس بانسان أو بعض الجبر
ليس بانسان فانه قد بقي الصدق اتفاقا لخصوص المادة بدليل تخلفه في مادة يكون الموضوع
فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن افراد الاعم ولا يصح صدق سلب الاعم عن
افراد الاخص فانه يصح صدق أن يقال الحيوان ليس بانسان ولا يصح صدق أن يقال الانسان ليس
بجبر وان أو بعض الانسان ليس بحيوان (قوله والعكس) أى بأقسامه الثلاثة كما قاله الشيخ
الملاوى في كبره وان كان ظاهر سياق كلام المصنف أن المراد العكس المستوي لانه يصدره
وقوله في مرتب بالطبع أى الذى هو كل من الجملة والشرطية المتصلة وانما كان كل منهما
مرتبا بالطبع لان ترتيبه اقتضاء الطبع لكونه لو أزيل تغير المعنى اذ يتأخذ من الموضوع عن

المحمول في الجليسة وتأخير المقدم عن التالي في الشرطية المتصلة يتغير المعنى ألا ترى أنك إذا
قلت في عكس كل انسان حيوان بعض الحيوان انسان يصير المعنى ثبوت الانسانية لبعض
افراد الحيوان بعد ان كان ثبوت الحيوانية لكل انسان وانك اذا قلت في عكس كلما كانت
الشمس طالعة فالتا وموجود قد يكون اذا كان النهار موجودا فالشمس طالعة يصير المعنى
ثبوت لزوم طلوع الشمس لوجود النهار بعد ان كان ثبوت لزوم وجود النهار لطلوع الشمس
فتأمل (قوله وايس في مرتب بالوضع) أي الذي هو الشرطية المتصلة وانما كانت مرتبة
بالوضع فقط لان ترتيبها لم يقتضه الطبع لكونه لو أن يل لم يتغير المعنى اذ تأخير المقدم عن التالي
فيها لا يتغير المعنى ألا ترى أنك اذا قلت في قولهم اما أن يكون العمد زوجا واما أن يكون فردا
اما أن يكون العدد فردا واما أن يكون زوجا لم يختلف المعنى بل هو شيء واحد بل لم يبدل اذ
المعنى على كل ثبوت العنادين معا ولذلك لم يكن الترتيب في ذلك الا بالوضع

(باب في القياس)

أى في تعريفه وأحكامه وأقسامه وما يتعلق بذلك واعلم أن القياس في اللغة تقدير شيء على
مثال شيء آخر كتقدير نحو القماش على الالة الحسية التي هي مثال للذراع الكلى وفي
اصطلاح الاصوليين حمل شيء على شيء آخر في الحكم بجماع بينهما كحمل القبيذ على الخمر في
الحرمه بجماع الاسكار فيهما وفي اصطلاح المناطقة ما به لم من كلام المصنف من أنه قول
مؤلف من قضايا مستلزم بذاته قول آخر ولا يخفى أنه يخرج بقوانينا مؤلف من قضايا ما ليس
كذلك كالتضية الواحدة ولو كانت من الموجهات المركبة فهو زيد قائم بالاطلاق لا دائما لانها
وان كانت في قوة قضيتين لا يطلق عليهما اسم القضيتين ويقولنا مستلزم الخ ما لم يكن كذلك
كالضروب العقيمة لانها لا تستلزم قول آخر وانما قلنا بذاته ليخرج قياس المساواة وهو
ما تركب من قضيتين متعلق بمحمول أو لاهما موضوع أخرهما ما وان لم يكن من مادة للمساواة
نحو زيد مساو لعمرو وعمرو مساو لبكر لانه وان استلزم قول آخر وهو زيد مساو لبكر لكن
لأنه بل مقدمة اجنبية وهي في المثال المذكور مساوى المساوى لشيء مساو لذلك الشيء
بدليل تخالف ذلك في نحو قولك الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فانه لا يستلزم
ان الانسان مباين للناطق لانه لا يلزم صدق أن يقال مباين المباين لشيء مباين لذلك الشيء وانما
قلنا قول آخر ليخرج نحو قولك كل انسان حيوان وكل حجر جسم لانه لا يستلزم قول آخر
وانما يستلزم احدى مقدمتيه استلزام الكل لحزبه لا يقال التعريف شامل لذلك لانه
مستلزم لعكسه فصدق عليه انه مستلزم قول آخر لانه قول قد اعتبروا في اللازم الافراد حيث
قالوا قول آخر فلا بد أن يكون قول واحد وذلك يستلزم قوانين لا قول واحد لان كل قضية منه
تستلزم عكسها وأورد أنه اذا قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان حيوان أنتج عين الصغرى
واذا قلنا كل انسان انسان وكل انسان حيوان أنتج عين الكبرى فكل من هذين القياسين
لم يستلزم قول آخر وانما استلزم احدى مقدمتيه وأجيب بأوجه التجه منها منع أن نحو ذلك
يسمى قياسا لفساد احدى مقدمتيه باتجاه طرفيه فلا تغفل (قوله ان القياس الخ) انما أتى بلان
للقبيذ للتوكيد لان المقام مقام أن يتعد في معنى القياس هل هو المعنى الاصولي أو المنطقي

وايس في مرتب بالوضع
(باب في القياس)
ان القياس من قضايا صورا

(قوله للذراع الكلى) وهو
بما في الذهن فالذراع حقيقة
هو ما في الذهن والذي في
الخارج مثال له (قوله قياس
المساواة) تسمية قياسا مجاز
لشابهة القياس من حيث
اشغاله على نطاق التكرار
وان لم يكن المكرر فيه
الحل الوسط وقوله متعلق
بكسر اللام المراد به الجبرور
فقط وقوله وان لم يكن من
مادة المساواة وحينئذ
فاضاقته الى المساواة باعتبار
بعض الامثلة وقوله اجنبية
أى ليست مفهومة من
المقدمتين ولا لازمة لاحدهما
(قوله هل هو المعنى الاصولي
أو المنطقي) فيه ان الخطاب
بهذا التعريف جاهل
بالقياس المنطقي والمقصود
من التعريف بيان المعنى
وكشفه لا التعمين على ان
المقام يدفع هذا التردد

(قوله والمراد بالجمع الخ) قال بعض مشايخنا من تبعية فلا حاجة الى تاويل ٧١ القضايا فوق الواحد (قوله التماس)

أى للقبور أو ما هو أعظم

(قوله والصحيح الخ) حاصله

أنه تؤخذ نتيجة القياس

الاول وتجعل صغرى

القياس الثانى وهكذا

مستلزما بالذات فولا آخر

ثم القياس عندهم قسمان

فمنه ما يدعى بالاقتراى

وهو الذى دل على النتيجة

بقوة واختص بالحلية

(قوله اليين) أى ما لم يقتصر

الى واسطة وغيره ما اقتصر

ليها كتغير كل من المقدمتين

أو احدهما الى رجوع القياس

الى الشكل الاول (قوله

حدوده) أى الثلاثة الأصغر

والأكبر والوسط وسميت

حدودا لأنها أطراف والحد

لغة الطرف (قوله والثانى

الخ) مثاله كل عدد ما زوج

أو فرد وكل زوج ما زوج

الزوج أو زوج الفرد

وتنتجته كل عدد ما فرد أو

زوج الزوج أو زوج الفرد

وزوج الزوج هو المنقسم

الى زوجين وزوج الفرد

ما لم ينقسم اليهما (قوله

والثالث الخ) مثاله كلما كان

هذا الشئ انسانا فهو حيوان

وكل حيوان جسم ينتج كلما

كان هذا الشئ انسانا فهو

جسم (قوله والخامس الخ)

مثاله كل عدد ما زوج أو فرد

وكل زوج فهو منقسم الى

وحينئذ فالخاطب امام مرتد فى ذلك أو منزل منزلة المتردد فحسن التوكيد بان (قوله من قضايا
متعلق بما بعده والمراد بالجمع اثنتان فأكثر فسهل المركب من قضيتين فهو قولك العالم
متغير وكل متغير حادث والمركب من أكثر نحو قولك النبات أخذ للمال خفية وكل أخذ
للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده والاول يسمى بسيطا والثانى مركبا هذا على رأى من
يقول بأن القياس المركب قياس واحد والصحيح عند المحققين أنه يرجع الى أقسية بسيطة
كما سيأتى بيانه وعليه فيجاب عن ذكر الجمع كالمصنف بأنه أطلق الجمع وأراد المثنى وكثيرا ما
يستعمل ذلك أو أنه أراد به اثنتين فأكثر نظرا الى صورة التركيب ظاهر وانما قال المصنف
من قضايا ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور وذلك لانهم قد عرفوا المقدمات بأنها ما جعلت
جزء قياس فأخذوا القياس فى تعريفه فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور فتأمل (قوله
مستلزما) حال من الضمير فى قوله صور أو اعترض بأن ذلك يقتضى ان استلزام القياس للنسبة
مع التصوير وليس كذلك لانه انما يستلزمها عتبه وأجيب بأنه على تسليم ذلك نقول الحلية
تدل على المقارنة وهى فى كل شئ بحسبه كما هو شأنه ولا يخفى أن المراد بالاستلزام ما يعم البين
وغيره فمثل كلامه المركب من الشكل الاول وهو المسمى بالقياس الكامل والمركب من سائر
الشكال وهو المسمى بتغير الكامل (قوله بالذات) أى بذاته فالعوض عن الضمير على
مذهب الجيز لذلك (قوله قولاً آخر) أى مغاير الكل من المقدمات واعتراض بأن النتيجة
لا بد أن تكون مترتبة من أجزاء المقدمات وحينئذ فلا تكون مغايرة لهما وأجيب بأن المراد
بمغايرة النتيجة لهما كونهم ليست عين واحدة فمنهم من لا يكون أجزاءهم غير أجزاءهم فاذا قلت
مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم انتج أن كل انسان جسم وهذه النتيجة مغايرة
للمقدمتين بالمعنى المذكور فافهم (قوله ثم القياس الخ) ثم للترتيب الذى ذكرى وقوله عندهم أى
المنطقة (قوله فنه ما يدعى بالاقتراى) يعنى أن من القياس قسم ما يسمى بالاقتراى لاقتران
حدوده واتصال بعضها ببعض من غير فصل بينهما باداة الاستثناء التى هى لكن وسيمأتى قسم
ذلك فى قوله ومنه ما يدعى بالاستثناء الخ (قوله وهو الذى دل الخ) على هذا التعريف يكون
مفهوما وجوديا بخلافه على تعريفه بأنه الذى لم تذ كرفيه النتيجة ولا نصيضا بالفعل والاول
أولى لايهام الثانى أنه قد يذ كرفيه مقيض النتيجة بالقوة وليس كذلك لكن الحاصل لهم على
ذلك المقابلة بالاستثناء وتثنائى وهو تارة تذ كرفيه النتيجة بالفعل وتارة تذ كرفيه نصيضا كذلك كما
سيأتى بيانه وانما كانت دلالة الاقتراى على النتيجة بالقوة لا بالفعل لأنها لا تذ كرفيه بصورتها
وان ذكرت فيه مفرقة (قوله واختص بالحلية) يعنى أنه مقصور على الحلية ولا يتعداها الى
غيرها فالإدخال على المقصور عليه وان كان خلاف الغالب على ما تقدم وهذا ما ذهب اليه
المصنف كابن الحاجب والذى عليه الوجه وأنه لا يختص به ابل قد يتركب من الشرطية وينتظم
فيه حينئذ خمسة أقسام الاول المركب من شرطيتين متصلتين والثانى المركب من شرطيتين
متنصتين والثالث المركب من شرطية متصلة وشرطية متصلة والرابع المركب من حلية
وشرطية متصلة والخامس المركب من حلية وشرطية متصلة وينتقد فى كل قسم من هذه
الأقسام الخمسة الاشكال الاربعة الآتية مثال القسم الاول من الشكل الاول أن يقال
متساوين ينتج كل عدد ما فردا وينقسم الى متساوين (قوله وبه قد الخ) بيان ذلك أن الحد الوسط ان كان تابيا فى الصغرى

مقدمة في الكبرى فهو الشكل الاول ٧٢ كما في مثال المشي وان كان تاليفاً فيه ما فهو الشكل الثاني كقولك في الشرطي

الركب من متصلتين
الاقترااني كلما كانت الشمس
طالعة فالتمار موجود
وليس البتة اذا كان الليل
حاصلاً فالتمار موجود
وان كان مقدمة ما فيه ما فهو
الشكل الثالث كقولك
منه في القياس المذكور
كلما كانت الشمس طالعة
فالتمار موجود وكلما كانت
الشمس طالعة فالارض
مضيئة وان كان مقدمة
في الصغرى تاليفاً في الكبرى
فالرابع كقولك منه في
القياس المذكور كلما كانت
الشمس طالعة فالتمار
موجود وكلما كانت الارض
مضيئة فالشمس طالعة وبيان
تتأخر هذه الاشكال مع
بيان الامثلة لا يليق هنا
(قوله وبالعكس في
الاستثنائي) أي لان الكبرى
في الاستثنائي هي الشرطية
والصغرى هي الاستثنائية
فان ترددت كيبه فركبا
مقدماته على ما وجبا
ورتب المقدمات وانظرا
صحتها من فاسد مختبرا
فان لازم المقدمات
بحسب المقدمات آت
وما من المقدمات صغرى
(قوله في الغالب) أي غالب
الموجبات الكلية التي هي
أشرف النتائج فلا يقال ان موضوع السالبة لا يجوز ان يكون أخيراً وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب في

كلما كانت الشمس طالعة فالتمار موجود وليس البتة اذا كان التاليف موجوداً فالليل حاصل
ينفج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل حاصل وبيان باقي الامثلة يطلب من المطولات
هذا ويحتمل أن المصنف كان الحاجب لم يكتف بالركب من الشرطية لقله جديراً (قوله فان
ترددت كيبه الخ) مقتضى السياق أن الضمير راجع الى القياس الاقترااني لان كلام المصنف
بصدده لكن الذي قاله بعضهم انه راجع الى القياس من حيث هو لان ما سببه ذكره المصنف
غير مختص بالاقترااني وفيه بعد لا يخفى (قوله مقدماته) المراد بالجمع هنا وفيما به مقدم فوق الواحد
(قوله على ما وجبا) أي على الوجه الذي وجب عندهم ولا يخفى أن ذلك شامل لجميع ما وجب
فقوله ورتب المقدمات الخ من ذكر الخاص بعد العام ويحتمل تخصيص ما هنا بغير ما صرح به
بعد كالاتيان بالحد الوسط (قوله ورتب المقدمات الخ) أي بان تقدم الصغرى على الكبرى
في القياس الاقترااني صكماً في قولك كل انسان حيوان وكل حيوان جسم وبالعكس في
الاستثنائي كما سبقت (قوله وانظر اصحها من فاسد) أي انظر الصحيح منها من الفاسد والاول
لا بد أن يكون صحيحاً من جهة المادة بأن يكون صادقا ومن جهة النظم بأن يكون مستجمعا
لشروط الانتاج وبذلك يعلم أن الفاسد شامل للفاسد من جهة المادة بأن كان كاذباً ولا فاسد
من جهة النظم بأن كان غير مستجمع لشروط الانتاج (قوله مختبرا) أي حال كونك مختبرا
اهل هي يقينية أو ظنمية وهل هي على تاليف منتج أولا كذا قال الشيخ الملوى ولا حاجة كما
قاله بعض المحققين لقوله وهل هي على تاليف الخ لانه معلوم من قوله واذا مراصيحها من فاسد
فليتأمل (قوله فان لازم المقدمات الخ) تهمل لمضمون البيتين قبله وقوله بحسب المقدمات آت
أي آت بطبقها او وفقها من حيث اطراد الصدق وعدم اطراده فان كانت المقدمات مطردة
الصدق كان لازمها كذلك وان لم تكن مطردة الصدق كان لازمها كذلك وبتقرير كلام
المصنف على هذا الوجه اندفع ما قد يقال مقتضى كلامه أنه يلزم من كذب المقدمات كذب
لازمها وليس كذلك بل قد يصح صدق اللازم مع كذب المقدمات كما في قولك كل انسان جاد وكل
جاد ناطق فان لازمها ما هو كل انسان ناطق صادق ووجه الاندفاع أن المراد أنه يلزم من
اطرادها صدق اطرادها صدقها ومن عدم اطرادها صدق اطرادها صدقها وهذا لا ينافي أنه
قد يصح اتفاقاً كما في المثال المذكور فليتأمل (قوله وما من المقدمات صغرى الخ) ما هي
موصول بمعنى التي وصغرى خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة ما ومن المقدمات حال والتقدير
والتي هي صغرى حال كونه من المقدمات الخ وكان ينبغي للمصنف أن يبين الحد الاصغر
والا كبر والاوسط أولاً ليبين الصغرى والكبرى ثم يحكم بوجوب الاندراج لان صنيعه مع
فصوره فيه الحكم قبل التصور ولذلك مهد الشيخ الملوى لكلام المصنف ببيان ذلك حيث قال
واعلم أن موضوع النتيجة يسمى حداً أصغراً ومحمولها يسمى حداً كبيراً والمكررة في المقدمات
يسمى حداً أوسطاً والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى
اه بتصرف ومعنى الاول حداً أصغراً لكونه في الغالب أقل أفراداً من الاكبر ومعنى الثاني
حداً كبيراً لكونه في الغالب أكثر أفراداً من الاصغر ومعنى الثالث حداً أوسطاً لتوسطه بين
طرفي المطلوب بمعنى أنه واسطة في النسبة بينهما لا بمعنى أنه متوسط بينهما لفظاً لانه انما يظهر

أشرف النتائج فلا يقال ان موضوع السالبة لا يجوز ان يكون أخيراً وموضوع الموجبة الجزئية ليس في الغالب في

أخصر وغير الغالب كونه مساوياً له نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق ضاحك ولا يكون ٧٣ أعم لان الكلام في النتيجة

الموجبة الكلية أفاده

المبان (قوله يجب اندراج

في الاوسط) أي اندراج كل

فرد فرد من افراده في مفهوم

الاوسط واستشكل هذا

الاندراج بان الاوسط قد

يكون مساوياً للاصغر فهو

كل إنسان ناطق وكل ناطق

حساس واحد المتساويين

لا يصدق انه مندرج في

صاحبه لان معنى اندراج

شيء في شيء أن يكون الشيء

الثاني شاملاً للاول ولغيره

وأجاب السعد بان مرجع

القياس الى استفادة الحكم

على ذات الاصغر بمفهوم

الاوسط وهو أعم قطعاً وان

كان مفهوم الاصغر مساوياً

نحو كل إنسان ناطق وكل

ناطق حساس ونحو كل

ناطق إنسان وكل إنسان

حيوان أو كان أعم نحو

بعض الحيوان إنسان وكل

إنسان ناطق اه يوصي

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

فيجب اندراجها في الكبرى

وذات حد أصغر صغرها

وذات حد أكبر كبرها

وأصغر ذلك ذوات اندراج

ووسط يلغى لدى الاتحاج

♦ (فصل في الاشكال) ♦

الشكل عندهؤلاء الناس

يطلق من قضيتي قياس

من غير أن تعتبر الاسوار

♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦

في الشكل الاول كما يؤخذ من كلام الشيخ الملو في كبريه وقال بعضهم يمكن التزام أن
المتوسط لفظي في جميع الاشكال الا أنه في بعضها بالفعل وهو الاول وفي بعضها بالقوة وهو
البقية لرجوعها للاول وحيث المقدمة التي فيها الاصغر صغرى لاشتمالها على الحد الاصغر
وحيث المقدمة التي فيها الاكبر كبرى لاشتمالها على الحد الاكبر (قوله فيجب اندراجها
في الكبرى) هكذا عبارة القوم ولا يخفى ما فيها من التسامح لانها تقتضي أن الصغرى بصورتها
يجب اندراجها في الكبرى بصورتها وليس مراد ابل المراد أن الاصغر الذي اشتملت عليه
الصغرى يجب اندراجها في الاوسط الذي اشتملت عليه الكبرى وذلك كما في قولك كل إنسان
حيوان وكل حيوان جسم وهذا الاندراج متحقق في الاستثناء أيضاً بتأويله بالاقتراح بان
يقال في نحو لو كان هذا انساناً كان حيواناً لكانه انساناً هذا انسان وكل انسان حيوان كذا
قبل وبحث فيه بعض المحققين بانه لا حاجة لذلك لان مثال الاتحاج في الاستثناء ليس على هذا
بل على أنه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه أو نحو ذلك كما سيأتى (قوله وذات حد أصغر)
بالتنوين للضرورة وكذا قوله وذات حد أكبر واعلم أنه جرى على السنتهم أصغر وصغرى
وأكبر وكبرى وليس يلزم لانهم لا يريدون تفضيلاً على معنى من وانما يريدون معنى فاعل
وفاعله كما في قول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين فاصلة صغرى
وفاصلة كبرى وكما في قول ابن هاني

كان صغرى وكبرى من فقا قعها * حصلاً مدر على أرض من الذهب

أفاده الملو في كبريه (قوله وأصغر فذلك ذوات اندراج) أي في الاكبر كما صرح به المصنف
في شرحه وبجمل الاندراج هذا على اندراج الاصغر في الاكبر مع جملة فيماسبق على اندراجها
في الاوسط اندفع كما قاله بعض المحققين الاعتراض على المصنف بان في كلامه تكرار افان قيل
الاندراج الاصغر في الاكبر لا يتأتى في السلب نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحسب لان
الحد الاكبر مبين للاصغر أعجب عما قاله بعضهم من أن معنى اندراجها فيه في صورة السلب
انتهاب سلب الاكبر عليه فتأمل (قوله ووسط يلغى لدى الاتحاج) أي لانه انما في به استوصل
به الى المطلوب فعند الوصول اليه لا يوثق به فهو كالآلة في ذلك

♦ (فصل في الاشكال) ♦ أي في بيانها وبيان شروطها وما يتعلق بذلك (قوله عندهؤلاء الناس)
يعني المناطقة وقيل بذلك لان الشكل عند اللغويين لا يختص بذلك بل يطلق على هيئة الشيء
مطلقاً (قوله يطلق عن قضيتي قياس) أي على هاتين الحاصلتين من اجتماع الصغرى مع
الكبرى باعتبار طرفي المقالوب مع الحد الوسيط كفي كلام المصنف مجاز لغوي ومجاز بالمعنى
واحترز بقوله قضيتي قياس عن قضيتي غير قياس كما لو قلت كل إنسان حيوان وكل غرس صهال
فلا تسمى هيتيها شكلاً (قوله من غير أن تعتبر الاسوار) ظاهره أن عدم اعتبار الاسوار
شروط في الشكل كما أن اعتبارها شرط في الضرب وعلى هذا فبين الشكل والضرب التباين
الكن الذي أفاده سيدي سعيد أن معنى قول المصنف من غير أن تعتبر الاسوار من غير اشتراط
اعتبارها فالمتبني انما هو شرط اعتبارها وحيث قد يصدق باعتبارها وعدم اعتبارها وعلى هذه
فبين الشكل والضرب التباين وهو المخصوص باطلاق لان كل ضرب شكل ولا عكس واستبعد

الشيخ المولى ذلك من كلام المصنف لكنه هو الانسب بقولهم ضرر رب الاشكال أى أنواعها
فان قيل القياس لا يشقل الاعلى سورين فلم يجمع المصنف حيث قال من غير أن نعتبر الاسوار
أجيب بأنه جمع نظرا الى أن السور في حد ذاته أربعة أقسام السور الكلبي الايجابي والسلبى
والجزء الايجابي والسلبى كما تقدم وبأن الادم الجنس ولك أن تقول أراد بالجمع المنفى كما تقدم في
نظائره (قوله اذ ذلك بالضرب الخ) يحتمل أن اذعالمية ويحتمل أنهم اوقعية وعلى الاول فاسم
الاشارة راجع للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف المتقدم والضمير عائدا لاسم الاشارة
والمعنى لان هيمته قضيتي القياس مع اعتبار الاسوار يشار لها بالضرب وعلى الثاني فاسم
الاشارة راجع لاعتبار الاسوار والضمير عائدا للمذكور من قضيتي القياس بتقدير المضاف
السابق والمعنى وقت اعتبار الاسوار يشار لهيمته قضيتي القياس بالضرب والمراد بالاشارة هنا
الدلالة فاللام في قوله له بمعنى على كما يستفاد من كلام الشيخ المولى في كبريه والحاصل أن
الضرب اسم لهيمته قضيتي القياس الحاصلة من اجتماع الصغرى مع الكبرى باعتبار طرفي
المطلوب مع الحد الوسط بشرط اعتبار الاسوار كأن يلاحظ كون هاتين القضيتين كليتين
بغلاف الشكل فانه اسم لهيمته المذكورة لاجب هذا الشرط بل بشرط عدم اعتبار الاسوار أو بلا
شرط على ما تقدم فلا تغفل (قوله وللمقدمات) المراد بالجمع المنفى كما مر وقوله فقط مقدم من
تاخير لان حقها التأخير عن قوله أربعة كما لا يخفى (قوله بحسب الحد الوسط) أى بالنظر
لاحواله من حله في الصغرى ووضعه في الكبرى وحله فيهما ووضعه فيهما ووضعه في الصغرى
وحله في الكبرى كما يعلم مما بعد (قوله حل بصغرى الخ) أى كافي قولك كل انسان حيوان وكل
حيوان جسم وهذا وما بعده تفصيل ويان لما قبله (قوله يدعى بشكل أول) أى يسمى بذلك ولا
يخفى ما في ذلك من التسامح لان ظاهره أن المسمى بالشكل الاول المذكور من الحل والوضع مع
ان المسمى به انما هو الهيمته الحاصلة بسبب ذلك وكذا يقال فيما بعده وقوله ويدرى أى بشكل
اول ففيه المذهب من الثاني دلالة الاول (قوله وحله في الشكل) أى كافي قولك كل انسان
حيوان ولا يثنى من الخبر بحيوان (قوله ثانيا عرف) أى عرف شكلا ثانيا بمعنى أنه يسمى بذلك
فيكون المصنف قد ضمن عرف معنى سمى (قوله ووضعه في الشكل) أى كافي قولك كل حيوان
حساس وبعض الحيوان ناطق (قوله ثالثا ألف) أى ألف شكلا ثالثا بمعنى انه يسمى بذلك
فيكون قد دخله التضمن كما مر في نظيره (قوله عكس الاول) أى وضعه بالصغرى وحله
بالكبرى كافي قولك كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان (قوله وهى على الترتيب في
التكامل) يعنى أن الاشكال الاربعة على الترتيب المتقدم في الكمال فأكملها الشكل الاول
لانه على الترتيب الجارى على مقتضى الطبع حيث كان فيه الانتقال من الموضوع الى الحد
الوسط ثم الحد الوسط الى المحمول وبلى الشكل الاول في الكمال الشكل الثانى لانه أقرب
الاشكال الباقية اليه لما شاركته في الصغرى التى هي أشرف المقدمتين لاشغالها على موضوع
المطلوب وهو أشرف من محموله الذى اشتملت عليه الكبرى لانه متبوع والمحمول تابع لانه
انما يطلب لاجله والتبوع أشرف من التابع ولا يعارض هذا أن المحمول محط الفائدة لان
الفضول قد يختص بمزية لا توجد في القاضل وبلى الشكل الثانى في الكمال الشكل الثالث

اذ ذلك بالضرب له يشار
وللمقدمات أشكال فقط
أربعة بحسب الحد الوسط
حل بصغرى وضعه بكبرى
يدعى بشكل أول ويدرى
وحله في الشكل ثانيا عرف
وضعه في الشكل ثالثا ألف
ورابع الاشكال عكس الاول
وهى على الترتيب في التكامل

لان فيه قربا ما الى الشكل الاول لمشاركته في الكبرى وان كانت أخس المقدمتين لاشغالها على محمول المطلوب وهو أخس من موضوعه كما علم مما تقدم وتعينت المرتبة الأخيرة للشكل الرابع لانه لا قرب فيه الى الشكل الاول أصلا لها فتمت له في كل من المقدمتين (قوله فحيث عن هذا النظام الخ) أي في أي تركيب يعدل فيه عن النظام المتقدم في الاشكال الاربعة كأن لم يوث فيه بالحد الوسط كما لو قيل كل انسان حيوان وكل حجر جاد فالتركيب فاسد النظام وهذا تقرير على قوله وللمقدمات أشكال الخ لكن قال ابن يعقوب التنبيه على هذا مما يستغنى عنه لانه اذا لم يذكر أحد الحدود الثلاثة فمعلوم أنه لا يحتاج بالضرورة اهـ (قوله أما الاول الخ) غرض المصنف بذلك بيان ما يشترط لا تحتاج كل شكل وذلك لان ضروب كل شكل بحسب القسمة العقائية ستة عشر لان صفراء أما كلية وأما جزئية وعلى كل اماموجبة وأما سالبة وكذلك كبراء فاذا ضربت الاربع الصغريات في الاربع الكبيريات كان الحاصل ما ذكرنا لكن ليست كلها منتجة بل المنتج منها ما وجد فيه ما يشترط للاحتاج وما عداه عقيم وللمناطق في بيان ذلك طريقان أحدهما يسمى طريق الاسقاط وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب العقائية صريحا والمنتجة تلويحا والآخر يسمى طريق التخصيل وهو ما يتعرض فيه لبيان الضروب المنتجة صريحا والعقائية تلويحا على عكس الاول وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط بالشرط الاول وهو ايجاب الصغرى غاية ضرورة لانها اذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كلية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الاربع الكبيريات وبالشرط الثاني أربعة ضروب لانه اذا لم تكن الكبرى كلية مع كون الفرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون جزئية موجبة أو جزئية سالبة وعلى كل لا تنتج مع الصغرى الموجبة الكلية أو الجزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني عشر ضربا وبطريق التخصيل أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وحينئذ اما كلية أو جزئية وعلى كل فتنتج مع الكبرى الموجبة الكلية أو السالبة الكلية فضروره المنتجة أربعة كما سيصرح به المصنف * الضرب الاول أن يكون مركبا من موجبتين كليتين فهو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ونتيجته كلية موجبة وهي في المثال المذكور كل انسان جسم * الضرب الثاني أن يكون مركبا من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى فهو كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بهجرونتيجته سالبة كلية وهي في المثال المذكور ولا شيء من الانسان بهجبر * الضرب الثالث أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى فهو بعض الحيوان انسان وكل ان كان ناطقا ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ناطق * الضرب الرابع أن يكون مركبا من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى فهو بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بهجبر ونتيجته سالبة جزئية هي بعض الحيوان ليس بهجبر ووجه كون النتيجة تارة تكون سالبة كلية وتارة تكون سالبة جزئية الى غير ذلك يعلم من قول المصنف فيما يأتي وتتبع النتيجة الاخس الخ (قوله فشرطه الايجاب الخ) لا يخفى أن الشرط الاول من حيث التكيف والشرط الثاني من حيث الكم والنوع كان ماذ كشرطا لا حاجة لانه لو اتى ايجاب الصغرى لا يضرب النتيجة فقد تصدق كما

فحيث عن هذا النظام يعدل
فقاسد النظام اما الاول
فشرطه الايجاب في صفراء
وأن ترى كلية كبراء

(قوله الاسقاط) أي اسقاط
الضروب العقائية (قوله
التخصيل) أي تخصيل
الضروب المنتجة

في قولك لاشئ من الانسان بهجور وكل حجر جاد وقد نكذب كالواهدت الكبرى في المثال
 المذكور بقولك وكل حجر جاد وكذا الواتفت كلمة الكبرى فقد تصدق كافي بقولك كل انسان
 حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد نكذب كالواهدت الكبرى في المثال المذكور بقولك
 وبعض الحيوان مهال فافهم (قوله) والثاني ان يختلف في الكيف (الخ) يعني انه يشترط لانتاج
 الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمه شبه في الكيف وكلمة الكبرى بيان المنتج والنتيجة من
 هذا الشكل بطريق الاسقاط ان يقال يسقط بالشرط الاول وهو اختلاف مقدمه شبه في
 الكيف ثمانية ضروري لانه اذا لم يختلف في الكيف فاما ان يكونا موجبتين أو سالبتين وعلى
 كل فاما ان يكونا كليتين أو جزئيتين أو الصغرى كلية والكبرى جزئية أو بالعكس وبالشرط
 الثاني وهو كلمة الكبرى أربعة ضروري لانه اذا لم تكن الكبرى كلمة مع كون الفرض أنهما
 اختلاف في الكيف فاما ان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة أو بالعكس وعلى كل فاما
 ان تكون الصغرى كلمة أو جزئية فاذا ضمت هذه الاربعة الى الثمانية قبلها كانت الجملة اثني
 عشر ضربا وبطريق التخصيص ان يقال المقدمتان لا يكونان الا مختلفتين كفا وذلك صادق
 بان تكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة وبالعكس وعلى كل فالصغرى اما كلمة أو جزئية
 فضروريه النتيجة أربعة كالاول كما سيذكر المصنف * الضرب الاول ان يكون مر بكامن موجبة
 كلمة صغرى وسالبة كلمة كبرى نحو كل انسان حيوان ولاشئ من الحجر بهيوان وتنتجته
 سالبة كلمة كبرى وهي في المثال المذكور لاشئ من الانسان بهجور * الضرب الثاني عكس
 الاول نحو لاشئ من الانسان بهجاد وكل حجر جاد وتنتجته سالبة كلمة وهي في المثال المذكور
 لاشئ من الانسان بهجور * الضرب الثالث ان يكون مر بكامن موجبة جزئية صغرى وسالبة
 كلمة كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر با انسان وتنتجته سالبة جزئية وهي
 في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بهجور * الضرب الرابع ان يكون مر بكامن سالبة
 جزئية صغرى وموجبة كلمة كبرى نحو بعض الحيوان ليس با انسان وكل ناطق انسان
 وتنتجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس با ناطق وانما أنتج هذا
 الشكل دائما سالبة للزوم السلب في احدى مقدمتيه كما علم من كلام المصنف (قوله) له شرط
 وقع لا يخفى ان الاول من حيث الكيف والثاني من حيث الكم وانما كان ما ذكره شرطا
 لانتاجه لانه لو اتى اختلافهما في الكيف بأن كانتا موجبتين أو سالبتين اضطربت النتيجة
 أما في الموجبتين فلانها اقد تصدق كافي بقولك كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان وقد نكذب
 كالواهدت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل فيرس حيوان وأما في السالبين فلانها اقد
 تصدق كافي بقولك لاشئ من الانسان بهجور ولاشئ من الفرس بهجور وقد نكذب كالواهدت
 الكبرى في هذا المثال بقولك ولاشئ من الناطق بهجور وكذا الواتفت كلمة الكبرى فقد
 تصدق كافي بقولك كل انسان حيوان وبعض الحجر ليس بهيوان وقد نكذب كالواهدت الكبرى
 في هذا المثال بقولك وبعض الجسم ليس بهيوان (قوله) والثالث الايجاب في صغرها (الخ)
 يعني انه يشترط لانتاج الشكل الثالث شرطان أحدهما من حيث الكيف وهو ايجاب
 الصغرى والاخر من حيث الكم وهو كلمة احدى المقدمتين وانما كان ما ذكره شرطا لانتاجه

والثاني ان يختلف في الكيف مع
 كلمة الكبرى له شرط وقع
 والثالث الايجاب في صغرها
 وأن ترى كلمة احدهما

(قوله) وهو كلمة احدى
 المقدمتين المراد به عدم
 جزئيتهما ما عاقد تصدق
 بكونهما كليتين ويكون
 احدهما كلمة والاخرى
 جزئية

(قوله وأيد بعض الفضلاء الخ) قال الملوى وكان من درج على الأقل اعتبار كنية ٧٧ المقدمة أي والكلمة ولو سألته

لأنه لو اتنى إيجاب الصغرى لا اضطربت النتيجة فقد تصدق كما في قولك لا شيء من الإنسان بحجر وكل إنسان ناطق فقله تصدق وقد تكذب كالوأيديت الكبرى في هذا المثال بقولك وكل إنسان جسم وكذا لو اتقت كنية أجوداهما كما في قولك بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كالوأيديت الكبرى في هذا المثال بقولك وبعض الحيوان ماهر وبيان المنتج والعقيم من هذا الشكل بطريق الإسقاط أن يقال يسقط بالشرط الأول وهو إيجاب الصغرى غائية ضرورية لأنه إذا لم تكن الصغرى موجبة فاما أن تكون سالبة كنية أو سالبة جزئية وعلى كل لا تنتج مع الأربع الكبرى وبالشرط الثاني وهو كنية أحداهما ضرورية لأنه إذا لم تكن أحداهما كنية مع كون القرض أن الصغرى موجبة فاما أن تكون الكبرى موجبة أو سالبة فإذا ضم هذان الضربان إلى الثمانية المتقدمة كانت الجملة عشرة أضرب وبطريق التخصيص أن يقال الصغرى لا تكون الاموجبة وهي حينئذ اما كنية وهي تنتج مع الأربع الكبرى واما جزئية وهي تنتج مع الكنية الموجبة أو السالبة فضرورية المنتجة سبعة كما سيذكر المصنف الضرب الأول أن يكون مركبان موجبتين كليتين نحو كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مركبان موجبة كنية صغرى وسالبة كنية كبرى نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان يفرس ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الحيوان ليس يفرس الضرب الثالث أن يكون مركبان موجبة جزئية صغرى وموجبة كنية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان وكل حيوان حماس ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الإنسان حماس وجعل هذا الضرب ثالثا وما قبله ثانيا ومادرج عليه السكاتب ومن تبعه واختاره الامام السنوسي في شرح مختصره وقال ابن الحاجب وجعاه بالعكس وأيد بعض الفضلاء بأن المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كنية كبرى ينتج الإيجاب والمركب من موجبة كنية صغرى وسالبة كنية كبرى ينتج السلب والإيجاب أشرف من السلب الضرب الرابع أن يكون مركبان موجبة كنية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ناطق ونتيجته موجبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الحيوان ناطق الضرب الخامس أن يكون مركبان موجبة جزئية صغرى وسالبة كنية كبرى نحو بعض الحيوان إنسان ولا شيء من الحيوان يفرس ماد ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الإنسان ليس يفرس ماد وجعل هذا الضرب خامسا وما قبله رابعا وهو ما عليه الامام السنوسي كصاحب الكشف نظر التقديم ما تركب من الموجبتين وعكس صاحب الشهية نظر التقديم ما اشقل على ما اشترط للشكل الأول الضرب السادس أن يكون مركبان موجبة كنية صغرى وسالبة جزئية كبرى نحو كل إنسان حيوان وبعض الإنسان ليس يفرس ونتيجته سالبة جزئية وهي في المثال المذكور وبعض الحيوان ليس يفرس وانما لم ينتج هذا الشكل كنية ولو كان مركبان كليتين لأن النتيجة لا تكون كنية إلا أن يكون الإصغر مسورا بالسور الكلي في الصغرى أو في عكسها وليس كذلك هنا فإني تأمل (قوله ورابع عدم جمع الخ) يعني أنه يشترط لاتساع الشكل الرابع أن لا يجمع

أشرف من الجزئية ولو موجبة (قوله على ما اشترط للشكل الأول) وهو كنية الكبرى لأن كبراه سالبة كنية وإيجاب الصغرى لأنها موجبة جزئية ولا يخفى أن الثاني أعنى إيجاب الصغرى مشترك بين الضربين (قوله ولو كان مركبان كليتين) أي كما في الضربين الأولين
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
ورابع عدم جمع الخستين
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
(قوله إلا أن كان الأصغر مسورا بالسور الكلي الخ) بأن كان السور الكلي داخلا عليه متصلا به في الصغرى كما في الضربين الأولين من الشكل الأول والثاني اه صبان (قوله أو في عكسها) كما في الضرب الثالث من الشكل الرابع ويشترط أيضا في كنية النتيجة على مذهب المتأخرين من كون المنتج من الرابع غائية أضرب أن تكون الكبرى كنية خروا عن الضرب الثامن منه فان الأصغر فيه مسور بالسور الكلي في عكس صغرا ومع ذلك لا ينتج إلا جزئية سالبة أفاده الملوى في كبره فلاكتفاء باشرط كون الأصغر مسورا بالسور الكلي انما هو على مذهب الأقلين انتهى صبان

فيه خستان سواء كانتا من جنسين أعنى جنس الكم و جنس الكيف أو من جنس واحد الا
 في الصورة التي استثناهما المصنف وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة
 كلية كما سيدكره المصنف فتنتج الصغرى المذكورة مع تلك الكبرى بل لا تنتج الا انها مقنن
 من هذا أنه اذا كانت صغرى هذا الشكل غير موجبة جزئية اشترط لاتتأخره أن لا يجمع فيه
 الخستان واذا كانت موجبة جزئية اشترط لاتتأخره أن تكون الكبرى سالبة كلية لانه لو اتفق
 شرط من هذين الشرطين لاضطربت النتيجة كما أوضحه الامام السنوسي في شرح مختصره
 وبيان المنهج والعقيد من هذا الشكل بطريق الاسقاط أن يقال يسقط باشتراط عدم اجتماع
 الخستين في القسم الاول ثمانية ضرور لانه اذا كانت الصغرى سالبة جزئية لم تنتج مع
 الكبرى الا اربع واذا كانت سالبة كلية لم تنتج مع ثلاثة منها وهي السالبة بقسميها والموجبة
 الجزئية واذا كانت موجبة كلية لم تنتج مع السالبة الجزئية وباشتراط كون الكبرى سالبة
 كلية في القسم الثاني ثلاثة ضرور لانه اذا كانت الصغرى موجبة جزئية لم تنتج مع الموجبة
 بقسميها ومع السالبة الجزئية فاذا ضمت هذه الثلاثة الى الثمانية قبلها كانت الجملة احد عشر
 وبطريق التخصيص ان يقال الصغرى لا تكون سالبة جزئية وحينئذ فاما أن تكون موجبة
 كلية وهي تنتج مع الموجبة بقسميها ومع السالبة الكلية واما أن تكون سالبة كلية وهي تنتج
 مع الموجبة الكلية فقط واما أن تكون موجبة جزئية وهي تنتج مع السالبة الكلية فقط
 فضروره النتيجة خمسة كما سيدكره المصنف الضرب الاول أن يكون مر بكامن موجبتين
 كليتين فحوكل انسان حيوان وكل ناطق انسان وتتيجه موجبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الحيوان ناطق الضرب الثاني أن يكون مر بكامن موجبة كلية صغرى وموجبة
 جزئية كبرى فحوكل انسان حيوان وبعض الناطق انسان وتتيجه موجبة جزئية وهي في
 المثال المذكور بعض الحيوان ناطق الضرب الثالث أن يكون مر بكامن سالبة كلية صغرى
 وموجبة كلية كبرى فحوكل انسان من الانسان بجماد وكل ناطق انسان وتتيجه سالبة كلية وهي
 في المثال المذكور لاشئ من الجهاد ناطق الضرب الرابع أن يكون مر بكامن موجبة كلية
 صغرى وسالبة كلية كبرى فحوكل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان وتتيجه سالبة
 جزئية وهي في المثال المذكور بعض الحيوان ليس بفرس الضرب الخامس أن يكون مر بكامن
 من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو ما استثناه المصنف بقوله لا بصورة الخ فحو
 بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجهاد بحيوان وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال المذكور
 بعض الانسان ليس بجماد واعلم ان ما ذكره المصنف في مذهب الاقدمين وذهب بعض
 المتأخرين وتبعه كثرون الى أن شرط اتناج هذا الشكل ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى
 أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وبنوعا على ذلك ان المنتج من ضرور به ثمانية وعليه
 فالضرب السادس أن يكون مر بكامن سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى فحوكل بعض
 الانسان ليس بجماد وكل ناطق انسان وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال المذكور بعض
 الجهاد ليس بناطق والضرب السابع أن يكون مر بكامن موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
 كبرى فحوكل انسان حيوان وبعض الجهاد ليس بانسان وتتيجه سالبة جزئية وهي في المثال

المذكور بعض الحيوان ليس بجماد والضرب الثامن أن يكون مركباً من سالبة كلية صفري
وموجبة جزئية كبرى نحو لاني من الحيوان بجماد وبعض الانسان حيوان وتبينه سالبة
جزئية وهي في المثال المذكور بعض الجماد ليس بالإنسان ويشترط لاتحاج هذه الاضرب الثلاثة
زيادة على ما شرطت من المطولات وقد رتب بعضهم الى الضروب المنتجة من كل شكل
لكن مع الجري على ما درج عليه الكافي ومن تبعه وعلى ما مشى عليه صاحب الشريعة
في الشكل الثالث ومع الجري على ما ذهب اليه بعض المتأخرين من أن المنتج من ضروب
الشكل الرابع غائية فقال

كريم كبيركم لقلب بحبسه • كوى بالثياب للفؤاد تحبسه • لا
كسبل له لحظ كأن بطرفه • لنفسى سهاما كالنسايا توغلا
كلى كل كهف ليس بالحب كاذبا • بداللملا كنز به كم • سناجلا
كنى كل كل بل انما كان كافلا • اطمع فاهم بالورى سادكم علا
كأن سناه للدهج بدرقا حفظن • وخذ صدركم تعلم الشكل بجملا
فكاف لكلى • وباء لموجب • وسين لسلب الجزء واللام أصجلا

وعلم من قوله فكاف لكلى الخ أن كلامه من التاء والجسيم والعين والفاء ليس من الرمز فتأمل
(قوله الابصورة) أى فى صورة وقوله ففهم يستبين أى فى تلك الصورة يظهر جمع الخسيتين
فالسبب والتأنيذتان وفى يستبين مع الخسيتين سناد الخذوب بالواو بعد الدال وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى بفتح وغيره وهو جائز المولدين كما نص عليه شيخ الاسلام زكريا فى شرح
الجزء رجبية وقد تقدم أن بعض المولدين استعمل زيادة ساكن فى الجزء آخر الشطر الاول وآخر
الشطر الثانى كما هنا وقد مر ما فيه فتنبه (قوله صفراهما الخ) هذا ياب للصورة المستثناة وقد
تقدم التنبه لهما فلا تغفل (قوله فنتج الخ) انفاء للسببية لان ما تقدم سبب لماسيد كره وجعله
المنتج تسعة عشر على ما جرى عليه المصنف من أن المنتج من الرابع خمسة وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وعشرون (قوله لا قول) اللام بمعنى من وهو على تقدير مضاف
والاصل من ضروب أول (قوله كالثان) أى فى أن المنتج له أربعة (قوله ثم ثالث) يتحقق ان ثم
للتعريف فى الذكروى ويحتمل أنه للترتيب فى الرتبة لان الشكلىين الاولين أشرف من الآخرين كما
علم مما مر (قوله فسته) أى فالمنتج له ستة فقه ستة خبر بانه راجع لثلاثة (قوله
ورابع بجمسة الخ) الجار والمجرور متعلق بقوله قد أتجاء الباء بمعنى فى والمعنى أن الشكل
الرابع قد أتجى فى خمسة اضرب وقد عرفت أن هذا مذهب الاقدمين فتنبه (قوله وغير ما ذكرته
لن يتجاء) وجملة خمسة وأربعون ضرباً بناء على ما ذكره المصنف من أن المنتج من الشكل
الرابع خمسة فقط وذلك لان الضروب العقلية باعتبار جميع الاشكال أربعة وستون
فاذا أسقطت المنتج وهو تسعة عشر بناء على ما مر بقى خمسة وأربعون وأما على ما ذهب اليه
بعض المتأخرين فاثنتان وأربعون لان المنتج عندهم اثنتان وعشرون فاذا أسقطته بقى اثنتان
وأربعون (قوله وتتبع النتيجة الاخس) كان مقتضى الظاهر أن يقول الخساة لان الموصوف
بذلك المقدمة وهي مؤنثة لكنه ذكر باعتبار تأويل المقدمة بالقول قال بعض المحققين ويمكن
أن اتد كير لوقوع الاخس على الكيم والكيف ولا يفتنى ان أفعل التفضيل ليس على بابه

الابصورة ففهم يستبين
صفراهما موجبة جزئية
كبراهما سالبة كلية
فنتج لاول أربعة
كالثان ثم ثالث فسته
ورابع بجمسة قد أتجاء
وغير ما ذكرته لن يتجاء
وتتبع النتيجة الاخس من
تلك المقدمات هكذا زكن

(قوله فكاف لكلى) أى
موجب (قوله وباء لموجب)
أى جزف (قوله واللام
أصجلا) أى أطلق أى أطلق
السلب فيها عن الجزئية
فهى للسلب الكلى (قوله
وهو اختلاف حركة ما قبل
الروى) عبارة الصبان
وهو اختلاف حركة ما قبل
الردف بقصص مع غيرها
والردف حرف اللين قبل
الروى

(قوله وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال) قال العطار هذا الامعنى لان المقام اما خطابي واما استدلالى والاوّل وهو مقام الخطابات والمهاورات لا يحتاج لايراد الحجج فلا دليل أصلاً والثاني لا بد فيه منها اذا كانت الحجج كلها محذوفة فمن أين يطلع الخطاطب عليها اذا لا بد من ذكرها الا لزام المصنف كافي الدليل الزامى وتحقيق ما هو معتقد المستدل كافي الدليل التحقّقى وامانه يحذف الدليل رأسا ويقتل ان في هذا المقام دليلا محذوفاً لم يقل به أحد على أننا لو قلنا ان المحاورات تطوى فيها الادلة فنحن أين الاطلاع وقد حذفت كلها ولم يبق ما يدل عليها ولا يطلع على الغيب الا عالم الغيب والشهادة اهـ ولا يخفى ما فيه (قوله من المعلوم ان أو هنا ليست مانعة خلوا الخ) قال العلامة النصبان بعد ذلك وقد تقدم نقل السعد عن الاشارات ان ليس كل ما استعمل فيه أدوات الانفصال يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة نحو العالم اما أن يعبد الله أو ينفع الناس قال العطار هذا أجيب عما تقدم لان أو في حذاتها لا توصف بكونها مانعة جمع أو خلوا عند النحاة ولا عند المناطقة فان أراد ان التركيب الذى احتوى عليها يعنى قول المصنف والحذف الخ قضية مانعة جمع أو خلوا فمنوع لان المصنف لم يرد الحكم بالتناقض بين حذف بعض ٨٠ المقدمات أو النتيجة وانما غرضه الاخبار بأن كل واحد من الامرين ساقط لا يقال

يمكن ارجاع كلامه لقضية منفصلة فائله اما ان تحذف بعض المقدمات أو النتيجة لانا نقول هذا تركيب آخر ليس هو التركيب الذى الكلام فيه على أن الوسلنا جدلا ان ما ذكره المصنف بعينه قضية منفصلة نقول
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
وهذه الاشكال بالحلى مختصة وليس بالشرطى والحذف في بعض المقدمات
♦♦♦♦♦♦♦♦♦♦
انها مانعة جمع ومنعه لذلك تجوز حذف البعض مع النتيجة يعين على صحة المثالين اللذين ذكرهما وقد ابطنا الاما فان قلت أو هذه

اذ القضية ليست متحققة في كل من الطرفين فهو بمعنى الخسيس (قوله هكذا كن) أى فهم وعلم هكذا (قوله وهذه الاشكال الخ) الباء داخلة على المقصود عليه فالعنى أن الاشكال الاربعة المذكورة مقصورة على الحلى ولا تنعدها الى الشرطى وهذه طريقة لامصنف والراجح أنها لا تختص بالحلى بل تكون في الشرطى أيضا لان جعل الحد الوسط تالياً فى الصغرى مقدما فى الكبرى يسمى شكلا أول وجعله تالياً فى ما يسمى شكلا ثانياً وجعله مقدما فيه ما يسمى شكلا ثالثاً وجعله مقدما فى الصغرى تالياً فى الكبرى يسمى شكلا رابعاً فمثال الاول أن نقول كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان النهار موجودا فالليل حاصل وعلى هذا القياس (قوله بالحلى) أى بالقياس الحلى ويحتمل أن المراد كما أشار اليه الشيخ الملوى بالقضية الحلية وعليه فتمد كبر المصنف لتأويل القضية بالقول (قوله وليس بالشرطى) هذا تصريح بماعلم وكان مقتضى الظاهر أن يقول وليست ببناء التانيث لان الضمير للاشكال لكن المصنف نظر للتأويل بالمذكور كما أشار اليه الشيخ الملوى والمعنى وليست هذه الاشكال ملتبسة بالقياس الشرطى أو بالقضية الشرطية على نظير ما تقدم (قوله والحذف في بعض المقدمات) أى لبعضها فى معنى اللام والمراد ببعضها احداها اما الصغرى واما الكبرى لا ما يشمل جزأ من أجزاء المقدمة الواحدة ويؤخذ من كلام المصنف انه لا يجوز الحذف في كل المقدمات وهو كذلك حيث كان المقام مقام استدلال كما قاله بعض المحققين وقوله أو النتيجة من المعلوم أن أو هنا ليست مانعة خلوا لان لا يقع حذف أصلا وليست مانعة جمع أيضا لجواز

ما حقيقتهما اذ ليست للشك ولا للايهام كما لا يخفى ولا للتخيير والاباحة لان ما يسبقان بالطلب ولا طلب هنا قلت من حذف معانى أو أنها قد يراد بها افراد كل واحد من المعطوفين في وقت كقولك كنت أكلت التين أو العنب تريد هذا مرة وهذا مرة قد خلت أو لا افراد فالخطاطب يعلم من هذا انه لم ير الشك ولا الايهام بل قصد انه لا يجمع بينهما أو فرد كل واحد منهما مانعة الجلال السيموطى في حاشية معنى اللبيب عن شأوح المقصود للاندلسى وأسلم من هذا جعلها للتوزيع اذا علمت هذا كله علمت ان جوابه المنقول عن السعد غير محتاج اليه على انه لم يقل عبارة كما هي فان نعمها هكذا اعلم ان كل ما استعملت فيه أدوات الانفصال لا يجب أن يكون إحدى المنفصلات الثلاثة لانه قال في الاشارات وقد يكون لغير الحقيقى اصنافا اخرى مانعة الجمع ومانعة التلوك وتلوا رأيت اماريدا واما عروا العالم اما أن يعبد الله وانما أن ينفع الناس اهـ وهذه العبارة تنادى بأن الكلام في خصوص القضية المنفصلة لا في أى بعينها والالزام ان كل موضع استعملت أو فيه كان فيه انفصال وعناد ولم يقل بذلك أحد الا ترى الى مثال الاباحة جالس الحسن أو ابن سيرين وقد تأنى للاضراب ولغيره فان معانيها تنصرف عن العشرة اهـ ولا يخفى ما فيه

حذف البعض مع النتيجة فتخلص من هذا ان صور المحذف خمس حذف كل واحدة وحذف
 الصغرى مع النتيجة وحذف الكبرى معها فحذف الصغرى وحدها كافي قولك في مقام
 الاستدلال على دعوى ان زيدا يحد لان كل زان يحد فزيد يحد وحذف الكبرى وحدها كافي
 قولك في هذا المقام لانه زان فهو يحد وحذف النتيجة وحدها كافي قولك في المقام المذكور
 لانه زان وكل زان يحد وحذف الصغرى مع النتيجة كافي قولك في ذلك المقام لان كل زان يحد
 وحذف الكبرى معها كافي قولك في المقام المتقدم لانه زان فليحفظ (قوله لعلم) أى عند العلم
 بالمحذوف فاللام بمعنى عندوا حتى يزيل ذلك عما اذا فقد العلم به فلا يجوز حذفه (قوله وتنتهى
 الخ) الضمير لامة مقدمات المعلومة من السابق كذا قال الشيخ المولى في كبرى وفية أنه ما ذكره
 صراحة كما لا يخفى وقوله الى ضرورة أى الى ذات ضرورة يعنى الى مقدمات ضرورية ومثلها
 المقدمات المسلمة ومحل ما ذكر كما هو ظاهر اذ لم تكن المقدمات نفسها ضرورية كافي قولك
 الاربعة عدد ينقسم الى متساويين وكل عدد ينقسم الى متساويين زوج أو مسلمة كافي قولك
 مشيرا الى فعل شئ بفرض حق هذا ظلم وكل ظلم قبيح والافلام معنى له في الاول ولا حاجة اليه في الثاني
 فتخلص أن المقدمات ان لم تكن ضرورية ولا مسلمة لا بد أن تنتهى الى مقدمات ضرورية
 أو مسلمة فاذا قلت مثلا في الاستدلال على حدوث الاجرام صفتها حادثة وكل ما كان
 كذلك فهو حادث افتقر كل من مقدمتي هذا الدليل الى الاستدلال عليه حتى ينتهى الى
 ما ذكره فتستدل على الصغرى بقولك الاجرام صفاتها متغيرة وكل متغير حادث والاولى من
 هاتين المقدمتين لا تحتاج الى الاستدلال لكونها ضرورية بالملاحظة والثانية تحتاج الى
 الاستدلال بأنه ان كان التغير من عدم الى وجود كما الوجود طارئا وذلك هو معنى الخدوث
 وان كان من وجود الى عدم كان الوجود جائزا والجار لا يكون الاحادنا وتستدل على الكبرى
 بقولك كل من صفاته حادثة لا يعبرى عن الحوادث وكل ما لا يعبرى عن الحوادث لا يسبقها كل
 ما لا يسبقها حادث فقد انتهت كل من الصغرى والكبرى الى الضرورة ولا عبرة باعتراف
 الفلاسفة على بعض تلك المقدمات لانها مجرد مكابرة وقوله لما من دور الخ وجهه أنه لو لم تقفه
 المقدمات الى ذلك لزم توقف العلم بها على غيرها وكذا الحال في ذلك التعريف وكذا فان عدنا الى
 بعض الاوائل لزم الدور وهو توقف شئ على ما يتوقف عليه وان ذهبنا الى غاية لزم التسلسل
 وهو توقف أمر على أمر آخر متوقف على أمر آخر وهكذا الى ما لا نهاية له واعلم أنه يوجد
 في بعض النسخ زيادة أربعة آيات متعلقة بقرينة ما عدا الشكل الاول اليه ومنها
 وغير أول من الاشكال • اليه مردود بلا شك • كال
 فالثاني مردود بعكس الكبرى هو الثالث اورد به بعكس الصغرى
 ورابع بعكس ترتيب يرد • أو المقدمات هكذا ورد
 وأول منها هو المختار • لانه من بينها المـدار
 والمتبادر أن الميت من كلام المصنف لما فيه من عدم الأطراد في جميع الاضرب اذ قوله
 الثالث مردود بعكس الكبرى لا يظهر الا في ضربين من ضرورية الاول والثالث مثال الضرب
 الاول أن تقول كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان ينجح لاشئ من الانسان بجبر كذا
 اوردت رده الى الشكل الاول عكست بحسب ما بيننا نقول هكذا شكل انسان حيوان ولا شئ

♦♦♦♦♦
 أو النتيجة لعلم أني
 وتنتهى الى ضرورة لما
 من دور أو تسلسل قد لزمنا
 ♦♦♦♦♦

(قوله ان صور المحذف
 خمس) تبع العلامة الصبان
 واعترضه العطار بان
 الصور ثلاثة وهى التى
 اقتصر على المولى وأطال
 في ذلك فراجع له لم ما فيه

من الحيوان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو لاشئ من الانسار بحجر ومثال الضرب الثالث
أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحجر بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بحجر فاذا
أردت رده الى الشكل الاول عكست كبراه بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من
الانسان بحجر ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بحجر وانما لم يكن ظاهرا في كل
من الضرب الثاني والرابع لأن الضرب الثاني مركب من سالبة كلية وصغرى وموجبة كلية
كبيرة ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية العقيدة لأن صغرا سالبة
وكبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتحاج الشكل الاول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى فلا
يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا
لاشئ من الحجر بحجر من الانسان حيوان أنتج لاشئ من الحجر بانسان فاذا أردت رده الى
الشكل الاول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل
انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بحجر ينتج لاشئ من الانسان بحجر فتم عكس النتيجة الى
قولنا لاشئ من الحجر بانسان وهو المطلوب ولأن الضرب الرابع مركب من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبيرة ولورد الى الشكل الاول بعكس الكبرى لكان من ضرورية
العقيدة لما تقدم فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد بينه الامام السنوسي
في شرح مختصره بما يطول ذكره وقوله والثالث اردده بعكس الصغرى لا يظهر الا في أربعة
أضرب من ضرورية الاول والثاني والثالث والخامس فمثال الضرب الاول كل انسان حيوان
وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا
بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان وكل ان ناطق ينتج المطلوب بعينه وهو بعض
الحيوان ناطق ومثال الضرب الثاني كل انسان حيوان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج بعض
الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض
الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس
بفرس ومثال الضرب الثالث بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم ينتج بعض الانسان
جسم فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان
حيوان وكل حيوان جسم ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان جسم ومثال الضرب
الخامس بعض الحيوان انسان ولاشئ من الحيوان بجماد ينتج بعض الانسان ليس بجماد فاذا
أردت رده الى الشكل الاول عكست صغرا بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ
من الحيوان بجماد ينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجماد وانما لم يكن ظاهرا
في كل من الضرب الرابع والسادس لأن الضرب الرابع مركب من موجبة كلية وصغرى
وموجبة جزئية كبيرة ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضرورية العقيدة
لأن كبراه جزئية وقد تقدم أنه يشترط لاتحاج الشكل الاول كلمة الكبرى فلا يمكن رده بذلك
وانما يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة فاذا قلت مثلا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ناطق أنتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول
عكست الكبرى وجعلتها صغرى ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل
انسان حيوان ينتج بعض الناطق حيوان فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو

المطلوب ولان الضرب السادس مركب من موجبة كلمة صغرى وسالبة جزئية كبرى ولورد الى الشكل الاول بعكس الصغرى لكان من ضروريه العقيدة لما ذكر فلا يمكن رده بذلك وانما يمكن رده بدليل الافتراض وقد ذكره الامام السنوسي في شرح مختصره بما لا يناسب ذكره هنا وقوله رابع الخ على التوزيع لان الشق الاول اعنى عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب من ضروريه الاول والثاني والثالث فمثال الضرب الاول أن تقول كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان وكل انسان حيوان فينتج كل ناطق حيوان فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثاني أن تقول كل انسان حيوان وبعض الناطق انسان فينتج بعض الحيوان ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا بعض الناطق انسان وكل انسان حيوان فينتج بعض الناطق حيوان فتم عكس النتيجة الى قولنا بعض الحيوان ناطق وهو المطلوب ومثال الضرب الثالث أن تقول لاشئ من الانسان يجماد وكل ناطق انسان فينتج لاشئ من الجماد ناطق فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة بأن تقول هكذا كل ناطق انسان ولاشئ من الانسان يجماد فينتج لاشئ من الناطق يجماد فتعكس النتيجة الى قولنا لاشئ من الجماد ناطق وهو المطلوب والشق الثاني أعنى عكس المقدمات بالنسبة للضرب الرابع والخامس فمثال الضرب الرابع أن تقول كل انسان حيوان ولاشئ من الفرس بانسان فينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست مقدمته بأن تقول هكذا بعض الحيوان انسان ولاشئ من الانسان بفرس فينتج المطلوب بعينه وهو بعض الحيوان ليس بفرس ومثال الضرب الخامس أن تقول بعض الحيوان انسان ولاشئ من الجماد بجماد فينتج بعض الانسان ليس بجماد فاذا أردت رده الى الشكل الاول عكست مقدمته بأن تقول هكذا بعض الانسان حيوان ولاشئ من الحيوان بجماد فينتج المطلوب بعينه وهو بعض الانسان ليس بجماد وهذا ما يسره الله تعالى على هذه الايات فاحفظه

• (فصل في الاستثنائي) • لعلم المصنف ترجم بهذه الترجمة لطول العهد والافسكان مقتضى الظاهر انه لا حاجة اليها لان قوله ومثله الخ معطوف على قوله فنه الخ كما لا يخفى • واء • لم أن الاستثنائي موافق من مقدمتين أحدهما بشرطية وتسمى كبرى والاخرى استثنائية وتسمى صغرى ولذلك يسمى باسمين كما سيذكر المصنف فالاول هو الاستثنائي لاشتماله على الاستثنائية والثاني هو الشرطي لاشتماله على الشرطية وانما سميت الشرطية كبرى والاستثنائية صغرى لان ألقاظ الاستثنائية على نحو النصف من ألقاظ الشرطية وأيضا لاعتبرتها بحال الترتيب الافتراضي بأن جعلتها على هيئة الشكل الاول المركب من جملة وشرطية لوجده في الاستثنائية صغرى والشرطية كبرى فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان وجدته في قوله فنه هذا الانسان وكل ما كان انسانا فهو حيوان ونتيجته عين نتيجته ولا يختلفان الا في تقديم الصغرى وتأخيرها في اللفظ أفاده المولى في كبريه (قوله) ومنه ما يدعى الخ أي من القياس من حيث هو ما يسمى بالاستثنائي لما تقدم من أشتماله على الاستثنائية المدة كورفها أداة الاستثنائي وهي لكن وانما سميت أداة استثنائية مع كونها أداة استثنائية

• (فصل في الاستثنائي) •
ومنه ما يدعى بالاستثنائي

يعرف بالشرط بلا متراه
وهو الذي دل على النتيجة
أرضدها بالقول لا بالقوة
فان يك الشرطى ذا اتصال
أن يرفع ذلك وضع التالي
ورفعه تال رفع أول ولا
يلزم في عكسه حالما انجلا
وان يكن منفصلا فوضع ذا
ينفع رفعه ذال والعكس كذا

(قوله بأن يكون ذلك
مذكورافيه بصورته)
تصويرا لدلالة على ذلك
بالقوله على بينه ان المراد
بالدلالة على ذلك الاشتغال
عائيه لا ما يتبادر منها وهو
الافادة حتى يرد ان الاقتراى
يفيد أيضا النتيجة بالفعل
ثم لا يرد انه تقدم في تعريف
القياس انه يجب مغايرة
القياس للنتيجة لقوله فيه
مستلزما بالذات قولاً
آخر لان المراد بالمغايرة أن
لا تكون النتيجة مشغلة
على احدى المقدمتين وهى
فما نحن فيه جزءا احدهما
لا عين احدهما

اشبه الاستدلال بالاستقناء في احدهما فمقابلته شيء لم يوجد فيه كذا كذا ابن يعقوب مبسوطا
(قوله يعرف بالشرط) يحذف البسطة أو ثبوتها ساكنة للوزن أى يسمى بالشرطى لاشتغاله على
الشرطية كأمس وانما لم يسم الاقتراى بذلك مع انه قد يتركب من الشرطية على الراجح لعدم
لزوم ذلك فيه فانه قد يتركب من محض الحيليات بل هـ ذاهوا لا كثر فيه كذا يؤخذ من كلام
المولى في كـ كبيره (قوله بلا متراه) أى بلا شك (قوله وهو الذى دل الخ) يعنى أن القياس
الاستقنائى هو الذى دل على النتيجة بالفعل أو على ضدّها كذلك فالاول اذا استثبتت عين
المقدم كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار
موجود والثانى اذا استثبتت نقيض التالي كما اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس موجود فالشمس ليست طالعة (قوله أو ضدّها) المراد بالاضد هنا
معناه العكس وهو مطلق المنافى فاندفع ما قد يقال الضدان هما الامر ان الوجوديان اللذان
بينهما غاية الخلاف الخ وما هنا ليس كذلك كما أشار لذلك الشيخ المولى (قوله بالفعل) أى بأن
يكون ذلك مذكورافيه بصورته وقوله لا بالقوة تصرّح بماعلم (قوله فان يك الشرطى الخ)
غرضه بذلك بيان كيفية اتساح القياس الشرطى وقوله ذا اتصال أى بان كانت شرطية متصلة
وقوله أن يرفع ذلك وضع التالي أى أن يرفع التالي المقدم فى الاستقناء اثبات التالي فى النتيجة
لان المقدم ملزوم للتالى وثبوت الملزوم يقتضى ثبوت لازمه ومثال ذلك أن تقول كلما كان
هذا انسانا كان حيوانا فان كان انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس
التالى فى الاستقناء ثبوتى المقدم فى النتيجة لان التالى لازم للمقدم واتقاء اللازم يقتضى اتقاء
الملزوم ومثال ذلك أن تقول كلما كان هـ انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان فليس
بإنسان (قوله ولا يلزم في عكسه ما) يعنى أنه لا يلزم الاتساح في عكس وضع المقدم وهو وضع
التالى ولا في عكس رفع التالى وهو رفع المقدم فاذا قلت مثلا كلما كان هذا انسانا كان حيوانا
لكنه حيوان لم يفتح أنه انسان ولا أنه ليس بإنسان واذا قلت مثلا كلما كان هـ انسانا كان
حيوانا لكنه ليس بإنسان لم يفتح انه ليس بحيوان ولا انه حيوان ولا يرد نحو كلما كان هـ
انسانا كان فاطماتا لان استلزام وضع التالى فيه لو وضع المقدم ورفع المقدم رفع التالى ليس
لصورة لقياس بل لخصوص المادة (قوله لما انجلا) أى لما انضخ من أنه قد يكون التالى أعم
من المقدم كما فى قولك كلما كان هـ انسانا كان حيوانا ولا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص
ولا رفعه ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا وضعه (قوله وان يكن منفصلا الخ) أى بان
كانت شرطية منفصلة وقد تقدم أنها اما أن تكون مانعة الجمع والخلو معا وهـ ذاهوا القسم
الاخص واما أن تكون مانعة الجمع فقط واما أن تكون مانعة الخلو فقط ولذلك كان القياس
المنفصل ثلاثة أقسام الاول مانعهما وهو الاخص وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة هما
والثانى مانع الجمع فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الجمع فقط والثالث مانع الخلو
فقط وهو ما كانت شرطيته المنفصلة مانعة الخلو فقط وقد بين المصنف كيفية اتساح كل من
هذه الاقسام على الترتيب المذكور فذكر الاول أربع نتائج ولكل من الثانى والثالث نتيجتين
كما ساقى بيانه (قوله فوضع ذا ينتج رفع ذاك) أى فاثبات أحد الطرفين ينتج ثبوت الآخر لانه
يمتنع جعقاعهما فاذا قلت مثلا العدد ا ما أن يكون زوجا واما أن يكون غردا لكنه زوج أتج

انه ليس بفرد أو وقت لكنه فرد أنتج انه ليس بزواج وقوله والعكس كذا أي رفع ذابنتج وضع
ذال فرغ أحدهما بنتج وضع الآخر لا يمتنع ارتقاءهما فاذا اقبلت في المثال المذكور لكنه
ليس بزواج أنتج انه فرد أو وقت لكنه ليس بفرد أنتج انه زوج * واعلم انه لا إبطاء في هذه القافية
لاختلاف المعنى المستعمل فيه اسم الإشارة في الشرط الأول والشرط الثاني (قوله وذال في
الإخص) يعني أن مجموع ذلك في الشرط الحقيقي الذي هو أخص من غيره بناء على مقدمه
المصنف من أن الحقيقة أخص من كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو (قوله ثم ان يكن مانع
جمع الخ) يحتمل أن تم للتقريب المذكور ويحتمل أنه للتقريب في الشرف لأن الحقيقي أشرف من
غيره وقوله فبوضع ذال الخ أي فبوضع أحد الطرفين فهم رفع الآخر لانه يمتنع اجتماعهما فاذا
قلت مثلاً ما أن يكون هذا الجسم أبيض واما أن يكون أسود لكنه أبيض أنتج انه ليس بأسود
أو قلت لكنه أسود أنتج انه ليس بأبيض وقوله دون عكس أي لا يمتنع ارتقاءهما فإلا ينتج
رفع أحدهما بوضع الآخر فلو قلت في المثال المذكور لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولو
قلت لكنه ليس بأسود لم ينتج انه أبيض (قوله وإذا مانع رفع كان) لا يخفى أن كان مؤخره من
قديم والأصل وإذا كان مانع رفع وقوله فهو عكس ذال أي عكس مانع الجمع فبرفع أحد
الطرفين أنتج وضع الآخر دون عكس فاذا قلت مثلاً هذا إما غير أبيض وإما غير أسود لكنه
ليس غير أبيض أنتج انه غير أسود أو قلت لكنه ليس غير أسود أنتج انه غير أبيض بخلاف ما لو
قلت لكنه غير أبيض أنتج انه ليس غير أسود وبخلاف ما لو قلت لكنه غير أسود فانه لا ينتج
انه ليس غير أبيض وانما أنتج في الشق الأول لانه يمتنع ارتقاءهما وانما لم ينتج في الشق الثاني
لانه لا يمتنع اجتماعهما

(فصل في لواحق القياس) * الإضافة جنسية لاستغراقية لأن المصنف لم يتكلم إلا على ثلاثة
منها وهي القياس المركب وقياس الاستقراء وقياس التمثيل وأهمل رابعاً وهو قياس الخلاف
وضابطه أن يستدل على ثبوت المطلوب بإبطال نقيضه كان تقول في مقام الاستدلال على ثبوت
قدمه نعالى لولم يكن قديماً لكان حاد ثابراً لو كان حاداً لزم المحال وما أدى إلى المحال باطل وإذا
بطل ذلك بطل ما أدى إليه وإذا بطل ذلك ثبت المطلوب وأل في القياس للعهد والمعهود القياس
البسيط واللام يصح جعل القياس المركب من جملة الواحق (قوله ومنه ما يدعونه مركباً) أي
ومن القياس من حيث هو ما يدعونه قياساً مركباً وقوله لكونه من حجج قدر كفاً أي ولو بالقوة كما
في مفصول التسامح ولا يخفى أن الحجج جمع حجة وهي القياس لكن المراد بالجمع ما فوق الواحد
(قوله فركبته) جواب الشرط الذي بعده على مذهب الكوفيين ودليل جوابه على مذهب
البصريين (قوله وأقبل نتيجة الخ) أي ولو تقديرها كما في مفصول النتائج (قوله به) أي فيه
فالباء بمعنى في (قوله مقدمه) مفعول ثان لقوله أقبل لتضمنه معنى اجعل (قوله بأخرى) أي
مع أخرى فالباء بمعنى مع (قوله إلى هلم جرا) أعلم أن هلم في الأصل تستعمل لطلب الإقبال ثم
استعملت لطلب الاستمرار والجري في الأصل مصدر جره إذا سحبه والمراد منه هنا الاستمرار وإلى
في كلام المصنف مقدرة الدخول على محذوف موصوف بقول محذوف فكانه قال إلى أمر يقال
فيه ليس مقدر على ذلك استمراراً اه كذا يؤخذ من كلام ابن يعقوب والذي في كلام الشيخ الملو

♦♦♦♦♦
وذلك في الاخص ثم ان يكن
مانع جمع فبوضع ذال كن
رفع لذال دون عكس وإذا
مانع رفع كان فهو عكس ذال
(فصل في لواحق القياس) *
ومنه ما يدعونه مركباً
لكونه من حجج قدر كفاً
فركبته ان ترد أن تعاله
وأقبل نتيجة به مقدمه
يلزم من تركيبه بأخرى
نتيجة إلى هلم جرا
♦♦♦♦♦

(قوله وهو قياس الخلاف)
أي الباطل سمى بذلك لكونه
ينتج الباطل على تقدير
عدم صحة المطلوب لالكونه
باطلاً وقيل لأن المستدل
به ينزل حجته خلف ظهره
وبقصد حجة خصمه ليبتلها
وقيل لانه يأتي المطلوب
من خلفه أي من ورائه
الذي هو نقيضه وقيل لأن
نتيجته مما ينبغي خلف الظهر
ليبتلها فيصح المطلوب
اه يوصى

ان لم ليس لا طلب بل للغير وعبر عنه بصيغة المطلب كما في قوله تعالى ولنصل خطاياكم فسكاتكم
قال والله الى استقرار ذلك استمرارا ومقتضى هذا ان الى في كلام المصنف باقية على معناها وقال
الشيخ الملو في كبره انها هي مع فسكاتهم قال مع الاستقرار على ذلك استمرارا فاما ما قل (قوله)
متصل النتائج الذي حوى الخ لا يخفى ان متصل النتائج ومفصولها قسمان من القياس
المركب والاول هو ما ذكر في نفسه نتائج فهو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
انسان حساس وكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا وانما يسمى بذلك
لوصف نتائج بمقدامته والثاني هو ما لم يذكر في نفسه نتائج فهو كل انسان حيوان وكل حيوان
حساس وكل حساس نام وهكذا وانما يسمى بذلك لوصف نتائج بمقدامته كذا يؤخذ من كلام
الشيخ الملو ومقتضاه ان النتيجة تذكروا في القسم الاول مرتين مرة نتيجة ومرة مقدمة والذي
يفيده كلام ابن يعقوب انه ما ذكر في نفسه مرة واحدة فهو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس
فكل انسان حساس وكل حساس نام فكل انسان نام وهكذا قال بعض المحققين والانصاف
ان هذا الوجه وانسب يجعل متصل النتائج قياسا واحدا بسبب الظاهر اه لكن الاول هو
الذي يقتضيه قول المصنف فيما تقدم واقلب نتيجة الخ فليتبين (قوله كل سوا) أي كل من
متصل النتائج ومفصولها سوا في افادة المطلوب (قوله وان يجوزني على كل استدلال) لا يخفى ان
كلامه قوله يجوزني وقوله على كل متعلق بقوله استدلال والجزئي كالكل صفة او صوف محذوف
والتقدير وان استدلال بحكم جزئي على حكم كلي وقوله فذا بالاستقراء عندهم عقل اسم الإشارة
عائد للاستدلال المفهوم من قوله استدلال والجار والمجرور متعلق بقوله عقل على تضمينه معنى
سمى والضمير للمناطقة وصريح هذا ان المصنف يفسر الاستقراء بالاستدلال بالحكم الجزئي
على الحكم الكلي كما في قولك كل حيوان يحرك فكل الاسفل عند المضغ لان الانسان يحرك فكل
الاسفل عند المضغ والجار يحرك فكل الاسفل عند المضغ والبغل يحرك فكل الاسفل عند المضغ
وهكذا بعد ان تتبعت معظم الجزئيات فوجدته كذلك فظننت ان سائر الجزئيات مثل ذلك
المعظم مع ان بعض الافراد ليس كذلك كالتفاسيح فانه يحرك فكل الاسفل عند المضغ هذا وفسر
بعضهم الاستقراء بالحكم الكلي على الكلي بما وجد في اكثر جزئياته وكلا هذين التفسيرين
ضعيف والصحيح كما قاله السعد ما ذكره حجة الاسلام من انه تصفع امور جزئية ليحكم بحكمها
على امر يشمل تلك الجزئيات ثم ان كانت تلك الامور جميع الجزئيات كان ذلك التصفع
استقراء تاما وان كان اكثرها كان استقراء ناقصا كذا قال بعض اهل التحقيق ومثله
في جمع الجوامع ومقتضاه انه يشترط في الاستقراء الناقص ان تكون الامور المتصفة اكثر
الجزئيات وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات
فاقل فلا يكون استقراء واستشكله ابن قاسم في الايات بانه قد استند الفقهاء في مسائل الى
الاستقراء مع ان الامور المتصفة فيها ليست اكثر الجزئيات كما في حكمهم بان اقل الخبيث
يوم وليله واكثر خمسة عشر يوما وغالبه ست اوسبع فانهم قد صرحوا بان مستند الامام
الشافعي في ذلك الاستقراء ومعلوم انه لم يتصفع جميع نساء العالم ولا اكثر من كان في زمانه
فالوجه ترك التقييد بالاكثر وان قيد به كثير من المناطقة نعم ففي التقييد بالعقل الذي

متصل النتائج الذي حوى
يكون او مفصولها كل سوا
وان يجوزني على كل استدلال
فذا بالاستقراء عندهم عقل

يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم اه بتصرف (قوله ولو كسره يدعى الخ) أى ومفيد عكسه
يدعى الخ كما أشار له الشيخ المولى فى كبره وذلك لان عكس ما ذكره والاستدلال بالكلية على
الجزئى وليس ذلك هو المسمى بالقياس المنطقى وإنما المسمى نفس المقدمتين المستدل بهما فلا
بد من تقدير المضاف الذى ذكره فى كلام المصنف (قوله وهو الذى قدمته) أى فى قوله ان القياس
من قضايا صور الخ (قوله وحيث جزئى على جزئى حل) باسكان الياء الثانية للوزن وقوله لجامع
أى بين المشبه والمشبه به وذلك كافى قولك التمييز حرام كالتحريم بجامع الاسكار واركانه أربعة
مشبهه ويسمى حدا أصغر ومشبه به ويسمى أصلا وحكم ويسمى حدا كبر وجامع ويسمى
حدا أو وسط كذا يؤخذ من شرح المولى الصغير وفى شرحه الكبير أن هذا اصطلاح المناطقة
ليكنه لم يذ كر أن المشبه به يسمى أصلا فى اصطلاحهم فليراجع (قوله فذلك التمثيل جعل)
اسم الإشارة عائدا للعمل المتهوم من قوله حل وصريح هذا أن المصنف يفسر التمثيل بحل
جزئى على جزئى فى الحكم بجامع بينهما وهو غير مخالف لما ذكره السعدى من أنه تنبيه جزئى بجزئى
فى معنى مشترك بينهما ما يثبت فى المشبه بالحكم الثابت فى المشبه به المعنى فليتنامل
(قوله ولا يفيد القطع بالدليل الخ) المراد بالدليل المدلول فالماضى أن كلام من قياس الاستقراء
وقياس التمثيل لا يفيد القطع بالمدلول الذى استدلى عليه بهما أما الاول فلانه ربما يكون بعض
الافراد التى لم تصفحها على خلاف ما تصفحه كما قدم توضيحه ومن هذا يعلم أن الكلام هنا
فى خصوص الاستقراء الناقص لا فيما يشمل الاستقراء التام لانه يفيد القطع بالذى استدل
عليه به كما اذا تصفحت جميع جزئيات الحيوان فوجدت الموت لازمالها فاستدللت
بذلك على أن كل حيوان ميت وأما الثانى فلانه لا يلزم من تشابه الامرين فى شئ أنهم كذلك
فى شئ آخر (قوله قياس الاستقراء والتمثيل) الاضافة للجنس أو أن قوله والتمثيل معطوف على
الاستقراء بلا حذو المضاف المحذوف لدلالة المضاف الاول عليه فاندفع الاعتراض بأن كلام من
الاستقراء والتمثيل قياس مستقل ومقتضى عبارته أن مجموعهما قياس واحد
(فصل فى أقسام الحجية) وجعلتها ستة لان المصنف سبىذ كرا أنها تنقسم الى عقلية وعقائبة
وأن الثانية تنقسم الى خمسة أقسام وانما سميت الحجية بذلك لان المقسول بها يرجح خصمه (قوله
وحجة) مبتدأ أو المسوغ للاقتضاء لجنس أو التخصيص وقوله عقلية نسبة للمقل لاستنادها
اليه وان كان العقل هو المدرك لها فهو ما كان كل من مقدمتيها أو احدهما من الكتاب
أو السنة أو الاجماع تصريحا واستنباطا فان قيل سيجعل المصنف البرهان من أقسام العقلية
مع أنه قد يتركب من مقدمتين كذاهما أو احدهما فإليه ما لا يلزم من جعل البرهان
من أقسام العقلية انه لا يكون الاعقليا على انه قد يقال باختصاص البرهان عند المناطقة بما
مقدم تمام عقليتان لانهم انما يجتهدون عن العقليات أفاده المولى فى كبره وقوله عقلية نسبة
للعقل لاستنادها اليه (قوله أقسام هذى) أى العقلية وقوله خمسة جليلة أى واضحة عند أهل
المنطق (قوله خطابة) هى بفتح الخاء ما ركب من مقدمات مقبولة أو من مقدمات منطوية
فقال الاول أن نقول العمل الصالح يوجب الفوز وكل ما كان كذلك لا ينبغي اه ماله ينبغي ان
العمل الصالح لا ينبغي اه ماله ومنال الثانى أن نقول فلان يطوف بالدليل بالسلاح وكل من كان

♦♦♦♦♦ وعكسه يدعى القياس المنطق

وهو الذى قدمته لحق

وحيث جزئى على جزئى حل

لجامع فذلك التمثيل جعل

ولا يفيد القطع بالدليل

قياس الاستقراء والتمثيل

(فصل فى أقسام الحجية)

وحجة عقلية عقلية

أقسام هذى خمسة جليلة

♦♦♦♦♦

(قوله مقبولة) هى القضايا

التي صدرت من متكلم

يعتقد الناس فيه اعتقادا

جدا لا ملامر سماعى كما تراه

فى بعض ناس يحلهم الله

بجولية القبول والحجة فما

يرد من قبلهم يراه الناس

حقا وان لم يكن كذلك واما

لاختصاصه بصفة ظاهرة

تقتضى حسن الاعتقاد

كزيادة علم أو عمل كالقضايا

الماخوذة من علماء السلف

والمقبولة من علماء الوقت

وعباد الزمان اه يوسى

(قوله منطوية) هى القضايا

التي ترجع فى الذهن صدقها

مع تجويز قبضها اه يوسى

(قوله ترغيب المخاطب) أي أو ترهيبه وهذا هو الأصل عندهم والافتقد تستعمل للرد على المدعي في دعواه (قوله من مقدمات تنبسط منها النفس) سواء كان في نفسه صادقة أو كاذبة يقينية أو غيرها والقديما لا يعتبرون في الشعر

الوزن بل هو التخييل وهو انقباض النفس أو انبساطها والمحدثون يعتبرون مع التخييل الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه إلا الوزن وهو المشهور الآن (قوله المראה) هي علة لطيفة لازقة بالكبد مفرزة للمرة يكسر الميم (قوله تهوعها الضل) أي تنفياها (قوله من مقدمات مشهورة) هي القضايا التي عرفها جميع الناس سواء كانت يقينية في نفسها أو لا وسبب شهرتها فيما بينهم إما اشتغالها على مصلحة عامة تتعلق بنظام أحوالهم نحو العدل حسن والظلم قبيح وإما لما في طابعهم من الرأفة نحو مواساة الفقراء بمحودة أو من الغيرة والحسنة نحو كشف العورة مذموم

♦♦♦♦♦
خطابة شعرو وبرهان جدل
وخامس سفسطة نات الامل
♦♦♦♦♦
(قوله أرملة) هي القضايا التي سلمها الخصمان إيماناً عليها حكماً في دفع كل من الخصمين صاحب به سواء كانت صادقة أم لا يقينية أم لا (قوله بكلام يشغل فكره) كأن يسبه أو

كذلك متادص ينتج أن فلا نامتادص وسميت بذلك لأن القصد منها ترغيب المخاطب فيما يفعله كما يفعله الخطيب (قوله شعر) هو يكسر الشين ماركب من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض فالأول نحو قول من يريد الترغيب في شرب الخمر هذه خمرة وكل خمرة يا قوتة سيالة ينتج هذه يا قوتة سيالة فإن النفس تنبسط من ذلك والثاني نحو قول من يريد التفسير من العسل هذا عسل وكل عسل مرة مهووعة ينتج هذا مرة مهووعة والمرارة ما في المرارة وضبطها بعضهم بالدال وعليه فهي ما يجتمع في الجرح من القبح ويصح في مهووعة كسر الواو المشددة وقصها فالأول على أنها تهوع النفس والثاني على أنها تهوعها الفعل وسمي بذلك لأن الغرض منه ترغيب النفس أو ترهيبها كما يفعله الشعراء (قوله وبرهان) سبأ في أنه ماركب من مقدمات يقينية نحو قولك زيد إنسان وكل إنسان حيوان ينتج زيد حيوان وسمي بذلك لأنه مأخوذ من البرء وهو القطع لما فيه من قطع الخصم عن المنازعة (قوله جدل) هو بفتح أوله ماركب من مقدمات مشهورة أو مسألة أمامة الناس وأما عند الخصم فثال الأول أن تقول الظلم قبيح وكل قبيح يشين ينتج الظلم يشين ومن ثل الثاني أن تقول الإحسان خير وكل خير يزين ينتج الإحسان يزين ومن ثل الثالث أن تقول زيد خير عدل وكل ما هو كذلك به - مل به ينتج قول زيد به - مل به وسمي بذلك لأنه يقع في الجادلة وهو حسن إن كان المقصود به حسناً بل قد يجب كالوظهر من يضل الناس في العقائد الدينية أو غيرها فيجب على من يحسن ذلك مجادلته أفاده بعضهم (قوله وخامس سفسطة) هي في الأصل الحكمة الموهوبة والمراد به ماركب من مقدمات وهمية كاذبة أو شبهة بالحق وليست به أو شبهة بالمشهورة وليست بها فالأول كأن تقول الجرمية وكل ميت جمد ينتج الجرم جمد والثاني كأن تقول مشيراً إلى صورة قمر على نحو حائط هذا قمر وكل قمر صهل ينتج هذا صهل والثالث كأن تقول في شخص يتكلم بالعلم على غير هدى هذابة كليم بالفساط العلم وكل من كان كذلك فهو عالم ينتج هذا عالم وتسمى مشاغبة ومن المفاطاة الخارجية وهي أن يغبط أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ليظهر للناس أنه غلبه ويسبب بذلك جهله وهي شيرة في زماننا هذا وهي حرام ما لم تدع الضرورة اليهم في دفع نحو كانوا من رافضي أو معترضي ومن ذلك ما وقع للفاضل الباقلاني أنه أقبل على مجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤس الرافضة فالتفت إلى أصحابه فقال قد جاءكم الشيطان فسمع القاضي ذلك من بعد فلما جلس أقبل على ابن المعلم وأصحابه وقال لهم قال الله تعالى ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقد وقع له غير ذلك حتى تعجب الناس لفطنه واعداده لا مورا شياهما ومن ذلك أيضاً ما وقع لبعض الأشياخ أنه بحث مع بعض المدرسين وكان أصله من اليهود فقال له هذا العلم الذي قرأ فيه علم الأصول معروضاً به لا يفرق بين علم الأصول وغيره يغبطه فقال له لم يلتبس بالتوراة معروضاً به كان أصله من اليهود ومن ذلك أيضاً ما وقع له أنه سأله بعض المعتنقين في دونه وكان أهواً فقال هل يجوز أن يجمع الله بين

يهيه أو يظهر له عيباً يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه به بارة غير الوفة أو يخرج به عن محل النزاع والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الليل والنهار فقال له قد جمع الله بين ما في وجهك فالخيم وخلصك الحاضرون أفاده الملو في كبريه
 (قوله نلت الامل) أى أعطيت ما أملت من تحصيل العلوم مثلا (قوله أجهل البرهان) أى
 أقواها لانه يتركب من المقدمات البقية وبليه الجدل لانه يتركب من مقدمات قريته من
 اليقين لانها امام مشهوره ومسئلة ثم الخطابة لانها تتركب من مقدمات مظنونة ثم الشعر لانفعال
 النفس به ثم السفطة وانما لم يرتبها المصنف هكذا الضرورة النظم (قوله ما ألف الخ) عطف
 بيان على البرهان أو خبرا بندا محذوف وشملت المقدمات في كلامه الضرورية والنظرية
 والعقلية والفعلية على ما تقدم واعلم أن البرهان قسمان الحى والميت وذلك لان الحد الوسط لا بد
 أن يكون علة للمطلوب ذهنا والام يصح الاستدلال ثم لا يتخلو فاما أن يكون علة في الخارج أيضا
 بمعنى انه سبب فيه كما في قولك زيد متعفن الاخلط وكل متعفن الاخلط محموم فيقع زيد
 محموم فان تعفن الاخلط بمعنى خروج الطباع عن الاستقامة علة لثبوت الحى في الخارج كما
 هو علة له في الذهن ويسمى البرهان حينئذ بالافادة اللمية التى هى العلة وسميت بذلك لانه
 يقال في السؤال عنهم وإما أن لا يكون كذلك كما في قولك زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط
 فيقع زيد متعفن الاخلط فالحى ليست علة لثبوت تعفن الاخلط في الخارج بل الواقع
 العكس ويسمى البرهان حينئذ بالافادة انسية المسكلم أى ثبوته وسمى بذلك لانه يقال فيه ان
 كذا والحاصل انه متى استدلل بالعلة على المعلول كان البرهان لهما ومتى استدلل بالمعلول على العلة
 كان البرهان انيسا أفاده الملو مع زيادة (قوله من أوليات الخ) بدل من قوله من مقدمات الخ
 فان قيل ظاهر كلام المصنف يقتضى أن البرهان لا يتركب الا من هذه الضروريات الست
 مع أنه قد يتركب من النظريات كما هو أجيب بأنه قد تقدم أنه اذا تركب من نظريات وجب أن
 تنتمى للضروريات وحينئذ فكأنه متركب منها فهو متركب من هذه الضروريات الست
 اما حقيقة واما حكمها والاوليات هى القضايا التى يدركها العقل بمجرد تصور الطرفين كقولك
 الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء وقد ضبط بعض المحققين الاوليات بضم الهمزة
 وسكون الواو وفتح اللام وتخفيف الباء على انه جمع أولى لكن الذى جرى على الالسنه اوليات
 بفتح الهمزة وتشديد الواو وكسر اللام وتشديد الباء وهو صحيح أيضا على انها منسوبة الى الاول
 لحكم العقل بها من أول وهله اذ لا تتوقف على شئ بعد تصور الطرفين بل هو المتعين فى المتن لانه
 هو الموافق للوزن (قوله مشاهدات) هى لقضايا التى يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس
 الباطنى كقولك الجوع مؤلم وأما القضايا التى يدركها العقل بسبب المشاهدة بالحس الظاهر
 فهى المحسوسات وهى السادسة فى كلام المصنف لكن تسمية الاولى بالمشاهدات والثانية
 بالمحسوسات انما هو اصطلاح للمصنف وابن الحاجب ومن وافقه ما رافى الفسك منهم ما يسمى
 باسم الآخر ولذلك جعله ما بعض المحققين قسما واحدا وجعل القسم السادس القضايا التى
 قياساتها معها وهى ما يدركها العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولك
 الأربعة زوج فان العقل يدرك ذلك بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين وذلك
 بواسطة ان الأربعة تنقسم الى متساويين وكل منقسم الى متساويين زوج وانما يذكر المصنف
 هذا القسم لانه اثباته كلام على الضروريات وهو فى الحقيقة من النظريات واتساعه كثير

 أجهل البرهان ما ألف من
 من مقدمات اليقين تقترن
 من أوليات مشاهدات

من الضروريات لان قضايها كما كانت قياسا تم الاتعيب عن الذهن عند تصور الطرفين صارت
 كأنها ضرورية وعلم من هذا ان العدد على كل ستة فقطن (قوله مجربات) هي ما يدركها
 العقل بواسطة تكرار يفيد اليقين كقولك السقمونيا مسهلة للصغراء وكلام المصنف
 مبني على أن المجربات من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات للاختلاف في قياس خفي
 وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات والنظريات هذا والتجربة الذي يرجع عليه كثير من
 العلماء كما قاله بعضهم أنهم من الظنيات (قوله متواترات) هي ما يدركها العقل بواسطة السماع
 عن جمع يؤمن نواطوهم على الكذب كقولك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ظهرت المجزأة على
 يديه والصحيح أنه لا يشترط عدد مخصوص بل المدار على كون الخبرين يمتنع نواطوهم على
 الكذب ويختلف ذلك باختلاف الوقائع والاحوال وكلام المصنف مبني على أن المتواترات
 من الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات وجعلها بعضهم واسطة بين الضروريات
 والنظريات (قوله وحدسيات) هي القضايا التي يدركها العقل بواسطة حدس بين يفيد العلم
 كقولك نورا القمر مستند من نور الشمس كما تقدم وكلام المصنف مبني على أن الحدسيات من
 الضروريات وجعلها بعضهم من النظريات والتجربة الذي يرجع عليه كثير من العلماء أنهم من
 الظنيات (قوله ومحسوسات) هي ما يدركها العقل بواسطة الحس الظاهر كقولك الشمس
 مشرقة وقد تقدم أن الفرق بينا وبين المشاهدات إنما هو اصطلاح المصنف وابن الحاجب
 ومن وافقه ما والافضل منه ما يسمى باسم الآخر واعتراض على التعبير بالمحسوسات بأنها جمع
 محسوس وقياس اسم المفعول محس لا محسوس لانه إنما يقال أحس زيد كذا أو بكذا وقياس
 اسم المفعول منه ما ذكر وأجيب بأنه قد يتوسع في مثل ذلك هذا وذهب بعضهم الى أن الحس
 لا يفيد اليقين لغاطه في أمور (قوله فتلك بجملة اليقينيات) يرد عليه أن اليقينيات قد تذكور
 نظرية فكيف يحصرها في الضروريات ويجاب بأن ما كانت النظريات لا بد وان تنتهي
 للضروريات صارت كأنها ضرورية كما مر (قوله وفي دلالة المقدمات على النتيجة الخ) أي وفي
 افادة المقدمات للنتيجة الخ كذا قال بعضهم وهو الانسب بكلام المتن عما أشار اليه المألوف من
 أن المراد بالدلالة الارتباط وفي كلام المصنف حذف والتقدير وفي دلالة العلم أو الظن بالمقدمات
 على العلم أو الظن بالنتيجة فتأمل (قوله خلاف آتي) أي على أربعة أقوال كما فصله المصنف بعد
 (قوله عقلي) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهذا الارتباط عقلي والمراد عقلي بالاولاد ولا تعليل
 ليغايير قول الممتزلة بالتولد فانه يستلزم أنه عقلي وان كانوا يدعون أنه عادي وذلك لانهم أخذوا
 قولهم بالتولد في هذه المسئلة وفي غيرهما من مذهب الفلاسفة في الاسباب الطبيعية وهو أنها
 تؤثر في مسبباتها بطبيعتها الى وجه اللزوم العقلي عند وجود الشرط وانتهاء المنافع غاية الامر
 أنهم تسببوا بتغيير العبارة وليغايير قول الفلاسفة فانهم لا ينكرون أنه عقلي واعتراض هذا
 القول بأنه يلزم عليه أنه لا يمكن تخالف النتيجة عن الدليل مع أن ذلك فعل القادر المختار الذي ان
 شاء فعل وان شاء ترك وأجيب بأن عدم خالق اللازم مع خالق المزمع محال فلا تتعلق به القدرة
 وحينئذ فلا ينافي أنه فعل القادر المختار وهكذا يقال في كل متلازمين عقلا كالجوهر والعرض
 ولو توجه هذا الاعتراض لم يثبت لازم عقلي في الكائنات (قوله أو عادي) أي وفي ذلك وفيما بعده

 مجربات متواترات
 وحدسيات ومحسوسات
 فتلك بجملة اليقينيات
 وفي دلالة المقدمات
 على النتيجة خلاف آتي
 على أو عادي وتولد

لتنوع الخلاف والمراد عادي بلا قول ليغايير قول المعتزلة بالتولد فانهم يزعمون أنه عادي وان كان يلزمهم أنه عقلي كبقية دم ولا يخفى أنه يمكن على هذا القول تخلف النتيجة عن الدليل ومثوره بعضهم بما اذا لم يتقطن الشخص لاندراج الاصغر تحت الاوسط فانه حينئذ تخلف النتيجة عن الدليل ورد بان الكلام في الدليل المستجمع للشرط ومنها التفتن لذلك وهو مفقود حينئذ والجواب بانه يمكن أن صاحب هذا القول لا يشترط هذا الشرط لا يخفى به - فالاولى تصويره بما اذا خلق الله العلم بالدليل دون العلم بالنتيجة خرقا للعادة (قوله او تولد) اي ذو تولد وان التولد بمعنى المتولد ويؤيد الثاني قوله بعد أو واجب وضابط التولد عند القائلين به وهم المعتزلة فيجهم الله تعالى ان يوجب الفعل لفاعله فعلا آخر كافي حركة الاصبع مع حركة الخاتم وعلى هذا فالعلم بالدليل مخلوق للشخص ويتولد عنه العلم بالنتيجة وهذا كما ترى مبني على مذهبهم الفاسد وهو ان العبد يخلق أفعال نفسه الاختيارية (قوله أو واجب) أي على طريق التعليل فهذا القول مبني على القول بتأثير العلة في معلولها وهو باطل بالدلة القاطعة (قوله والاول المؤيد) اي المقوى حيث اختاره الامام الرازي وشهره حجة الاسلام وغيره والحاصل أن الاقوال أربعة قولان منها لاهل الحق لكن الاول هو المختار المشهور وقولان منها لاهل الزيغ والضلال

(خاتمة) هي لغة ما يختم به الشيء واصطلاحاً لفاظ مخصوصة دل على معان مخصوصة قد ختم بها كتاب أو باب أو فصل أو نحو ذلك فهي هنا عبارة عن قوله وخطأ البرهان الخ فتنظن (قوله وخطأ البرهان الخ) اعترضه سيدي سعيد بانه كان الاولى أن يقول وخطأ القياس لان الخطأ كما يكون في البرهان يكون في غيره وهو محذور في القياس كما وأجاب الشيخ الملوى بانه اقتصر على البرهان لانه لا يشترط في جميع ما سبذ كره الا فيه قال ولو سلم أنه يشترط في جميع ما سبذ كره في غيره فخصيصه البرهان بالذ كره لانه المقصود الاهم لانه هو الذي يفيد اليقين (قوله حيث وجد) أي في أي تركيب وجد والضمير الذي هو نائب فاعل وجد للخطأ فالحيثية للاطلاق (قوله في مادة أو صورة الخ) ملخصه أنه قسم الخطأ الى قسمين خطأ في المادة وخطأ في الصورة ثم قسم القسم الاول الى قسمين خطأ في اللفظ وخطأ في المعنى والمراد بالمادة مجموع المقدمتين باعتبار اللفظ أو المعنى لينتج التقسيم الذي ذكره في خطأ المادة والمراد بالصورة النظم والهيئة (قوله فالمبتدأ) أي الاول الذي هو الخطأ في المادة وسبذ كره مقابله في قوله والثاني الخ (قوله في اللفظ) أي خطأ في اللفظ ويذكر مقابله في قوله وفي المعاني الخ فتقطن (قوله كاشتراك) مثال لسبب الخطأ للخطأ نفسه وتكلف بعضهم جعله على حذف مضاف والتقدير كخطأ اشتراط ومثال ذلك أن تقول مشيراً الى الخيض هذا قرء وكل قرء لا يحرم الوطء فيه وتريد الطهر ينتج هذا لا يحرم الوطء فيه فان الخطأ في ذلك في مادته بسبب الاشتراك فان قيل الخطأ في هذا البرهان في صورته لانه لم يتكرر فيه الحد الوسيط معني فكيف جعلوه من الخطأ في المادة أجيب بانه لما كان عدم تكرار الحد الوسيط معني ناشئاً من المشترك الذي هو جزء من أجزاء المادة جعلوا ذلك النظام من الخطأ في المادة وان كان يصح جعله من الخطأ في الصورة باعتبار عدم تكرار الحد الوسيط معني انظر كلام الملوى في كبريه (قوله أو يجعل اثنان الخ)

أو واجب والاول المؤيد
(خاتمة)
وخطأ البرهان حيث وجد
في مادة أو صورة فالمبتدأ
في اللفظ كاشتراك ويجعل ذا

لا يخفى ان ذاهبى صاحب فكان حقها الجبر بالبلاء ~~ك~~ نهاجات هنا بالالف على لغة القصر فى
الاسماء الستة كذا قال المصنف فى شرحه لكن اعترضه سيمى سعيد بان لغة القصر انما هى فى
أب وأخ وحم لافى ذى وفم بلاميم لانهما انما يعربان بالاحرف كجانبه عليه المرادى فكان الاول
أن يدل ذلك البيت بان يقول مثلا

فى اللفظ كاشتراك أو كجعل ذى * تبين مراد فافى المأخذ

كأنه الملوى فى كبره ومثال ذلك أن تقول هذا سيف مشير الى غير القاطع وكل سيف صارم
وتريد القاطع ينتج هذا صارم فان الخطأ فى ذلك فى مادته بسبب جعل المبين مثل الرديف فى
أخذه فى المقدمة تبين كفى قولك زيد انسان وكل بشر حيوان وانما كان الصارم مبينا للسيف
لان السيف اسم ما كان على الهيئة المعلومة ولو غير قاطع والصارم اسم لذلك بغيره أن يكون
قاطعا فينبى ما العموم والخصوص باطلاق فينبى ما التباين الجزئى (قوله مثل الرديف مأخذا)
أى مثله فى الأخذ فى المقدمتين (قوله وفى المعانى) مقابل أقوله فى اللفظ كما مر (قوله لا تباس
الكاذبة بذات صدق) أى لا تباس القضية الكاذبة بقضية ذات صدق بان كانت تلك القضية
من القضايا الشبيهة بالحق وليست به واعتراض على المصنف فى جعله ذلك علة للخطأ فى المعنى بأنه
قد يكون علة للخطأ فى اللفظ بسبب الاشتراك كما اذا قلت هذه عين مشير الى باصرة وكل عين
جارية وتريد الباصرة ينتج هذه جارية فان الخطأ فى ذلك فى مادته من جهة اللفظ لا تباس الكاذبة
بذات صدق اذ الكبرى كاذبة شبيهة بالصادقة وقد نص بعضهم على ان ذلك اما من جهة اللفظ
واما من جهة المعنى وأجيب بان جعله ذلك علة للخطأ فى المعنى لا ينافى أنه قد يكون علة للخطأ
فى اللفظ على انه قد يقال ان قوله لا تباس الخ راجع الامر من أعنى الخطأ فى اللفظ والخطأ فى
المعنى أفاده الملوى فى كبره (قوله فافهم المخاطبة) أى الكلام المخاطب به فالمصدر بعنى اسم
المذموم (قوله كمثل جعل العرضى كالذاتى) الكاف زائدة أو أن مثل لنا كبد معنى الكاف
كما قيل بذلك فى قوله تعالى ليس كمثل شئ والمراد بالعرضى هنا ما ثبت للشئ بواسطة غيره كما فى
المتحرك بحركة السفينة وبالذاتى ما ثبت للشئ من غير واسطة كما فى المتحرك بذاته ومثال ذلك أن
تقول الجالس فى السفينة متحرك وتريد متحرك بالتحرك العرضى وكل متحرك لا يثبت فى موضع
وتريد ما ذكر ينتج الجالس فى السفينة لا يثبت فى موضع فان الخطأ فى ذلك فى مادته من حيث
المعنى لا تباس الكاذبة بذات صدق بسبب جعل العرضى وهو التحرك بحركة السفينة كالذاتى
وهو التحرك بالذات (قوله أو ناتج احدى المقدمات) المراد بالناتج النتيجة ومثال ذلك أن
تقول هذه نقلة وكل نقلة حركه ينتج هذه حركه وهى عين احدى المقدمتين ومحل ذلك اذا لم يرد
الاخبار بان النقلة تسمى حركه والا حركات المغايرة باعتبار ملا حظة التسمية وقد يصح سيمى
سعيد فى كلام المصنف بان الخطأ فى ما جاءت فيه النتيجة احدى المقدمات ليس فى المعنى
لا تباس الكاذبة بذات صدق لصدق كل من المقدمتين بل ليس من جهة المادة أصلا وانما هو
من جهة أن النتيجة ليست مغايرة للمقدمتين والواجب أن تكون مغايرة لهما كما عرف فى حد
القياس وأجاب الشيخ الملوى فى شرحه الكبير حيث قال واذا دقت النظر وجدت احدى
المقدمتين كاذبة لان فيها محل الشئ على نفسه والمحل يقتضى المغايرة ومغايرة الشئ لنفسه

تبين مثل الرديف مأخذا
وفى المعانى لا تباس الكاذبة
بذات صدق فافهم المخاطبة
كمثل جعل العرضى كالذات
أو ناتج احدى المقدمات

مخالفة للواقع فتكون كاذبة شبيهة بالصادقة فصح جعل ذلك من أنواع التباس الكاذبة بذات
صدقها ولا يفتنى ما فيه من التكلف (قوله والحكم للجنس بحكم النوع) اللام فيه بمعنى على
ومثال ذلك أن تقول هذا حيوان وكل حيوان ناطق ينتج هذا ناطق فان الخطأ في ذلك في مادته
من حيث المعنى بسبب الحكم على الجنس بحكم النوع ويبحث بعض المحققين في كلام
المصنف بأنه ليس في ذلك التباس الكاذبة بذات صدق لان المقدمة التي حكم فيها على الجنس
بحكم النوع ليست شبيهة بالصادقة وان كانت كاذبة وحينئذ فلا يصح جعل ذلك من أنواع
التباس الكاذبة بذات صدق قال ويمكن أن يقال التباس الكاذبة بذات صدق ليس له
جميع أنواع الخطأ بل لمجموعة أفعالهم (قوله وجعل كالتقطعي غير القطعي) يخرج غير إضافة
جعل اليه من إضافة المصدر لقوله الاول وقصّل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول الثاني
وهو قوله كالتقطعي وهو جائز لاستكمال الشروط وهي كون المضاف شبيهاً بالفعل في العمل
وكون الفاعل منصوبه وكونه واحداً ومثال ذلك أن تقول هذا ميت وكل ميت جراد
ينتج هذا جراد فان الخطأ في ذلك في مادته من حيث المعنى بسبب جعل غير القطعي كالتقطعي ويأتي
في هذا النوع ما ذكر في النوع قبله بمشأ وجواباً فتنتظن (قوله والثاني) أي الذي هو الخطأ
في الصورة (قوله كالخروج عن أشكاله) كان لم يثبت فيه بالحد الوسط ومثال ذلك أن تقول
كل انسان حيوان وكل حجر جراد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب الخروج عن أشكال
القياس (قوله وترك شرط النتج) المراد بالنتج الاتساع ومثال ذلك أن تقول لا شيء من الانسان
يججر وكل حجر جراد فان الخطأ في ذلك في صورته بسبب شرط ترك اتساع الشكل وهو يجب
الصغرى وقوله من اكمله يحتمل أن يكون حالاً من تركه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الترك من
الكال الثاني ويحتمل أن يكون حالاً من شرطه وعليه فالمعنى حال كون ذلك الشرط من الكال
النتج ولا يفتنى ما في ذلك من حسن الاختتام وهو أن يذكر المؤلف شيئاً يشهد بانقضاء المقصود
كما في قول بعض الفضلاء

وقل بذل رب لانه قطعني * عنك بقاطع ولا تحرمني
من سرلة الابهي المزبل للهي * واختتم بغير يارحم الرحا

(قوله هذا تمام الخ) المتبادر أن اسم الإشارة عائد لما تضمنه كلامه في قوله وخطأ البرهان الخ
من القواعد وعليه فتمامه في مضمون وجوز بعض المحققين انه عائد لما تضمنه كلامه في هذا المتن
من المسائل وعليه فتمامه في جميع وفيه بعد لا يفتنى وقوله الغرض أي ذى الغرض لان هذا
المؤلف ليس غرضاً لشيء آخر بل هو ذو غرض بمعنى انه حامل عليه وذلك الغرض هو الرضا مع
القبول كذا قالوا والظاهر أنه لا حاجة لادعاء الحذف لانه لا شك ان ما تضمنه كلامه من
القواعد غرض له من التأليف فليتأمل (قوله المقصود) صفة كاشنة لان الغرض لا يكون
الامقصوداً (قوله من أمهات المنطق) من أمهات المنطق أو تبعية والاضافة إما بيانية أو
تبعية فتحصل من ذلك الاحتمالات الاربعة التي تقدمت والامهات جمع أم وأهمية على
الخلافاً في ذلك والمراد منها هنا الأصول التي هي القواعد ولا يراد على جعلها إيايائين أن هذا
المؤلف ليس فيه جميع أمهات المنطق لما تقدم من أن ذلك على سبيل الادعاء والمبالغة (قوله
الحمود) احترازه هذا الوصف عن المنطق غير الحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة كذا

والحكم للجنس بحكم النوع
وجعل كالتقطعي غير القطعي
والثاني كالخروج عن أشكاله
وترك شرط النتج من أشكاله
هذا تمام الغرض المقصود
من أمهات المنطق الحمود

قال بعضهم وجهه بعضهم لبيان الواقع لان المنطق محمود في نفسه واختلاط بعضه بضالات
الفلاسفة لا يصير مذهبهم وما لانه الحاجة القمكن من الرد على الفلاسفة (قوله قد انتهى الخ)
هذا البيت لو اذالمؤلف تعالى في منامه وكان قد أخبر بهذا المؤلف فامر به بادخاله فيه فأدخله
رجاء بر كنه واذا كان هذا البيت ليس من كلام المصنف فلا يتوجه عليه الاعتراض بأنه
لا حاجة له بعد قوله * هذا تمام الغرض المقصود * على انه قد يقال أن به بعد ذلك لاجل قوله
بحمد رب الفلق فتأمل (قوله بحمد رب الفلق) الباء لام لايسة ومعنى الحمد الثناء بالجميل كما هو
معروف والرب يطلق على معان منظومة في قول بعضهم

قريب محيط مالك ومدير * مرب كثير الخير والمول للنعم
وخالقنا المعبود جابر كسرنا * ومصطنعنا واصحاب الثابت القدم
وجامعنا والسيد احفظ هذه * معان أتت للرب قانع ان نظم

والمناسب منها انما الخالق والخلق يطلق على فلق الصبح وعلى جب في جهنم كما ذكره بعضهم في
تفسير قوله تعالى قل أعوذ برب الفلق فليراجع (قوله ما رسمته) أي الذي أوشى أردنه وقصدته
فما موصولة أو موصوفة وقوله من فن علم المنطق من اما بيانية أو بية بضية على ما مر وضافة
فن لما بعده للبيان وضافة علم للمنطق من اضافة المسمى الى الاسم (قوله نظم) يطلق النظم
في الاصل على ادخال اللآ في السلك والمراد منه هنا جمع الكلام على وجه التقفية والوزن
وقوله العبد أي المنتصف بالعبودية التي هي غاية الخضوع والتسذل وهذا الوصف أشرف
أوصاف الانسان وأرفعها المنافيه من الاشارة الى كمال الله تعالى واحتياج غيره اليه دلالة على
كمال الخضوع والتذلل للمولى تبارك وتعالى ولذا وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم لم به
في المقامات العلية ك مقام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة اليه قال تعالى سبحانه
الذي أسرى بعبدك الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وانه لما قام عبد الله يدعوه الى غير ذلك
ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا وأن يكون نبيا عبدا فاختر الثاني وبما
ينسب للقاضي عياض

وبما زادني شرفا وتبها * وكدت بأخيه في أطا الثريا
دخولي همت قولك يا عبادي * وأن صيرت احدي نبيا

(قوله الذليل) تا كد لما يهيم من العبد (قوله المنتقم) هو أبلغ من التقير لان معنى المنتقم
شديد الاحتياج ومعنى التقير المحتاج لالان بناء المنتقم زائد على بناء الفقير لان محل قوله زيادة
البناء تدل على زيادة المعنى اذا اتحد نوع الكلمتين كأن يكونا سمي فاعل أو صفة مشبهة وما
هنا ليس كذلك لان المنتقم اسم فاعل يدل على الحدوث والفقير صفة مشبهة يدل على الدوام نعم
يمكن أن يجعل المنتقم صفة مشبهة بأن يراد منه الدوام (قوله لرجة المولى) أي لاحسانه
اولا وادته لانه لا يصح ارادة المعنى الاصل في حقه تعالى وهو الرقة لاسيما تعالى عليه تعالى واذا
استحال اطلاقها في حقه تعالى باعتبار مبدئها جاز اطلاقها في حقه تعالى باعتبار غاية اوهي
الاحسان او ارادته وهي على الأول صفة فعل وعلى الثاني صفة ذات والمولى يطلق على معان
كثيرة منها الخليف والناصر والحليم الذي لا يستغفزه الغضب (قوله العظيم) أي عظيمة معنوية
لاحسية لاسيما تعالى فانهما تستدعي الجسمية (قوله المقدر) هو أبلغ من القادر لان

قد انتهى بحمد رب الفلق
ما رسمته من فن علم المنطق
نظمه العبد الذليل المنتقم
لرجة المولى العظيم المقدر

معنى المقدر تام القدرة ومعنى القادر المتصف بالقدرة ويصح هنا أن يقال لأن زياداً قال البناء
تدل على زيادة المعنى لا أنها دواع الكلمتين المذكورتين فانه ما سماه افاعل (قوله الاخضرى)
نسبة للاخضر جبل بالمغرب على ما قاله بعض المغاربة وهذا بيان بالنسبة بحسب ما اشتهر على
الاسنة والافه منسوب للعباس بن مرداس الصحابي المشهور وكما قاله المصنف في شرحه
(قوله عابد الرحمن) انما زاد الالف في ذلك للوزن والافانحة عبد الرحمن ويحتمل ان المصنف
لم يرد العلم (قوله المرتضى) أى المؤمل مع الاختفى الاسباب كما يعلم مما مر ومعمول قوله المرتضى
ما ذكره بقوله مغفرة تحيط الخ وقوله وان يبيننا الخ (قوله من ربه المنان) أى كثير المن الذي
هو الانعام أو تعداد النعم وهو بالمعنى الشافى مذكوم الا بالنسبة لله ورسوله صلى الله عليه وسلم
واستثنى بعضهم الشيخ والوالد (قوله مغفرة) مأخوذة من الغفر وهو السستر والمراد بها ستر
الذنوب عن أعين الملائكة قبل مع كونها باقية في الصفة لكن لا يؤاخذ بها صاحبها وقيل
مع محوها من الصفة من أصاها (قوله تحيط بالذنوب) كناية عن كونهم اجمعين اجمعين
لا يبقى فرد منها (قوله وتكشف الغطاء عن القلوب) أى تزيل الحجاب المهدق بالقلوب الحائل
بينهم وبين علام الغيوب الحاصل بسبب اقتراف الذنوب عن تلك القلوب وفي الكلام استعارة
بالكناية فيكون المصنف قد شبه القلوب بأشياء لها غطاء وطوى لفظ المشبه به ورعى اليه بشئ
من لوازمه وهو الغطاء ويصح أن يكون فيه استعارة تصريحية فيكون قد شبه ما يحصل على
القلوب بسبب الذنوب بالغطاء بجامع المنع في كل واستعار لفظ المشبه به للمشبه وعلى كل
فالكشف ترشيع ان كان حقيقة في الحسبات فقط كما مر (قوله وان يبيننا) قد عرفت انه معطوف
على قوله مغفرة تحيط الخ وقوله بجنة العلاء أى جنة الدرجات العلاء فالعلاء صفة لموصوف
محذوف كما قاله بعض المحققين وهو أول من قول بعضهم انه من اضافة الموصوف للصفة
ولا يخفى ان العلاء جمع عليا بضم العين مع القصر بعد في العلماء بفتح العين مع المد (قوله فانه
أكرم من تفضلاً) على لقوله المرتضى الخ وهذا يقتضى ان غيره تعالى تفضلاً وكرماً وهو كذلك
بحسب الظاهر وما بحسب الحقيقة فليس التفضل والكرم الاله تعالى فكلام المصنف
بالنظر للظاهر كما قاله بعضهم (قوله وكن أخى) أى في الاسلام وقوله للمبتدى مسامحة أى من
الزال الذى قد يظهر في هذا التأليف وقد تقدم ان المبتدى هو الالاف في صفار العلم ولا يخفى
ما في ذلك وما بعده من تواضع المصنف حيث جعل نفسه مبتدئاً ولم يأمن من وقوع الزلل في
تأليفه (قوله وكن لاصلاح الفساد ناصحاً) اللام بمعنى في والمراد من الفساد الكلام الفاسد
والمراد من النصيح في ذلك أن لا يكون ينادى رأى من غير تأمل وتدبر بعبارة فيها اساءة أدب بل
يكون بعد اتمام النظر مع التبجيل والتعظيم (قوله وأصلح الفساد الخ) انما ذكر ذلك بعد قوله
وكن لاصلاح الفساد الخ للتصريح ببيان الاصلاح المطلوب لا بد وأن يكون معصوماً بالتأمل
وان كان ينفهم ذلك مما قبله لا بطريق الصراحة هنا وفى كلام بعض المحققين حل ما هنا على
الاصلاح في صواب المتن وما قبله على الاصلاح في هامشه قال وبهذا يندفع توهم التكرار
في كلام المصنف اه وهو بعيد جداً فالصير الى الاول (قوله وان بدية فلا تبدل) ظاهره
ان المعنى وان كان اصلاح الفساد بدية فلا تبدل لكن الاولى ان المعنى وان كان الفساد أى
ظهور بدية (قوله اذ قبل الخ) على لما قبله وأشار بذلك الى قول الشاعر

الاخضرى عابد الرحمن
المرتضى من ربه المنان
مغفرة تحيط بالذنوب
وتكشف الغطاء عن القلوب
وأن يبيننا بجنة العلاء
فانه أكرم من تفضلاً
وكن أخى للمبتدى مسامحة
وكن لاصلاح الفساد ناصحاً
وأصلح الفساد بالتأمل
وان بدية فلا تبدل
اذ قبل كم من يفهمها

وكم من عاتب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم
وتعبيره بقبيل ليس للتضعيف بل لجرد العزو (قوله كم من يف الخ) كم هذا للتكثير وتسمى خبرية
ومزيفة أما بالجر على أنه غير لكم أو بالرفع على أنه خبرها أو بالنصب وان كان لا يساعده الرسم
الأعلى طريقة من يرسم المنصوب بصورة المرفوع وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الفرزدق كم
عمة البيت (قوله لأجل كون فهمه قبيحاً) علة لقوله مزيف الخ (قوله وقل لمن لم ينصف
لمقصدي) أي لمن لم يسلك طريق الانصاف فيما قصدته من المسائل بل سلك طريق اللوم فيه
قاللام بمعنى في وقوله العذر حق واجب الخ مقول القول والمراد من العذر هنا الاعتذار فهو
بالمعنى المصدرى وان كان يطلق كثيراً على ما يعتذره والمراد بالوجوب هنا التأكيد (قوله
للمبتدئ) اقتصر عليه في الذكركم ان العذر مطلوب غيره أيضاً لان طلبه له أشد (قوله ولبي
أحدى وعشرين سنة) يحتمل قراءته بصيغة النصف مع تشديد الياء وحذف الهمزة ويحتمل
قراءته بصيغة الجمع مع اسكان الياء مخففة واثبات الهمزة وعليه فنون الجمع محذوفة للإضافة
وقوله معذرة مصدر ميمي بمعنى الاعتذار وقوله مقبولة مستحسنة أي يطلب قبولها واستحسانها
وعرض المصنف طالب المعذرة فيما وجد من الزلل في هذا التأليف لكونه ألقه وهو ابن احدى
وعشرين سنة فان هذا السن يقل في أبنائه من يتقن هذا العلم ويحققه ولا ينبغي ان العذر المطلوب
هنا من حيث كونه صغيراً في السن وفيما من حيث كونه مبتدئاً وأغرب مما وقع للمصنف
بكثير ما وقع لابن الحاجب من نظمه جل الخوارجي وهو ابن ست سنين كما صرح بذلك في نظمه
(قوله لاسيما الخ) اعلم ان هذا التركيب يستعمل ليعيد أولوية ما بعده مما قبله في الحكم لكن
تارة يذكر بعده اسم نحو جاءني القوم لاسيما زيد والمعنى حينئذ لا مثل الذي هو زيد موجود بين
القوم الذين جاؤني بل هو الاخص منهم بالهي إلى وتارة يذكر بعده جار ومجرور مثل نحو وأحب
زيد لاسيما علي القرم والمعنى حينئذ خصوصاً علي القرم أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصاً
علي القرم فلا سيما في خصوصاً في محتمل نصب على انه مفعول مطلق لفعل مقدروا الواو
الداخله عليها في بعض المواضع على كل من الحالتين المذكورتين اعتراضية أفاده الرضى ملخصاً
وعلى الحالة الثانية تنزل عبارة المصنف فانه لم يذكر بعد لاسيما اسم بل جار ومجرور وهي نظير
أحب زيد لاسيما علي القرم فالمعنى خصوصاً في عاشر القرون الخ (قوله في عاشر القرون) أي
من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ولا ينبغي ان القرون جمع قرن وقد
اختلف فيه على أقوال كثيرة منها انه اسم لقد رمت بدل من الزمن وهو أعدل الاقوال وأحسنها
ومنها انه اسم لماة سنة وهو مراد المصنف كما ذكره في شرحه (قوله ذي الجهل) أي ذي أهل
الجهل بسمطاً كان وهو عدم العلم بالشيء أو مركباً وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه وقوله
والفساد أي الخروج عن الحالة المستقيمة وقوله والفتن جمع فتنة وهي الشر الذي يفتن به
وإذا كان هذا حال القرن العاشر فالأسماء بعده من القرون التي انتشرت فيها الفتن وكثرت
فيها المحن وذهبت فيها العلماء الاعلام وظهرت الجهلاء اللثام نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما
يرضيه على الدوام بجاه سيدنا محمد خير الانام وآله وصحبه الغر الكرام (قوله وكان في أوائل
الحرم) أي في الأزمنة التي هي أوائل الحرم وانما سمي الشهر المعروف بالحرم لتعريم القتال فيه
في صدر الاسلام وقوله تأليف الخ فاعل كان بناء على انها نامة كما هو المتبادر ومعنى التأليف

لأجل كون فهمه قبيحاً
وقل لمن لم ينصف لمقصدي
العذر حق واجب للمبتدئ
ولبي احدى وعشرين سنة
معذرة مقبولة مستحسنة
لا سيما في عاشر القرون
ذي الجهل والفساد والفتن
وكان في أوائل الحرم
تأليف هذا الرجز المنظم

ضم شيء إلى شيء على وجه فيه ألفة بضم الهمزة ومراده بالجزء المنظوم من بحر الجوز الذي
أجزأوه مستقفاً على ست حركات ولعل المراد بالمنظم تمام النظام لا المنظوم واللام يمكن لفائدة بعد
قوله هذا البرج فليتمل وليراجع (قوله من سنة إحدى وأربعين) أي حال كون أوائل المحرم
من سنة الخ أو حال كون المحرم من سنة الخ فقوله من سنة الخ حال من الأوائل أو من المحرم
وقوله إحدى وأربعين بدل أو عطف بيان لكن لا بد أن يراد آخر سنة إحدى وأربعين حتى يصح
ذلك نعم على القول بأنبات بدل الكل من البعض لا يحتاج إلى ما ذكر (قوله من بعد تسعة من
المتين) أي حال كون الاحدى والأربعين من بعد الخ فهذا التأليف كان في المائة العاشرة
فهو في عاشر القرون كما قدمه المصنف بناء على القول بأن القرن اسم لمائة سنة كما مر (قوله ثم
الصلاة والسلام الخ) ثم للترتيب الذكري وقوله سرمد أي دأبها وقوله على رسول الله من
المعلوم أن الرسول أخص من النبي لأن معنى الرسول إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وأمر
بتبليغه ومعنى النبي إنسان أوحى إليه بشرع يعمل به وإن لم يؤمر بتبليغه هذا هو المشهور
وقيل أنهم امتدأ فان وقيل غير ذلك كما أوضحناه في غير هذا المثل (قوله خير من هدى) أي خير
من هدى الناس إلى الله تعالى وإذا كان صلى الله عليه وسلم خير من ذكر كان خير غيره بالاولى
(قوله النجاة) جمع ثقة بمعنى الموثوق به وقوله السالكين سبل النجاة أي المتبعين طرق النجاة
أعني الأمور الموصلة إليها كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكالصلاة والصوم والزكاة
إلى غير ذلك من سائر المأمورات والمنهيات وفي كلام المصنف استعارة بالسكينة فيكون المصنف
قد شبه النجاة بشيء له سبل حسنة وطوى لفظ المشبهة ورخص إليه شيء من لوازمه وهو السبل
ويصح أن يكون فيه استعارة قصر يحية فيكون قد شبه طرق النجاة التي هي الأمور المذكورة
بالسبل الحسنة واستعار لفظ المشبهة لأمثله وعلى كل فالسبل ترشيح (قوله ما قطعت شمس
النهار الخ) أي مدة قطع شمس النهار الخ وقوله وطلع البدر الخ أي ومدة طلوع البدر الخ فما
مصدرية ظرفية والغرض من ذلك التعميم في جميع الاوقات على طريق الحكاية كما هو عادة
العرب وقوله أبرجاً جمع برج وهو وان كان جمع قلة لكن المراد منه الكثرة لأنها اثنا عشر المثل
والنور والجوزا والستر طائف والاسد والسفلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو
ويقال له الدلي والحوت وقد أشار لذلك بعضهم بقوله

حل النور جوزة السرطان • ورعى الليث سبل الميزان

ورعى عقرب بقوس جدى • نزح الدلو بركة الحيتان

وهذه الأبرج هي أجزاء دائرة الفلك الثامن الذي هو فلك الثوابت وهو المسمى بالكوكبات
وتوضيح ذلك أن الحكماء قسموا الفلك المذكور اثني عشر قسماً وهي الأبرج المذكورة ثم ان
الشمس لا تنشق مسامحة هذه الدائرة أصلاً مع كونه في فلكها الذي هو السماء الرابعة
فاذا غارت برجان تلك الأبرج ابتدأت في مسامحة ما يليه يقال قطعت برج كذا وحلت
في برج كذا وهكذا أعلم أن المراد أنها تقطع ذلك بسيرها الذاتي وهو سيرها إلى جهة المشرق
لا بسيرها العرضي وهو سيرها إلى جهة المغرب وهو الظاهر لنا وجه تسميته بذلك أنه عرض
لنهاره لا ليلته لأنه يتحرك في جميع ما احتوى عليه من الأبرج وما فيها من

من سنة إحدى وأربعين
من بعد تسعة من المتين
ثم الصلاة والسلام سرمداً
على رسول الله خير من هدى
وآله وصحبه الطهات
السالكين سبل النجاة
ما قطعت شمس النهار أبرجاً

الكواكب هذا وقد اختلف في المراد بالبروج في قوله تعالى ولقد جعلنا في السماء بروجا
وزيناها للنظارين على أقوال أحسنها ما قاله عطية من أن المراد بها أقصو في السماء وقال
مجاهد المراد بها النجوم العظام وقال أبو إسحق النجوم السبعة التي هي الكواكب السيارة
وهي زحل وهو في السماء السابعة والمشتري وهو في السماء السادسة والمريخ وهو في السماء
الخامسة والشمس وهي في السماء الرابعة والزهرة وهي في السماء الثالثة وعطارد وهو
في السماء الثانية والقمر وهو في السماء الأولى وقد جمعها بعضهم في قوله

زحل شری صریحه من شمسہ • فقراہرت اعطارد الاقمار

وهي على هذا التقريب كما عرفت (قوله وطاع البدر) أي القمر ليلة تمامه وإن لم يكن في ليلة أربع عشرة وقولهم البدر هو القمر ليلة أربع عشرة تقريري وقوله المنير صفة لازمة إذا البدر لا يكون إلا منيرا لأن الخسوف لا يسمى بدرا (قوله في الدجا) جمع دجاجة بضم الدال وسكون الجيم وهي الظلة كما في القاموس وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا المتن النفيس النافع لكل من أراد المطالعة أو التدريس وكن يا أخي غيرة قاصر لمن هو في العلوم قاصر وأقسم له عذرا عما وقع منه من الهفوات فإن الخسوفات يذهب السيات والحمد لله على كل حال ونشكروه على حسن السكال والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي الجود والافضال وعلى أصحابه وآله خير آل وكان الفراغ من جمع هذه الحاشية النفيسة في أوائل جمادى الأولى من شهر ربيع سنة ١٢٢٦ من الهجرة المنيفة على صاحبها صلوات وتحيات شريفة ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وهو حبي ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

وطلع البدر المنير في الدجا

يقول المتوسل بجاء الرسول الخاتم الفقير الى الله تعالى محمد قاسم محمد ذلك يامن زينت نوع
الانسان بجمال المنطق وحسن البيان ونصلي ونسلم على رسولك المؤيد بالبراهين والدلائل
والله وحده الذين أحرزوا أعلى أجناس الفواضل والفضائل (وبعد) فقد تم بطبعة بولاق
التي طلعت بدور محاسنها بالآفاق طبع حاشية امام عصره خاتمة المحققين ونادرة دهره من
لا يزال زنده علومه بين البرية يورى العلامة الشيخ ابراهيم الباجوري على سلم المنطق للامام
الاخضرى سيدى عبدالرحمن أسكنهم الله تعالى بفضلهم أعلى فرائد السنان ولعمري انها
لحاشية حالية أحزمت من جوهر الفنايس عالياه من ينالها من النضير بتقرير
العلامة الشيخ محمد الابن الجهميد التحرير على دمة من أحرز من كريم الشمايل ما صفا حضرة
محمد افندى مصطفى فى ظل صاحب السعادة وكوكب أفق السيادة والجمادة من هو بحسن
الثناء عليه حقيق عزيز مصر الخديو الاعظم محمد باشا توفيق أدام الله تعالى سطوته وأطلع فى
الخافقين عزه ووجهته مشمولاً بطبعها بإدارة سنى المكانه سعادة حسين حسنى بك مدير المطبعة
والكاغذ خانه وتظارة وكيله ذى المعارف التى عليه تنفى سعادة محمد بك حسنى ووافق
القيام فى أواخر شهر الله المحرم عام سبعة وتسعين ومائتين

وَأَنفُسَ هَجْرَةٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى
أَهْلِ الْكَرَامِ وَأَصْحَابِهِ
الْمَقَامِ

